الوَقْفُ(١)

[ص] [٨٨١] تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا   وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

[ش] أي: إذَا وُقِفَ على الاسمِ المنوَّنِ، فإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ فتحةٍ: أُبْدِلَ ألفًا؛ ويشملُ ذلكَ(٢) ما فَتْحَتُه للإعرابِ، نحوَ: (رأيتُ زيدًا)، وما فَتْحَتُه لغيرِ الإعرابِ؛ كقولك في إيهًا وويْهًا: (إيهَا وويْهَا).

وإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ ضمَّةٍ أو كسرةٍ: حُذِفَ وَسُكِّنَ (ما

= و«توضيح المقاصد» (٣/١٤٦٨).

(١) هو: قطع النطق عند آخر الكلمة؛ وهو إما **اختياري**: بأن قصد لذاته، أو **اضطراري**: بأن قطع النفس عنده، أو اختباري ـ بالموحدة ـ بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾. فإنَّ قراءة الكسائي [كما في «السبعة» (ص٤٨٠)]؛ بتخفيف ﴿أَلَا﴾؛ فهي حرف استفتاح، و(يا) للتنبيه، أو: المنادى محذوف، و(**اسجدوا**): فعل أمر فيوقف على (يا) مفصولة من (اسجدوا)، وكان حقه أن يفصل في الخط أيضًا؛ لكن وصلا في المصحف العثماني؛ فصار بصورة المضارع لفظًا وخطًّا، وعلى قراءة الباقين بالتشديد: فهي (أن) الناصبة مدغمة في (لا) الزائدة، ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول ﴿يَهْتَدُونَ ﴿٤١﴾﴾ بحذف الخافض؛ أي: لا يهتدون إلى السجود؛ فيوقف على (أن) عند قطع النفس، أو على (لا) دون (يا)؛ لأنها جزء كلمة.

والمقصود هنا الأول: الاختياري، وهو يرجع إلى ثمانية أنواع من التغيير غالبًا مجموعة في قوله:

زِيادةٌ حذفٌ إسكانٌ ونقلٌ كذا   التضعيفُ والنونُ والإشمامُ والبَدَلُ

وقد لا يغير أصلًا: كالفتى والقاضي وحبلى. «الخضري» (٢/١٧٥)، بتصرف.

(٢) شمل أيضًا المقصور: كـ(رأيت فتى)؛ فألفه في النصب بدل من التنوين، وفي غيره: لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور.

وقيل: بدل من التنوين مطلقًا؛ فيقدر إعرابه على الألف المحذوفة.

وقيل: لام الكلمة مطلقًا فيقدر عليها بدليل إمالتها، وكتبها بالياء، ووقوعها قافية، والألف بدل التنوين لا تصلح لذلك. «الخضري» (٢/١٧٥).

قبلَه)[١]؛ كقولك في (جاءَ زيدٌ)، و(مررتُ بزيدٍ): (جاءَ زيدْ)، و(مررت بزيدْ).

[ص] [٨٨٢] وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

[٨٨٣] وَأَشْبَهَتْ (إِذًا) مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفًا فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

[ش] إذا وُقِفَ على هاءِ الضميرِ: فإنْ كانتْ مضمومةً، نحو: (رأيتُهُ)، أو مكسورةً، نحوَ: (مَرَرْتُ بِهِ): حُذِفَتْ صِلَتُها، ووُقِفَ على (الهاءِ) ساكنةً ـ إلا في الضرورةِ. وإن كانت مفتوحةً، نحو: (هِنْدٌ رَأَيْتُهَا): وُقِف على الألفِ، ولم تُحْذَفْ.

وشبَّهُوا (إذًا) بالمنصوبِ المنوَّنِ؛ فأبدلُوا نونَها ألفًا في الوقفِ. (والله تعالى أعلم بالصواب)[٢].

[ص] [٨٨٤] وحذفُ (يَا) المنقوصِ ذي التنوينِ مَا ... لمْ يُنْصَبَ ـ اوْلَى[٣] مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا

[٨٨٥] وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ[٤]، وفِي ... نحوِ (مُرٍ) لُزُومُ ردِّ اليا اقْتُفِي

[ش] إذا وُقِفَ على المنقوصِ المنوَّنِ: فإنْ كانَ منصوبًا: أُبْدِلَ مِنْ تنوينِه ألفٌ، نحو: (رَأَيْتُ قَاضِيًا)؛ وَإنْ[٥] لم يكنْ منصوبًا: فالمختارُ الوقفُ عليه بالحذفِ[٦] إلا أن يكونَ محذوفَ العينِ أو الفاءِ ـ كما سيأتي ـ فتقولُ: (هذا قاضٍ ومَرَرْتُ [٢٢٥/ظ] بقاضٍ). ويجوزُ الوقفُ عليهِ؛

---

(١) ليس في (ع).
(٢) من (ح).
(٣) في (س): «الأولى».
(٤) فإثبات يائه ما لم ينصب ـ أولى. وإنما قلنا: ما لم ينصب؛ لأن الأصل مقيد به، فعكسه كذلك؛ فلا يَرِد: أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون، مع أن إثبات يائه واجب لا أولى. «الخضري» (٢/١٧٦).
(٥) في (م): «فإن».
(٦) أي: حذف الياء ـ كما تحذف في الوصل؛ لأن الوقف محل راحة، فلا يزاد فيه عن الوصل فيحذف التنوين، ويسكن ما قبله كالصحيح، واختار يونس: إعادة الياء لزوال موجب حذفها، وهو التنوين. «الخضري» (٢/١٧٦).

بإثباتِ الياءِ، كقراءةِ ابنِ كثيرٍ(١): (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) [الرعد: ٨].

فإنْ كانَ المنقوصُ محذوفَ العينِ؛ كـ(مُرٍ) اسمَ فاعلٍ مِنْ (أَرَى)، أو الفاءِ، كـ(يَفِي) عَلَمًا ـ لم يُوقَفْ إلا بإثباتِ الياءِ؛ فتقولُ: (هذا مُرِي، وهذا يَفِي).

وإليه أشارَ بقولِه: (وفي نحوِ: مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي).

فإن كانَ المنقوصُ غيرَ منوَّنٍ(٢)؛ فإنْ كانَ منصوبًا: ثَبَتَتْ ياؤُه ساكنةً، نحو: (رَأَيْتُ القاضِي) وإنْ كانَ مرفوعًا أو مجرورًا: جازَ إثباتُ الياءِ وحَذْفُها، والإثباتُ أجودُ، نحوَ: (هذا القَاضِي، ومَرَرْتُ بِالقَاضِي).

[ص][٨٨٦] وَغَيْرَ(ها) التأْنِيثُ مِنْ مُحَرَّكِ(٣) سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

[٨٨٧] أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا، إِنْ قَفَا

[٨٨٨] مُحَرَّكًا، وَحَرَكَاتٍ(٤) انْقُلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا(٥)

---

(١) كما في «المبسوط في القراءات» لابن مهران (ص٣٩١ ـ ٣٩٢).

(٢) يشمل ما حذف تنوينه لـ(أل) ـ كما مثله، أو لمنع الصرف: كـ(رأيت جواري)، أو للنداء: كـ(يا قاضِ)، أو للإضافة: كقاضي مكة. أما الأول: فحكمه ما ذكره، ومثله الثاني؛ فتثبت ياء المنصوب منه وجوبًا، وياء غيره رجحانًا ـ كما في «الهمع» (٢/٤٢٨). وأما الثالث: فاختار فيه يونس الحذف، ورجحه سيبويه [«الكتاب» (٤/١٨٤)]؛ لأن النداء محل الحذف كالترخيم. واختار الخليل الإثبات؛ فليحمل عليه كلام المصنف. وأما الرابع: فكالمنون، يترجح فيه الحذف على الإثبات؛ لأنه لما زالت الإضافة بالوقف ـ عاد إليه ما ذهب لأجلها، وهو التنوين، فألحق بالمنون إلا في النصب ـ فلا يقلب تنوينه العائد ألفًا، لضعفه عن الأصلي؛ بل يوقف بالياء كما استظهره ابن قاسم [«التوضيح» (٣/١٤٧٣)]، وهذا القسم وحده وارد على المتن؛ لاقتضائه أرجحية الإثبات فيه وليس كذلك ـ إلا أن يقال: لما عاد إليه التنوين ـ كان داخلًا في قوله: (وحذف يا المنقوص)، إلا في قوله: (وغير ذي التنوين)، أفاده ابن قاسم [«التوضيح» (٣/١٤٧٤)]. «الخضري» (٢/١٧٦).

(٣) حركة أصلية.

(٤) في (ع): «أو حركات».

(٥) في (س)، (ك): «يخطلا».

[ش] إذا أُريدَ الوقفُ على الاسمِ المحرَّكِ[١] الآخِرِ؛ فلا يخلُو آخِرُه مِنْ أنْ يكونَ هاءُ التأنيثِ أو غيرُها. فإنْ كانَ آخرُه هاءُ التأنيثِ: وَجَبَ الوقفُ عليها بالسكونِ؛ كقولك في (هذه فاطمةُ أَقْبَلَتْ): (هذه فاطِمَهْ).
وَإنْ كانَ آخِرُه غَيْرُ هاءِ التأنيثِ: ففي الوقفِ عليه خمسةُ أوجهٍ: التسكينُ، والرَّوْمُ، والإِشْمَامُ، والتَّضْعِيفُ، والنَّقْلُ.

فالرَّوْمُ: عبارةٌ عن الإشارةِ إلى الحركةِ بصوتٍ خفيٍّ[٢].

والإِشْمَامُ: عبارةٌ عن ضمِّ الشفتينِ بعدَ تسكينِ الحرفِ الأخيرِ، ولا يكونُ إلا فيما حركتُه ضمة[٣].

وشرطُ الوقفِ بالتضعيفِ: أن لا يكونَ الأخيرُ[٤] همزةً؛ كـ(خطأٍ)، **ولا معتلًا**؛ كـ(فَتَى)[٥]، وأنْ يَلِيَ **حركةً**[٦]؛ كـ(الجَمَلِ)، فتقولُ في الوقفِ عليه [٢٢٦/و]: (الجَمَلّ)، بتشديدِ اللامِ، فإنْ كانَ ما قبلَ الأخيرِ[٧] ساكنًا: امتنعَ التضعيفُ؛ كـ(الحِمْل).

والوقفُ بالنقلِ[٨]: عبارةٌ عن تسكينِ الحرفِ الأخيرِ، ونقلِ حركتِه إلى الحرفِ الذي قبلَه، وشرطُه: أنْ يكونَ مَا قبلَ الآخِرِ ساكنًا قابلًا

---

(١) في (ع): «المتحرك».
(٢) هذا تعريفه عند النحاة. بخلافه عند القراء، فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، والفرق بين العبارتين، وفائدة الخلاف بين الفريقين - تنظر في مظانها كـ«النشر» لابن الجزري (٢/ ١٢١)، و«هداية القاري» (٢/ ٥١٠).
(٣) إعرابيةً كانت أو بنائيةً.
(٤) في (س)، (ح): «الأخر».
(٥) رسمت في (ع): «كفتا». قال الخضري: «الأولى: حذفه؛ لأن الكلام في متحرك الآخر، ويمثل بـ(رأيت القاضي)، و(قضى الأمر)، و(قضُو الرجل) - بضم الضاد؛ أي: صار قاضيًا».
(٦) لئلا يجتمع ثلاث سواكن المدغم - وهو المزيد للتضعيف، وما قبله، وما بعده، والغرض من التضعيف: بيان أن الآخر محرك في الأصل.
(٧) في (س)، (ك): «الأخر».
(٨) لأن المحرك لا يقبل حركة غيره.

للحركةِ، نحو: (هذا الضربُ، ورأيْتُ الضَّربَ، ومَرَرْتُ بِالضَّرْبِ).

فإنْ كانَ ما قبلَ الآخرِ مُحرَّكًا: لم يُوقَفْ عليه[١] بِالنَّقْلِ؛ كـ(جعْفر).

وكذا إنْ كانَ ساكنًا لا يَقْبَلُ الحركةَ: كالألفِ، نَحو: (بابٍ)، و(إنسانٍ)[٢]. (والله تعالى أعلم)[٣].

[ص] [٨٨٩] وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا   يَـرَاهُ بَـصْـرِيٌّ وَكُـوفٍ نَـقَـلا

[ش] مذهبُ الكوفيينَ: أنه يجُوزُ الوقفُ بالنقلِ؛ سواءٌ كانَتِ الحركةُ (فتحةً[٤]، أو ضمَّةً)[٥]، أو كسرةً، وسواءٌ كان الأخيرُ مهموزًا أو غيرَ مهموزٍ؛ فتقولُ[٦] عندهم: (هذا الضَّرُبْ، ورأَيْتُ الضَّرَبْ، ومَرَرْتُ بِالضَرِبْ) ـ في الوقفِ على (الضَّرْبْ)، و: (هذا الرِّدُءْ[٧]، ورأَيْتُ الرِّدَءْ، وَمَرَرْتُ بِالرَّدِءْ) ـ في الوقفِ على (الرِّدْءْ).

ومذهبُ البصريين: أنه لا يجُوزُ النقلُ إذا كانتِ الحركةُ فتحةً، إلا إذا كانَ الآخِرُ مهموزًا فيجُوزُ عندهم: (رأَيْتُ الرِّدَءْ)، ويمتنعُ[٨]: (رَأَيْتُ[٩] الضَّرَبْ).

ومذهبُ الكوفيينَ أَوْلَى؛ لأنهم نقلُوه عن العربِ[١٠].

[ص] [٨٩٠] والنَقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ   وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

[ش] يعنِي: أنه متى أدَّى النقلُ إلى أنْ تصِيرَ الكلمةُ على بناءٍ غيرِ موجودٍ

---

(١) من (ع).   (٢) من (م).
(٣) من (ح).
(٤) لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين في المنوَّن، وحمل غيره عليه.
(٥) في (س)، (ع): «تقديم وتأخير».   (٦) في (ع): «فيقول».
(٧) (م): «الرِّدْء» ـ بكسر الراء، وسكون الدال، وآخره همزة ـ هو المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى؛ [حكاية عن منجاة موسى ربّه]: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [القصص: ٣٤] (م).
(٨) في (ع): «ويمنع».   (٩) من (م)، (ص).
(١٠) ينظر: «الأشموني» (٤/١٢).

في كلامِهم ـ امتنعَ ذلك، إلَّا إنْ كانَ الآخِرُ همزةً: فيجُوزُ. فعلى هذا: يمتنعُ (هذا العِلُمْ) فِي الوقفِ على (العِلْم) لأنَّ (فِعُلًا) مفقودٌ في كلامِهم. ويجُوزُ (هذا الرِّدُءْ)؛ لأنَّ الآخِرَ همزةٌ.

[ص] [٨٩١] فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسمِ هَا جُعِلْ ... إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

[٨٩٢] وَقَلَّ [٢٢٦/ظ] ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

[ش] إذا وُقِفَ على ما فيه تَاءُ التأنيثِ، فإنْ كانَ فِعْلًا: وُقِفَ عليه بالتاءِ، نحو: (هَنْدٌ قَامَتْ). وإنْ كانَ اسمًا؛ فإنْ كانَ مفردًا: فلا يخلُو[1]: إما أنْ يكونَ ما قبلَها ساكنًا صحيحًا أو لا. فإنْ كانَ ما قبلَها ساكنًا صحيحًا: وُقِفَ عليه بالتاءِ، نحوَ: (بِنْتْ، وَأُخْتْ). وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ[2]: وُقِفَ عليه بالهاءِ، نحو: (فاطمهْ وحمزهْ وفتاهْ)، وإن كانَ جمعًا أو شِبْهُهُ: وُقِفَ عليه[3] بالتاءِ، نحوَ: (هِنْدَاتْ وهَيْهَاتْ). وقَلَّ الوقفُ على المفردِ بالتاءِ نحو: (فَاطِمَتْ)، وعلى جمعِ التصحيحِ وَشِبْهِهِ بالهاءِ نحوَ: (هِنْدَاهْ وَهَيْهَاهْ).

[ص] [٨٩٣] وَقِفْ بِـ(هَا) السَّكْتِ[4] عَلَى الفِعْلِ المُعَلّْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ، كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

[٨٩٤] وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ ... كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ويجُوزُ الوقفُ بهاءِ السكتِ على كلِّ فِعْلٍ حُذِفَ آخرُه للجزمِ أوِ الوقفِ[5]؛ كقولك في (لَمْ يُعْطِ): (لَمْ يُعْطِهِ)، وفي أَعْطِ: (أَعْطِهِ).

---

(١) ليس في (ع). (٢) متحركًا، أو ساكنًا.

(٣) من (م).

(٤) توصلًا إلى بقاء الحركة وقفًا، كما توصل بهمزة الوصل إلى بقاء السكون ابتداء، وسميت (هاء السكت)؛ لأنه يسكت عليها. ومواضع اطرادها ثلاثة: الفعل المعتل المحذوف الآخر، و(ما) الاستفهامية، والمبني على حركة لازمة وكلها في المتن. «الخضري» (٢/ ١٧٧).

(٥) المراد بالوقف هنا: البناء في فعل الأمر، ولو عبَّر به لكان أولى. «الخضري» (٢/ ١٧٧).

ولا يلْزَمُ ذلك ـ إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرُهُ: قد بَقِيَ على حرفٍ واحدٍ، أو على(١) حرفين:

أحدُهما: زائدٌ، فالأوَّلُ: كقولك في (ع) و(قِ): (عِهْ وقِهْ).

والثانِي: كقولك في (لَمْ يعِ)، و(لم يقِ): (لم يَعِهْ، ولمْ يقِهْ)(٢).

(والله تعالى أعلم)(٣).

[ص] [٨٩٥] وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

[٨٩٦] وَلَيْسَ حَتْمًا(٤) فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ؛ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟)

[ش] إذا دخلَ على (ما) الاستفهاميَّةِ جارٌّ: وَجَبَ حَذْفُ ألفِها(٥)، نحو: (عَمّ(٦) تسألُ(٧)؟) و(بِمَ جِئْتَ)(٨) [٢٢٧/و] و(اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ). وإذا وُقِفَ عليها بعدَ دخولِ الجارِّ: فإما أنْ يكونَ الجارُّ لها حرفًا أو اسمًا، فإنْ كانَ حرفًا: جازَ إلحاقُ هاءِ السكتِ(٩)، نحو: (عَمَّهْ) و(فِيمَهْ). وإنْ

---

(١) ليس في (س)، (ك).

(٢) (م) قد ردَّ ابن هشام مَا ذكره الناظم، وتبعه عليه الشارح هنا ـ من أَنَّهُ يجب إلحاق هاء السكت فِي الوقف عَلَى نحو: (لم يع، ولم يف) ـ **وردَّ ذلك**: بإجماع القراء عَلَى عدم ذكر «الهاء» فِي الوقف عَلَى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾[مريم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَّقِ﴾ [الطلاق: ٢]، والقراءة ـ مع كونها سُنَّة متبعة ـ لا تخالف العربية، ولا تأتي عَلَى وجه يمتنع عربية (م). [ينظر: «إرشاد السالك» (٩٦٨/٢)].

(٣) من (ح).

(٤) أي: وليس إيلاؤها الهاء حتمًا... إلخ، فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من أولها، لا المأخوذ من حذف؛ لأن الحذف واجب مطلقًا ـ كما مثله الشارح أوَّلًا.

(٥) فرقًا بينها وبين الشرطية، والموصولة.

(٦) رسمت في (ك): «عما».

(٧) في (س)، (ص): «يتساءلون».

(٨) في (س): «وم جيئت».

(٩) لكون الحرف منها كالجزء؛ فكأنها على حرفين، فجاز الوقف عليها بدون الهاء، وإن كان إثباتها أجود قياسًا؛ لتكون (الهاء) عوضًا عن ألفها المحذوفة، وأكثر استعمالًا. وإنما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعًا للرسم فيسكن الميم. أما المضاف: فمستقل بمعناه فهي معه في تقدير الانفصال منه؛ فتجب فيها (الهاء)؛ لكونها على حرف واحد؛ وهو لا يوقف عليه. «الخضري» (١٧٨/٢).

كانَ اسمًا: وَجَبَ إلحاقُها نحوَ: (اقْتِضَاءَ مَهْ)، و(مَجِيءَ مَهْ).

[ص] [٨٩٧] وَوَصْلُ[١] ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

[٨٩٨] وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ، فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

[ش] يجُوزُ[٢] الوقفُ (بهاءِ السكتِ)[٣] ـ على كلِّ[٤] متحرِّكٍ بحركةِ بناءٍ لازمةٍ، لا تُشْبِهُ حركةَ إعرابٍ؛ كقولِكَ في (كَيْفَ): (كَيْفَهْ). ولا يُوقَفُ بها على ما حَرَكَتُهُ إعْرَابِيَّةٌ[٥]، نحوَ: (جَاءَ زَيْدٌ)، ولا على ما حَرَكَتُهُ مُشْبِهَةٌ للحركةِ الإعْرَابِيَّةِ؛ كحَرَكَةِ الفِعْلِ الماضي، ولا على ما حَرَكَتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ، نحوَ: (قَبْلُ) و(بَعْدُ)، والمنادى المفرُدُ نحو: (يا زيدُ)، (ويا رَجُلُ)[٦]، واسم (لا) التي لنفيِ الجنسِ نحوَ: (لا رَجُلَ). وشذَّ وصلُها بما حَرَكَتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ[٧]؛ كقولِهم في (مِنْ عَلُ): (مِنْ عَلُهْ)[٨]. واستُحْسِنَ إلحاقُها بما حركتُه دائمةٌ لازمةٌ[٩]. (والله تعالى أعلم)[١٠].

[ص] [٨٩٩] وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا ... لِلوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

[ش] قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمَ الوقفِ، وذلك كثيرٌ في النَّظْمِ، قليلٌ في النثرِ، ومنه في النثرِ: قولُه تعالى[١١]: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ[١٢] وَانْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. ومِنَ النظمِ قولُه:

---

(١) في (س): «ووصلها».
(٢) في (س): «تجوز».
(٣) ليس في (ك).
(٤) ليس في (س).
(٥) في (ع): «إعرابه».
(٦) من (ع)، (م).
(٧) من (ص)، (م).
(٨) (م) وَذَلِكَ ـ كَمَا فِي قول الراجز [نسب لأبي مروان في «شرح التصريح» (٢/ ٣٤٦)؛ ولأبي ثروان في «المقاصد النحوية» ٤/ ٥٤٥]:

يَا رُبَّ يَومٍ لِي لا أُظَلَّلُه ... أَرْمَضُ من تحتُ وأضحى من عَلُهْ (م)

(٩) من (م).
(١٠) من (ح).
(١١) في قراءة غير حمزة والكسائي ـ كما قيّده به: «المكودي» (ص٣٦٠)، و«الأشموني» (٤/ ٢١)، وهو الموافق لما في كتب القراءات.
(١٢) بناء على أنه من (السَّنة)؛ واحدة السنين، وأنَّ لامها (واو). فالأصل: (يتسنو)، =

٣٥٧ ـ [لقَد خَشيتُ أنْ أرى جَدَبًّا][1] (مِثْلُ الحَرِيقِ)[2] وَافَقَ القَصَبَّا[3]

فضعَّفَ الباءَ، وهي موصولةٍ بحرفِ الإطلاقِ ـ وهو الألفُ. (والله تعالى أعلم)[4].

= قلبت الواو ألفًا، وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفًا، وأجري الوصل مجراه. وكذا على أنه من (الحمأ المسنون)، وأصله: (يتسنن)، بثلاث نونات، أبدلت الثالثة ألفًا دفعًا لتوالي الأمثال؛ كتظنّي وتقضّي في تظنن، وتقضض؛ أي: سقط. أما على قول الحجازيين: أن لام السَّنة هاء، فـ(يتسنَّه): مجزوم بسكون الهاء. ولا شاهد فيه، والفاعل على الجميع: ضمير الطعام والشراب. وأفرده لأنهما كجنس واحد. وأتى الشارح بقوله: (وانظر...)، إشارة إلى أن القلة إنما هي في الوصل. أما في الوقف فكثيرة اتفاقًا. «الخضري» (٢/ ١٧٩)، بتصرفٍ.

(١) الشطر من (س)، (ك).

(٢) قال العيني في «شرح الشواهد» (٤/ ٢٠٦٨): قوله: **(مثل الحريق)** ـ هكذا هو في رواية سيبويه، وفي رواية أبي على «أو كالحريق». اهـ.
قال الرضي الإستراباذي في «شرح الشافية» (٤/ ٢٦٠): «ليس هذا البيت من شواهد سيبويه البتة، والنقل عن أبي علي معكوس، وتشديد الباء من (القصبّا) ضرورةٌ».

(٣) نسب إلى رؤبة بن العجاج، وهو «ملحق بديوانه» (ص١٦٩)، ونسبه عَلَم الدين السخاوي في «سفر السعادة» (٢/ ٧٢٦) ـ إلى ربيعة بن صبح.
(م) الشاهد فيه: قوله: **(القصبا)**؛ حيث ضعف الباء ـ مع كونها موصولة بألف الإطلاق (م).

(٤) من (م).

Black plate (1265,1)

الإمالـةُ

[ص] [٩٠٠] **الأَلِفُ المُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ[١] أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْه الْيَا خَلَفْ ـ**

[٩٠١] دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا تَلِيه هَا التأْنِيثُ مَا الْهَا عَدِمَا

[ش] **(الإمالةُ)**[٢]: عبارةٌ عن أنْ يُنْحَى[٣] بالفتحةِ، نحوَ: الكسرةِ، وبالألفِ، نحوَ: الياء.

تعريف الإمالة

---

(١) في (س): «الطَّرَفْ».

(٢) تسمى الكسر والبطح والإضجاع؛ لأنها اصطلاحًا: تمييل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء؛ فكأنك بطحتها ـ أي: رميتها، وأضجعتها إليها. والغرض الأصلي منها: تناسب الأصوات وتقاربها؛ لأن النطق بالياء والكسرة ـ مستفلٌ منحدر، وبالفتحة والألف ـ متصعِّد مستعل، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفُّل والانحدار. وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره، **وحكمها**: الجواز، فكل مُمال يجوز ترك إمالته، والأسباب الآتية إنما هي للجواز، ومحلها الأسماء المتمكنة والأفعال غالبًا؛ وأصحابها تميم ومن جاورهم. **وأما الحجازيون**: فلا يميلون إلا في مواضع قليلة. **وسببها**: لفظي ومعنوي، فالأول: الياء والكسرة الظاهرتان، والثاني: الدلالة على ياء كـ(باع) و(رمى)، أو كسرة كـ(خاف). **وجملة ما ذكره المتن** من أسباب إمالة الألف ستة: انقلابها عن الياء، ورجوعها إليها، ووقوع ياء قبلها، ومثله بعدها، وكسر ما قبلها، أو بعدها، والتناسب. وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين، أو المقدرين. «الخضري» (٢/ ١٧٩)، بتصرفٍ.

(٣) **اعترض**: بأنه لا يشمل ما إذا لم يكن بعد الفتحة ألف؛ كـ(نعمة) و(شجرة)، فالأولى: قول الأشموني (٤/ ٢٤) ـ تبعًا لابن هشام: هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة؛ فتميل الألف نحو الياء إن كان بعدها ألف. **وقد يقال** قول الشارح: **(وبالألف نحو الياء)** ـ ليس من تتمة ما قبله؛ بل هو نوع آخر هو المشار إليه بقول الأشموني: **(إن كان بعدها ألف)**؛ فلم يخرج من كلامه شيء. غاية الأمر: أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم؛ لأن إمالة الألف لازمة لإمالة الفتحة. «الخضري» (٢/ ١٧٩).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

موضع إمالة الألف

وتُمَالُ الألفُ إذا كانَتْ طرفًا بدلًا مِنْ ياءٍ أو صائرةً إلى الياءِ دونَ زيادةٍ أو شذوذٍ، فالأوَّلِ: [١٢٧/ظ] كألف (رَمَى ومَرْمَى)، والثاني: كألفِ (مَلْهَى؛ فإنها) تصِيرُ ياءً في التثنيةِ، نحوَ: (مَلْهَيَانِ)(١).

واحْتَرزْ بقوله: (دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ) مما يصِيرُ ياءً بسببِ زيادةِ ياءِ التصغيرِ، نحوَ: (قُفَيٍّ) أو في لغةٍ شاذَّةٍ؛ كقولِ هُذَيْلَ في (قَفَا) - إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ (قَفَيَّ).

وأشارَ بقولِه: (... وَلِمَا يَلِيهِ(٢) هَا التَّأْنِيثُ مَا الْهَا عَدِمَا) - إلى أنَّ (الألفَ) التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالةِ تُمَالُ، وإنِ ولِيَتْها(٣) هاءُ التأنيثِ كفَتَاة. (والله أعلم)(٤).

وقوعها عينا لأجوف ماضيه (فِلْتُ)

[ص] [٩٠٢] وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ يَؤُلْ(٥) إلَى (فِلْتُ)؛ كَمَاضِي (خَفْ، وَدِنْ)

[ش] أي: كما تُمَالُ الألفُ المتطرِّفَةُ - كما سبقَ - تُمَالُ الألفُ الواقعةُ بدلًا مِنْ عينِ فِعْلٍ يصِيرُ عندَ إسنادِه(٦) إلى تاءِ الضميرِ - على وَزْنِ (فِلْتُ)؛ بكسرِ الفاءِ، سواءٌ كانَتِ العينُ واوًا كـ(خَافَ)، أو: ياءً كـ(باعَ وكدَانَ)؛ فيجُوزُ إمالتُها؛ كقولك: (خِفْتُ ودِنْتُ وبِعْتُ). فإن كانَ الفعلُ يصِيرُ عندَ إسنادِهِ إلى التاءِ على وَزْنِ (فُلْتُ)؛ بضمِّ الفاءِ، امتنعتِ الإمالةُ، نحوَ: قَالَ وجَالَ (فَلا تُمِلْهَا)(٧)؛ كقولك: (قُلْتُ وجُلْتُ). (والله تعالى أعلم)(٨).

أسباب الإمالة وقوع الألف بعد الياء

[ص] [٩٠٣] كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، والفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ (هَا) كَـ(جَيْبَهَا أَدِرْ)

[ش] أي(٩): كذاك(١٠) تُمَالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ: متَّصِلَةً بها نحوَ:

---

(١) في (س): «مهليان».
(٢) في (م): «تليه».
(٣) في (ع)، (ك): «وليها».
(٤) من (ح).
(٥) في (س): «تؤل».
(٦) في (س) في الموضعين: «استناده».
(٧) ليس في (ع).
(٨) من (ح).
(٩) ليس في (ك)، (م).
(١٠) في (س)، (ح): «كذلك».

(بَيَانٍ)[١]، أو منفصلةً بحرفٍ، نحوَ: (يسارٍ)، أو بحرفينِ؛ أحدُهما هاءٌ ـ نحوَ: (أَدِرْ جَيْبَهَا)، فَإِنْ لَمْ يكُنْ أحدُهما هاءً امتنعَتِ الإمالةُ؛ لبعدِ الألفِ عنِ الياءِ، نحوَ: (بَيْنَنَا). (والله تعالى أعلم بالصواب)[٢].

[ص][٩٠٤] كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي ... تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي ـ

[٩٠٥] كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ ... فَـ(دِرْهَمَاكَ) [٢٢٨/و] مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

[ش] أي: كذلك تُمالُ الألفُ إذا وَلِيَتْها كسرةٌ نحوَ: (عَالِمٍ)، أو وَقَعَتْ بعدَ حرفٍ يَلِي كسرةً نحوَ: كِتَابٍ، أو بعدَ حرفينِ وَلِيا كسرةً، أوَّلُهما ساكنٌ، نحوَ: شِمْلَالٍ. أو كلاهُما متحرِّكٌ، ولكنْ أحدُهما هاءٌ، نحو: (يريدُ أنْ يَضْرِبَها).

وكذا[٣] يُمَالُ مَا فَصَلَ فيه الهاءُ بينَ الحرفين اللذينِ وَقَعا بعدَ الكسرةِ؛ أَوَّلُهما ساكنٌ، نحوَ: (هذانِ دِرْهَمَاكَ). (واللهُ ﷻ أعلم)[٤].

[ص][٩٠٦] وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا ـ

[٩٠٧] إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

[٩٠٨] كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... (أَوْ يَسْكُنِ)[٥] اثْرَ الكَسْرِ، كَـ(المِطْوَاعَ مِرْ)

[ش] حروفُ الاستعلاءِ سبعةٌ، وهي: الخاءُ، والصاد، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ، والعينُ، والقافُ. وكلُّ واحدٍ منهما يمنعُ الإمالةَ إذا كانَ سببُها كسرةً ظاهرةً، أو ياءً موجودةً[٦]، ووقَعَ بعدَ الألفِ متَّصلًا بها: كسَاخِطٍ وحَاصِلٍ، أو مفصولًا بحرفٍ: كنافخٍ وناعقٍ، أو حرفينِ:

---

(١) بتخفيف الياء، وأقوى منه إمالة كيَال، وبيَاع.

(٢) من (ح).

(٣) في (ص)، (م): «وكذلك».

(٤) من (ص).

(٥) في (س)، (ك): «ويسكن».

(٦) **نوزع**: بأنه غير معروف في (الياء). بل إنما يمنع مع الكسرة فقط ـ كما قاله أبو حيان. فالظاهر: جواز إمالة نحو: (طغيان وصياد، وريان)، ونحو: (بياض)، مما تقدم فيه المانع أو تأخر. «الخضري» (٢/ ١٨١).

كمناشيطَ ومواثيقَ. وحكمُ[١] حرفِ الاستعلاءِ في منعِ الإمالةِ - يُعْطَى[٢] للراءِ[٣] التي هي غيرُ مكسورةٍ، وهي المضمومةُ، نحو: (هذا عِذَارٌ)، و[٤]المفتوحةُ، نحوَ: (هذانِ عِذَارَانِ)، بخلافِ المكسورةِ - على ما سيأتي - إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وأشارَ بقولِه: (كَذَا إِذَا قُدِّمَ...) البيتَ - إلى أنَّ حرفَ الاستعلاءِ المُتَقَدِّمُ - يَكُفُّ سببَ الإمالةِ، ما لم يكنْ مكسورًا أو ساكنًا، إثرَ كسرةٍ، (فلا يُمَالُ)[٥] نحو[٦]: (صالحٍ [٢٢٨/ظ]، وظالمٍ، وقاتلٍ)[٧]، ويُمَالُ نحوَ: (طِلَابٍ وغِلَابٍ وإِصْلَاحٍ). (والله تعالى أعلم بالصواب، وحسبنا الله تعالى)[٨].

[ص] [٩٠٩] وكفُّ مستعلٍ ورا ينكفُّ   بكسرِ را، كـ(غارمًا لا أجفو)

[ش] يعنِي: أنه إذا اجتمعَ حرفُ الاستعلاءِ (أوِ الراءُ)[٩] التي ليسَتْ مكسورةً[١٠] - مع[١١] المكسورةِ - غلبَتْهما[١٢] المكسورةُ، وأُمِيلَتِ الألفُ لأجلِها، فيُمالُ[١٣]، نحوَ: (على أبصارهم)، و(دار القرار). وفُهِمَ منه جوازُ إمالةِ نحوَ: (حِمَارِك)؛ لأنه إذا كانَتِ الألفُ تُمالُ لأجلِ الراءِ المكسورةِ - مع وجودِ المُقْتَضِي لِتَرْكِ الإمالةِ؛ وهو حرفُ الاستعلاءِ، أو الراءُ التي ليسَتْ مكسورةٌ، فإمالتُها مع عدمِ المُقْتَضِي لِتَرْكِهَا - أَوْلَى وأَحْرَى.

هائع الموانع

---

(١) في (س): «وفي حكم».
(٢) ليس في (ع)، (ح).
(٣) لأنها حرف تكرير.
(٤) في (س): «أو».
(٥) ليس في (ع).
(٦) ليس في (ح).
(٧) في (س): «وقائل».
(٨) من (ح).
(٩) في (س)، (ك): «والراء».
(١٠) في (س)، (ح): «بمكسورة».
(١١) في (ح)، (س)، (ع): «مع الراء».
(١٢) في (س): «غلبتها»، وفي (ك)، (ح): «غلبتهم».
(١٣) في (س): «فتمال».

Black plate (1269,1)

القرب بمنه تأثير السبب والمانع

[ص] [٩١٠] وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ[1] لَمْ يَتَّصِلْ وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

إذا انفصلَ سببُ[2] الإمالةِ لمْ يُؤَثِّرْ؛ بخلافِ سببِ المنعِ[3]؛ فإنَّه[4] قد يُؤَثِّرُ منفصلًا - فلا يُمَالُ[5] (أَتى[6] قاسمٌ)، بخلاف[7]: (أَتى[8] أحمد). (والله تعالى أعلم)[9].

من الموانع إرادة التناسب

[ص] [٩١١] وقد أمالوا لتناسب بلا داعٍ سواه، كـ(عمادا)، و(تلا)

[ش] قد تُمَالُ الألِفُ الخاليةُ مِنْ سببِ الإمالةِ؛ لمناسبةِ ألفٍ[10] قبلَها، مُشْتَمِلَةً على سببِ الإمالةِ كإمالةِ الألفِ الثانيةِ مِنْ نحوِ: (عِمَادًا)؛ لِمُنَاسَبَةِ[11] الألِفِ المُمَالَةِ قَبْلَها، وكإمَالَةِ أَلِف[12] (تَلَا)[13] كذلك. (والله تعالى أعلم بالصواب)[14].

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة

[ص] [٩١٢] وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)

[ش] (الإمالةُ) - مِنَ خواصِّ الأسماءِ المتمكِّنَةِ، فَلَا[15] يُمالُ غيرُ

---

(١) في (س)، (ح): «بسبب».

(٢) المراد بانفصال السبب والمانع: كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده، فلا تمال الألف للياء في (رأيت يَدي سابور)، لانفصالهما كذلك، ولا يرد إمالة ألف (ها، ونا) - في نحو: (أدر جيبها)، و(مر بنا)، و(لم يضر بها)، و(نظر إلينا) - مع أنها غير كلمة السبب؛ لأنها مستثناة - كما أشار إليه المصنف بتمثيله فيما مرَّ - بـ(أدر جيبها)، وقال ابن غازي: «لا استثناء؛ لأن مثل ذلك يعد متصلًا في كلمة واحدة». «الخضري» (٢/ ١٨١).

(٣) لأن عدم الإمالة - هو الأصل.

(٤) ليس في (س).

(٥) في (س): «تمال».

(٦) في (س): «أبا».

(٧) في (ع): «خلا».

(٨) رسمت في (ع): «أتا»، وفي (س): «أبا ياسر».

(٩) من (ح).

(١٠) في (س): «ألف ما».

(١١) رسمت في (س): «لمناسب»!

(١٢) في (س): «الألف».

(١٣) قال في حاشية (ع): «لمناسبة الأيات في السورة».

(١٤) من (ح).

(١٥) في (س): «ولا».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

المتمكِّنِ[١] إلا سماعًا إلا (هَا) و(نَا)؛ فإنهما يُمَالانِ قياسًا مطَّرِدًا، نحوَ: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا)، و(مَرَّ بِنَا)[٢].

[ص] [٩١٣] والفتحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَـ(لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ)

[٩١٤] كَذَا الذِي[٢٢٩/و] تَلِيهِ[٣] (هَا) التأنيثُ فِي وَقْفٍ إذَا مَا كَانَ غَيْرُ أَلِفِ

[ش] أي[٤]: تُمَالُ الفتحةُ قبلَ الراءِ المكسورةِ[٥] وصلًا ووقفًا، نحوَ: (بِشَرَرٍ) و(لِلأَيْسَرِ مِلْ).

وكذلك يُمَالُ ما وَلِيَهُ هاءُ التأنيثِ ـ مِنْ نحوِ: (قَيِّمَهْ ونِعْمَهْ). (والله تعالى أعلم)[٦].

---

(١) في (ع): «المتمكنة».

(٢) (م) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة: (ذا) الإشارية و(متى) و(أنى) و(ها) و(نا)، وأمالوا من الحروف (بلى) و(يا) ـ في النداء، و(لا) الجوابية وفي نحو قولهم: «افعل هَذَا إما لا». قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف ـ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة، فلو سميت إنسانًا بـ(حتى) ـ أملتها؛ لأن ألفها تصير ياء فِي التثنية لكونها رابعة، وإذا سميت بـ(إلى) ـ لم تمل؛ لأن ألفها تصير واوًا ـ في التثنية، لكون ذي الواو فِي الثلاثة ـ أكثر من ذي الياء (م).

(٣) سبب ثان لإمالة الفتحة، لكنه خاص بالوقف، وما قبله عام، فالمعنى: «كذا أمل الفتح الذي تليه ها التأنيث. . . .» إلخ، وحينئذٍ: فلا وجه لاستثناء الألف لأن (الذي) واقعٌ على الفتح؛ لأنه هو الذي يمال، لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الألف. لكنه أرجع ضمير (كان) إلى ما تليه الهاء ـ لا بقيد كونه فتحًا؛ لدفع توهم أن من أسباب إمالة الألف وقوعها قبل الهاء كالفتحة، ولو قال عطفًا على ما قبلها:

وقبل ها التأنيث أيضًا إن تَقِفْ ولا تُمل لهذه الهاء الألِفْ

لكان أحسن. «الخضري» (٢/ ١٨٢).

(٤) من (م).

(٥) فلا تمال الفتحة بعدها نحو: (رمم). **وظاهره**: أنه لا بد من اتصالهما؛ لأن القبلية تشعر به ـ وليس على إطلاقه؛ بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء؛ فتمال فتحة الهمزة والعين في: (مررت بأشرّ وعمرو)، بخلاف فتحة الجيم في (بجير) ـ كما نص عليه سيبويه. «الخضري» (٢/ ١٨٢).

(٦) من (ح).

إمالة الفتحة

التصريف

[ص] [٩١٥] حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

[ش] (التصريفُ) عبارةٌ عن: (عِلْمٍ يُبْحَثُ فيه عنْ أحكامِ بِنْيَةِ الكلمة العربيةِ وما لحروفِها مِنْ أصالةٍ وزيادةٍ وصِحَّةٍ وَإِعْلَالٍ وَشِبْهِ ذلك).

ولا يتعلَّقُ إلا بالأسماءِ المتمكِّنَةِ والأفعالِ(١)، فأمَّا الحروفُ وَشِبْهُهَا: فلا تَعَلُّقَ لعِلْمِ التصريفِ بها. (والله تعالى أعلم)(٢).

[ص] [٩١٦] وَلَيْسَ أَدْنَى(٣) مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

[ش] يعني: أنَّه لا يَقْبَلُ التصريفَ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ما كَانَ على حرفٍ واحدٍ، أو: على حرفينِ - إلا إنْ كانَ محذُوفًا منه(٤)؛ فَأَقَلُّ مَا تُبْنَى عليه الأسماءُ المتمكِّنةُ والأفعالُ: ثلاثةُ أحرفٍ، ثم قد يعرضُ لبعضِها نقصٌ؛ كـ(يَدٍ)، و(قُلْ)، و(مُ اللهُ)، و(قِ زيدًا).

[ص] [٩١٧] وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يَزِدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

[ش] الاسمُ قسمانِ: مزيدٌ فيه، ومجرَّدٌ عنِ الزيادةِ.

فالمزيدُ فيه: هو ما بعضُ حروفِه ساقطٌ وضعًا، وأكثرُ ما يبلُغُ

---

(١) (م) المراد بالأفعال هنا: المتصرفة، لا مطلقًا، والتصريف أصل في الأفعال؛ لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها - بخلاف الأسماء (م).

(٢) من (ح).

(٣) أتى بذلك توضيحًا لمن لا يعرف: أن الأقل من الثلاثة وضعًا - خاص بالحرف وشبهه. و(أدنى): اسم (ليس). وجملة (يُرى)؛ بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على (أدنى)، وهو مفعوله الأول، وقابل مفعوله الثاني. «الخضري» (١/١٨٣).

(٤) زاد في (س): «شيء».

الاسمُ بالزيادةِ سبعةَ أحرفٍ نحو: (احْرِنْجَام)، و(اشْهِيبَاب).

والمجرَّدُ عنِ الزيادةِ: هو ما بعضُ حروفُه ليسَ ساقطًا في أصلِ الوضعِ، وهو إمَّا ثُلاثِيٌّ كفَلْس أو رباعِيٌّ كجَعْفَر [٢٢٩/ظ] وإما خُمَاسِيٌّ، وهو غايتُه؛ كـ(سَفَرْجَل).

[ص] [٩١٨] **وغَيْرُ آخِرِ الثُّلاثَيِّ افْتَحْ وضُمّْ ... واكْسِرْ وَزِدْ تسكِينَ ثانِيه تَعُمّْ**

[ش] العبرةُ في وَزْنِ الكلمةِ، بما عَدَا الحرفَ الأخيرَ منها، وحينئذٍ؛ فالاسمُ الثلاثيُّ: إما أن يكونَ مضمومَ الأوَّلِ أو مكسورَهُ أو مَفْتُوحَهُ. وعلى كلٍّ مِنْ هذه التقاديرِ، إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الثاني أو مكسورَه أو مفتوحَه أو ساكنَه، فيخرُجُ مِنْ هذا اثنا عشرَ بناءً؛ حاصلةٌ مِنْ ضربِ ثلاثةٍ في أربعةٍ، وذلك نحوَ: (قُفْل[١]، وعُنُق[٢]، ودُئِل، وصُرَد)، ونحو: (عِلْم[٣] وحِبُك)[٤]، (وإِبِل، وعِنَب)[٥]، ونحو: (فَلْس وفَرَس، وعَضُد وكَبِد).

[ص] [٩١٩] **وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالعَكْسُ يَقِلّْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعلٍ بِـ(فُعِلْ)**

[ش] يعني: أنَّ مِنَ الأبنيةِ الاثنى عشرَ بناءينِ: أحدُهما: مُهْمَلٌ، والآخرُ: قليلٌ.

فالأوَّلُ: ما كانَ على وزنِ (فِعُل)؛ بكسرِ الأوَّلِ وضمِّ الثاني؛ وهذا بناءٌ مِن المصنِّفِ على عدمِ إثباتِ (حِبُك)[٦].

والثاني: ما كانَ على وزنِ فُعِل؛ بضمِّ الأوَّلِ وكسرِ الثاني؛

---

(١) في (س): «فعل».

(٢) زاد في (س): «بضم العين، وسكون النون؛ طلبًا للتخفيف، لاستثناء ضمه بعد ضمه».

(٣) ليس في (ع). (٤) في (س): «وجبك».

(٥) في (ع): «تقديم وتأخير».

(٦) (م) فأما من ثبت عنده نحو: (حبك) ـ فيكون البناءان عنده قليلين، وليس أحدهما مهملًا والأخر قليلًا (م).

Black plate (1273,1)

كـ(دُئِل)، وإنما قَلَّ ذلك في الأسماءِ؛ لأنَّهم قصَدُوا تخصيصَ هذا الوزنِ بِفِعْلِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه؛ كـ(ضُرِبَ وقُتِلَ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[1].

[ص] [٩٢٠] وافْتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثانِي مِنْ ... فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نحوَ (ضُمِنْ)

[٩٢١] وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ... وَإِنْ يَزِدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

[ش] الفعلُ ينقسمُ إلى مجرَّدٍ وإلى مزيدٍ فيه ـ كما انقسمَ الاسمُ إلى ذلك، وأكثرُ ما يكونُ عليه المجرَّدِ أربعةُ أحرفٍ، وأكثرُ ما ينتهي في الزيادةِ إلى سِتَّةٍ[2] [٢٣٠/و].

وللثُّلَاثِيِّ المجرَّدِ: أربعةُ أوزانٍ، ثلاثة[3] لفعلِ الفاعلِ، **وواحدٌ** لفعلِ المفعولِ.

فالتي[4] لفعلِ الفاعلِ (فَعَلَ) ـ بفتحِ العينِ كـ(ضَرَبَ)، و(فَعِلَ) ـ بكسرِها ـ كـ(شَرِبَ)، و(فَعُلَ) يضمها[5]؛ كـ(شَرُفَ).

والتي[6] لفعلِ المفعولِ (فُعِلَ) ـ بضمِّ الفاءِ، وكسرِ العينِ؛ كـ(ضُمِنَ).

ولا تكونُ الفاءُ في المبنيِّ للفاعلِ إلا مفتوحةً[7]؛ ولهذا قال المصنِّفُ: (وافْتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثانِيَ...) فجعَلَ الثانيَ مُثَلَّثًا، وسكَتَ عن الأَوَّلِ[8]؛ فعَلِمَ أنه يكونُ على حالةٍ واحدةٍ، وتلكَ الحالةُ هي الفتحُ.

وللرباعيِّ المجرَّدِ ثلاثةُ أوزانٍ[9]: واحدٌ لفعلِ الفاعلِ كـ(دَحْرَجَ)،

---

(١) من (ح).
(٢) لأن التصرف فيه أكثر من الاسم.
(٣) رسمت في (س): «ثلثه».
(٤) في (ع): «فالذي».
(٥) في (س): «بضمهما».
(٦) في (م): «والذي».
(٧) لوجوب تحريكها للبدء بها.
(٨) في (ح): «الأولى».
(٩) ليست كلها أصولًا. بل المبني للفاعل فقط، وإنما لم يذكر الأمر في الثلاثي المجرد؛ لأنه لا يكون إلا مزيدًا فيه: كـ(اضرب)، و(انصر) و(اعلم)، **أو: ناقصًا**: =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وواحدٌ لفعلِ المفعولِ كـ(دُحْرِجَ)، **وواحدٌ** لفعلِ الأمرِ كـ(دَحْرِجْ)[(١)].

وأما المزيدُ فيه: فإنْ كانَ ثلاثيًّا ـ صارَ بالزيادةِ على أربعةِ أحرفٍ، كـ(ضاربٍ)، أو: على خمسةٍ، كـ(انْطَلَقَ)، أو على سِتَّةٍ؛ كـ(اسْتَخْرَجَ)، وإن كان رباعيًّا[(٢)]: صارَ بالزيادةِ على خمسةٍ، كـ(تَدَحْرَجَ)، (أو على[(٣)] ستَّةٍ، كـ(احْرَنْجَمَ).

[ص] [٩٢٢] لاسمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلُ، وَفِعْلِلٍ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلُلُ)

[٩٢٣] وَمَعَ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ) وَإِنْ عَلَا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا

[٩٢٤] كذا (فُعَلِّلٌ، وَفِعْلَلٌّ)، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أو النَّقْصِ انْتَمَى

[ش] الاسمُ الرباعيُّ المجرَّد لَهُ سِتَّةُ أوزانٍ:

الأَوَّلُ: (فَعْلَلُ)، بفتحِ أوَّلِه وثالثِه، وسكونِ ثانيه نحو: جَعْفَرٍ[(٤)].

الثَّاني: (فِعْلِل)؛ بكسرِ أوَّلِه وثالثِه، وسكونِ ثانيه، نحوَ: (زِبْرِج)[(٥)].

= عنها؛ كـ(قم وبع وخف)، فلم يبق ثلاثيًا في اللفظ. «الخضري» (٢/ ١٨٤).

(١) (م) **الحق:** أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة: وزن واحد، وَهوَ وزن الماضي المبني للمعمول، فأما وزن الأمر ووزن الماضي المبني للمجهول: ففرعان عنه.

فإن قلتَ: فلماذا ذكر الشارح هٰهنا وزن الأمر، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي المجرد؛ فهو لم يسلك طريقًا واحدًا فِي الموضعين، ولو أنَّهُ سلك طريقًا واحدًا لترك هنا وزن الأمر، أو لذكره هناك؟!

فالجواب عن هَذَا: أن وزن الأمر هنا ـ مجرد كوزن الماضي فعده منه، أما فِي الثلاثي: فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيدًا فيه همزة الوصل فِي أوله، فلم يعده هناك؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان، وهذه حجةٌ واهيةٌ لا تنهض سببًا ـ لما ذكرنا من أنَّهُ لم يسلك طريقًا واحدًا (م).

(٢) في (س)، (ح)، (ص): «أربعة أحرف».

(٣) في (س): «وعلى».

(٤) (م) الجعفر في الأصل: النهر، وقيل: النهر الملآن خاصة، وأنشد ابن جني:

إلى بَلَدٍ لا بَقَّ فيه ولا أَذَى ولا نَبَطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرَا (م)

ينظر: «العين» (٢/ ٣٢١)، و«الجمهرة» (٢/ ١١٣٧).

(٥) (م) **الزبرج:** السحاب الرقيق، أو: السحاب الأحمر، وَهو ـ أيضًا ـ الذهب (م). =

أوزان الاسم الرباعي

الثالثُ: فُعَلِّلٌ؛ بضمِّ أوَّلِه، وفتحِ ثانيه، وسكونِ ثالثِه، وكسرِ رابعِه، نحو: قُذَعْمِل[١].

الرابعُ: فِعْلَلٌّ؛ بكسرِ أوَّلِه، وسكونِ ثانيه، وفتحِ ثالثِه، وسكونِ رابعِه، نحو: قِرْطَعْبٍ[٢].

وأشارَ بقولِه: (وَمَا غَايَرَ...) - إلخ[٣] - إلى أنَّهُ إذا جاءَ[٤] شيءٌ على خلافِ ما ذَكَرَ، فهو إما نَاقصٌ، وإما مزيدٌ فيه، **فالأوَّلُ**: كـ(يدٍ، ودم)، **والثاني**: كـ(اسْتِخْرَاجٍ)، و(اقْتِدَارٍ). (والله تعالى أعلم بالصَّواب)[٥].

[ص][٩٢٥] والحرفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، والذي   لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ: تَا (احْتُذِي)

[ش] الحرفُ الذي يلزمُ تصاريفَ الكلمةِ: هو الحرفُ الأصليُّ. والذي يسقُطُ[٦] في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ: هو الزائدُ[٧]، نحوَ: (ضَارِبٍ، وَضُرَّبٍ)[٨].

---

(١) (م) **القذعمل**، من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة (م).

(٢) (م) **القرطعبة**: الخرقة البالية، وليس له قرطعبة؛ أي: ليس له شيء (م).

(٣) من (ح)، (م).

(٤) في (س): «أتى».

(٥) من (ح).

(٦) كأن يسقط من المصدر: كألف (ضارب) - في: (ضرب)، أو: من فرعه؛ كألف (كتاب) في (كتب)، أو: من نظير الكلمة كياء (أيطل) في (أطل)؛ بكسرتين - اسم للخاصرة، وتاء (احتذى) في (حذاء). «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(٧) هو نوعان: لأنه إما تكرير أصل لإلحاق؛ كسين (أقْعَنْسَس) لإلحاقه بـ(أحْرَنْجَمَ)، أو: لغيره كدال (قدس). ولا يجب في هذا: كونه من أحرف الزيادة المجموعة في (أمان وتسهيل). وإما زائد بغير تكرير أصل. وهذا لا يكون إلا منها: كتاء (احتذى). وقد تكون هي أصولًا: كتاء (مات)، وهمزة (أكل)، وميم (مكان). «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(٨) في (م): «ومضروب».

حكم مضعف الرباعي من حيث الزيادة والأصالة

[ص] [٩٢٦] بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الأُصُولَ فِي ... وزنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

[٩٢٧] وَضَاعِفِ اللامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ (جَعْفَرٍ)، وَقَافِ (فُسْتُقِ)

[ش] إذا أُريدَ وزنُ الكلمةِ ـ قُوبِلَتْ أصولُها بالفاءِ والعينِ واللامِ، فيقابلُ أوَّلُها بالفاءِ، وثانِيها بالعينِ، وثالثُها باللامِ. فإنْ بَقِيَ بعدَ هذه الثلاثةِ أصلٌ عُبِّرَ [٢٣١/و] عنه باللامِ.

فإذا[1] **قيلَ**: ما وزنُ ضَرَبَ؟ **فَقُلْ**: فَعَلَ، ومَا وَزْنُ زيدٌ؟ فَقُلْ: فَعْلٌ، وما وزنُ جَعْفَرٍ؟ فَقُلْ: فَعْلل. وما وزنُ فُسْتُقٍ؟ فَقُلْ: فُعْلُلْ، وتُكَرَّرُ اللامُ على حسبِ الأصولِ.

وإنْ كانَ في الكلمةِ زائدٌ عُبِّرَ عنه بلفظِه، **فإذا قيلَ**: ما وزنُ ضَارِبٍ؟ فَقُلْ: فَاعِل، وما وزنُ جَوْهَرٍ؟ فَقُل: فَوْعَل، وما وزنُ مُسْتَخْرِجٍ؟ فَقُلْ: مُسْتَفْعِل.

هذا إذا[2] لم يكنْ الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصليٍّ، فإنْ كانَ ضِعْفَه ـ عُبِّرَ عنه بما عُبِّرَ بِهِ عن ذلك الأصليِّ، وهوَ المُرَادُ بقوله:

[ص] [٩٢٨] وَإِنْ يَكُ الزائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

فتقولُ في وزنِ اغْدَوْدَنَ[3]: افْعَوْعَلَ؛ فتعبِّرْ عنِ الدالِ الثانيةِ بالعينِ ـ كما عبَّرْتَ بها عنِ الدالِ الأُولَى؛ لأنَّ الثانيةَ ضعفُها، وتقولُ في وزنِ قَتَّلَ: فَعَّلَ، ووزنُ كرَّمَ فعَّلَ؛ فتعبِّرُ عنِ الثاني بما عبَّرْتَ بِهِ عنِ الأَوَّلِ. ولا يجوزُ أنْ تعبِّرَ عن هذا الزائدِ بلفظِه، فلا تقولُ في وزنِ اغْدَوْدَنَ[4]: افْعَوْدَلَ، ولا في[5] وزنِ قَتَّلَ: فَعْتَلَ، ولا في[6] وزنِ كَرَّمَ: فَعْوَلَ[7].

---

(١) في (م): «فإن».
(٢) في (س)، (ع)، (ك): «إن».
(٣) (م) تقول: «اغدودن الشعر»، وَذَلِكَ إذا طال، وتقول: «اغدودن النبات»، وَذَلِكَ إذا اخضر؛ حتى يضرب إِلَى السواد (م).
(٤) في (س)، (ك): «اعدودن».
(٥) من (ع)، (م).
(٦) من (ك)، (م).
(٧) (م) حاصل مَا ذكر الناظم والشارح: أن كل زائد يعبر عنه فِي الميزان بلفظه، إلا شيئين: =

[ص] [٩٢٩] وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ) وَنَحْوِهِ، والخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلَمِ)

المراد بـ(سِمْسِم) الرباعيُّ: الذي تكرَّرَتْ فاؤه وعينُه، ولم يكنْ أحدُ المكرَّرَيْنِ صالحًا للسقوطِ. فهذا النوعُ يحكَمُ على حروفِه كلِّها بأنَّها أصولٌ(١)، فإذا صَلَحَ أحدُ المكرَّرَيْنِ للسقوطِ: ففي الحكم عليه بالزيادةِ خلاف، وذلك نحوَ: (لَمْلِمْ)، أمرٌ من لَمْلَمَ، و(كَفْكَفَ)، أمرٌ مِنْ كَفْكِفْ؛ فاللامُ الثانيةُ والكافُ الثانيةُ [٢٣١/ظ] ـ صالحانِ للسقوطِ؛ بدليلِ صحَّةِ لَمَّ وكَفَّ: **فاختلَفَ الناسُ في ذلك** فقيلَ: هما مَادَّتَانِ، وليس كَفْكَفَ مِنْ كَفَّ، ولا لَمْلَمَ مِنْ لَمَّ؛ فلا تكونُ اللامُ والكافُ زائدتينِ، وقيلَ: اللامُ زائدةٌ، وكذا الكافُ. وقيلَ: هما بدلانِ مِنْ حرفٍ مضاعَفٍ، والأصلُ: لَمَّمَ وكَفَّفَ، ثم أبدلَ مِنْ أحدِ المضاعَفَيْنِ لامٌ في لَمْلَمَ، وكافٌ في كَفْكَفَ.

[ص] [٩٣٠] فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

[ش] إذا صحِبَتِ الألفُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتِها(٢)، نحوَ:

= أولهما: الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي، فإنه يعبر عنه بما عبر بِهِ عن الأصلي، فإن كان تكريرًا للعين ـ نحو: قتل وكرم عبر عنه بالعين، وإن كان تكريرًا للام نحو: (اقنعسس) ـ عبر عنه باللام.

وثانيهما: الحرف المبدل من تاء الافتعال ـ نحو: اصطبر ـ فإنه يعبر عنه بالتاء (م).

(١) لأن أصالة أحد المكررين واجبة؛ تكميلًا للأصول الثلاثة، وليس أحدهما أولى من الآخر، وظاهر الشرح كالمتن ـ عدم الخلاف في هذا النوع، ليس كذلك! بل أشار بعضهم إليه. «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(٢) وإن لم تسقط أصلًا: بأن كانت في اسم جامد؛ لأن أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك، وَدلَّ الاشتقاق على زيادتها فيه ـ فحمل عليه ما سواه. وما ذكر إنما هو في الأفعال، والأسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة. أما في المبنيات والحروف: فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين كحتى ومهما ولا بإبدالها من غيرها مع الأقل كإلى ومتى؛ بل تكون أصلية غير منقلبة، وكذلك في الأسماء الأعجمية كإبراهيم؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ـ وهو مفقود فيما ذكر. «الخضري» (٢/ ١٨٥).

(ضاربٍ، وغَضْبَى)، فإنْ صحِبَتْ أصلين فقطْ، فليستْ زائدةً. بلْ هِيَ إمَّا أصلٌ؛ كـ(إِلَى)[١]، وإمَّا بدلٌ - مِنْ أصلٍ؛ كـ(قَالَ وبَاعَ).

زيادة الياء والواو

[ص] [٩٣١] وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا في (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)

[ش] أي: كذلك إذا صحِبتِ الياءُ (أوِ الواوُ)[٢] - ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ؛ فإنَّهُ يُحْكَمُ بزيادتِهما - إلا في الثنائيِّ المكرَّرِ.

فالأوَّلُ: كـ(صَيْرَفٍ[٣] ويَعْمَلٍ[٤] وجَوْهَرٍ وعَجُوزٍ).

والثانِي: كَـ(يُؤْيُؤٍ) لطائرٍ ذي مخلبٍ، و(وَعْوَعَةٍ) - مصدرُ وَعْوَعَ: إذا صوَّتَ، فالياءُ والواوُ في الأوَّلِ: زائدتانِ، وفي الثانِي: أصليَّتانِ.

زيادة الهمزة والميم

[ص] [٩٣٢] وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سُبِقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا

[ش] أي: كذلك يُحْكَمُ على الهمزةِ والميم بالزيادةِ إذا تقدَّمَتَا على ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ؛ كـ(أحْمَرَ[٥] ومُكْرِمٍ)، فَإِنْ سَبقَتَا[٦] أصلينِ - حُكِمَ بأصالتِهما كـ(إبِلٍ، ومَهْدٍ).

[ص] [٩٣٣] كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ[٧] لَفْظُهَا رَدِفْ

[ش] أي: كذلك يُحْكَمُ على الهمزةِ بالزيادةِ - إذا وقعَتْ آخِرًا بعدَ ألفٍ؛

---

(١) (م) الإلى - بكسر الهمزة بزنة الرضى - النعمة، وهوَ واحد الآلاء - في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ [الرحمٰن] (م).

(٢) في (س)، (ع)، (ك): «والواو».

(٣) (م) **الأول**: هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف. **والصيرف**: الحمال المتصرف في أموره (م).

(٤) (م) **اليعمل**: البعير القوي على العمل، والناقة يعملة (م).

(٥) في (م): «كأحمد».

(٦) في (م): «سبقا»، وفي (ص): «صحبتا».

(٧) الأولى: أصلين؛ ليخرج نحو: مهوان - فإن نونه أصلية؛ لأنه من الهوان، مع أن قبلها أكثر من حرفين؛ لأن بعضها زائد وهو الميم. «الخضري» (٢/١٨٦).

تقدَّمَها أكثرُ مِنْ حرفينِ نحوَ: حَمْرَاء وعَاشُورَاء وقَاصْعَاء[١] [٢٣٢/و].

فإنْ تقدَّمَ الألفُ حرفانِ: فالهمزةُ غيرُ زائدةٍ، نحوَ: (كساءٍ ورداءٍ). فالهمزةُ في الأوَّلِ - بدلٌ مِنْ واوٍ، وفي الثانِي - بدلٌ من ياءٍ[٢]، وكذلك إذا تقدَّمَ على الألفِ حرفٌ واحدٌ - كماءٍ وداءٍ.

[ص] [٩٣٤] والنونُ في الآخِرِ كالهمزِ، وفي نحوِ (غَضَنْفَرٍ) أصالةٌ كَفِي

[ش] النونُ إذا وقَعَتْ آخرًا بعدَ ألفٍ - تقدَّمَها أكثرُ مِنْ حرفينِ حُكِمَ عليها بالزيادةِ، كما حُكِمَ على الهمزةِ حينَ وقَعَتْ كذلك، وذلك نحوَ: (زَعْفَرَان وَسَكْرَان).

فإنْ لم يسبِقْها ثلاثةٌ فهي أصليَّةٌ نحو: (مَكَان وزَمَان).

ويُحْكَمُ أيضًا على النونِ بالزيادةِ إذا وقَعَتْ بعدَ حرفينِ[٣] وبعدَها حرفانِ؛ كـ(غَضَنْفَر).

[ص] [٩٣٥] والتاءُ فِي التأنِيثِ والمُضَارَعَة ونَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالمُطَاوَعَة

[ش] تُزَادُ التاءُ إذا كَانَتْ للتأنِيثِ كقَائِمةٍ، وللمضارعةِ نحوَ: أنتَ

---

(١) (م) **القاصعاء**: جحر من جحرة اليربوع، وقال الفرزدق [«المعاني الكبير» لابن قتيبة (٢/٦٥٣)]:

وإذا أخذت بقاصعائك لم تجد أحدًا يعينك غير من يتقصع (م)

(٢) (م) أصل كساء: كساو - بواو في آخره؛ لأنه من الكسوة وفعله: كسوته أكسوه - فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة، فقلبت همزة. وأصل بناء: بناي - بياء في آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه - فقلبت الياء همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة (م).

(٣) بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية، وكذا سكونها، وعدم إدغامها - كما هي في (غضنفر واحبنطأ)؛ فخرجت الواقعة أولًا: كهشل للذئب، وثانيًا: كقنطار. والمتحركة: كـ(غرنيق، وخرنوب)؛ فإنها في ذلك أصلية إلا بدليل، وأما المدغمة في نحو: (عجنس)؛ بشد النون للجمل الضخم - فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الأولى. وقال أبو حيان [«ارتشاف» (١/٢٦)]: كل منهما زائد، فوزنه (فعنل). وبقي من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطاوع؛ كانكسر وباب الافْعِنْلال: كالاحْرِنْجام، وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الأعظم. «الخضري» (٢/١٨٧).

تفعلُ، أو: معَ السينِ في الاسْتِفْعَالِ وفروعِه، نحو: (اسْتِخْرَاج، ومُسْتَخْرِج واسْتَخْرَجَ)، أو مطاوعةِ فِعْلٍ - نحو: (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ أو فَعْلَلَ كتَدَحْرَجَ).

زيادة الهاء واللام

[ص] [٩٣٦] والهَاءُ وَقْفًا، كَـ(لِمَهْ؟)[1] وَ(لَمْ تَرَهْ)[2] والـلامُ فِـي الإشارةِ الـمُشْتَهِرَهْ

[ش] تزادُ الهاءُ في الوقفِ نحوَ: لِمَهْ ولم تَرَهْ، وقد سبقَ في بابِ الوقفِ بيانُ ما تُزَادُ فيه، وهو (ما) الاستفهاميةُ المجرورةُ، والفعلُ المحذوفُ اللامُ للوقفِ نحو: (رَهْ)، أو المجزومُ نحو: (لَمْ تَرَهْ). وكلُّ مبنيٍّ على حركةٍ[3]، نحوَ: (كَيْفَهْ) - إلا ما قُطِعَ عنِ الإضافةِ: كَقَبْلُ وبَعْدُ واسمُ (لا) التي لنفيِ الجنسِ، نحوَ: (لا رَجُلَ)، والمنادى نحوَ: (يا زيدُ)، والفعلُ الماضي، نحوَ: (ضَرَبَ) واطَّرَدَ أيضًا [٢٣٢/ظ] زيادةُ اللامِ في أسماءِ الإشارةِ، نحو: (ذلك وتلك وهنالك).

---

(١) ألغز فيه بعضهم قوله:

يـا قـارِئًـا ألـفـيـةَ ابـن مـالِـكِ ... وسالِكًا في أحسن الـمَـسَـالِـكِ
فـي أيِّ بَـيْـتٍ جاءَ في كـلامِـهِ ... لفظٌ بديعُ الشكل في نِظامِهِ
حـروفُـه أربـعـةٌ تُـضَـمُّ ... وإنْ تَـشَـأْ فُـقُـلْ ثَـلاثٌ واسْـمُ
وهـو إذا نَـظَـرْتَ فِـيـهِ أَجْـمَـعْ ... مـركَّـبٌ مِـنْ كَـلِـمَـاتٍ أَرْبَـعْ
وصَـارَ بـالـتـركيب بعد كـلـمـهْ ... وقـد ذكـرتُ لَـفْـظَـهُ لِـتَـفْـهَـمَـهْ

«الخضري» (٢/ ١٨٧).

(٢) قال ابن هشام: «وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: (لِمَه) و(لم تَرَه) وللام بـ(ذَلِك) و(تِلك)؛ فمردود؛ لأن كلًّا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءًا من غيرها». «أوضح المسالك» (٤/ ٣٦٦).

(٣) (م) تذكر أنَّهُ اشترط فِي الحركة: أن تكون حركة بناء؛ فخرجت حركة الإعراب، وأن لا يشبه المبني على الحركة المعرب: كالفعل الماضي؛ فإنه يشبه المضارع المعرب، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال - كالمقطوع عن الإضافة، واسم (لا)، والمنادى - ليس من هذا القبيل (م).

[ص] [٩٣٧] وامنعْ زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ   إنْ لَمْ تَبَيَّنْ(١) حُجَّةٌ، كـ(حَظِلَتْ)

[ش] إذا وقَعَ شيءٌ مِنْ حروفِ الزيادةِ العشرةِ التي يجمعُها قولُك: (سألتمونيها)(٢)؛ خاليًا عمَّا قُيِّدَتْ به زيادتُه فاحكُمْ بأصالتِه، إلا إنْ قامَ على زيادتِه حجَّةٌ بيِّنَةٌ؛ كسقوطِ همزةِ (شَمْأَل) في قولهم: (شَمِلَتِ الريحُ شُمُولًا): إذا هبَّت شَمَالًا، وكسقوطِ نونِ (حَنْظَلٍ) ـ في قولِهم: (حَظِلَتِ الإبلُ): إذا آذاها(٣) أكلُ الحَنْظَلِ، وكسقوطِ تاءِ (مَلَكُوت) في (المُلْك).

---

(١) في (س)، (ك): «يبيَّن».

(٢) (م) قد عني العلماء قديمًا بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم: (سألتمونيها)، ومنها: (اليوم تنساه)، ومنها: (هم يتساءلون). وقد جمعها ابن مالك [«شرح للكافية الشافية» (٤/٢٠٣٣)] ـ أربع مرات في بيت واحد، وهو:

هناء وتسليم تلا يوم أنسه   نهاية مسؤول أمان وتسهيل

ويروى أن طالبًا سأل أستاذه عن حروف الزيادة فقال له: (سألتمونيها). فقال التلميذ: لم أسأل! فقال الأستاذ: (اليوم تنساه) فقال: لم يحدث شيء. فقال الأستاذ: قد أجبتك مرتين، ولكنك لم تفطن (م).

(٣) في (س)، (ك): «أداها».

فصلٌ في زيادةِ همزةِ الوصلِ

[ص] [٩٣٨] لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يُثْبَتُ ... إلا إذا ابْتُدِي(١) بِهِ، كَـ(اسْتَثْبِتُوا)

[ش] أي(٢): لا يُبْتَدَأ بساكنٍ - كما لا يُوقَفُ على متحرِّكٍ، فإذا كانَ أوَّلُ الكلمةِ ساكنًا: وَجَبَ الإتيانُ بهمزةٍ متحرِّكَةٍ؛ تَوَصُّلًا للنطقِ بالساكنِ، وتُسَمَّى هذه الهمزةُ همزةَ وصلٍ، وشأنُها: أنَّها تُثْبَتُ في الابتداءِ، وتسقطُ في الدَّرْجِ نحوَ: (اسْتَثْبِتُوا): أمرٌ للجماعةِ بالاستثباتِ.

مواضع الهمزة القياسية

[ص] [٩٣٩] وَهُوَ لِفِعْلٍ ماضٍ(٣) احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوَ: (انْجَلَى)

[٩٤٠] وَالأَمْرُ وَالمَصْدَرُ مِنْهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاثِي، كَـ(اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا)

[ش] لمَّا كانَ الفعلُ أصلًا في التصريفِ - اختصَّ بكثرةِ مجيءِ أوَّلِهِ ساكنًا؛ فاحتاجَ إلى همزةِ الوصلِ، فكلُّ فعلٍ ماضٍ - احتوى على أكثرَ مِنْ أربعةِ أحرفٍ - يجبُ الإتيانُ في أوَّلِه بهمزةِ الوصلِ نحو: (اسْتَخْرَجَ، وانْطَلَقَ)، وكذلك الأمرُ منه، نحو: (اسْتَخْرِجْ وانْطَلِقْ)، والمصدرُ [٢٣٣/و]، نحوَ: (اسْتِخْرَاجٍ، وَانْطِلَاقٍ)، وكذلك تجبُ الهمزةُ في أَمْرِ الثلاثيِّ - نحوَ: (اخْشَ وامْضِ وانْفُذْ)، مِنْ (خَشِيَ ومَضَى وَنَفَذَ).

[ص] [٩٤١] وفي (اسمٍ، استٍ، ابنٍ، ابنُمٍ) سُمِعَ ... وَ(اثْنَيْنِ، وامْرِئٍ)، وتَأْنِيثٍ تَبِعَ

---

(١) أصله: بهمزة مفتوحة؛ أبدلت ياء، لكسر ما قبلها، وذلك قياسي كمية في مائة، ثم سكنت تخفيفًا للحركة البنائية، كقراءة: ﴿بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وهي قراءة الحسن - كما في «المحتسب» (١/ ١٤١)] بسكون الياء. «الخضري» (٢/ ١٨٨).

(٢) من (س).

(٣) في هذه الكلية نظر؛ فإن من الخماسي: ما لا تدخله ولا مصدره؛ كتعلم وتقاتل وتدحرج، ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى. «الخضري» (٢/ ١٨٨).

حكم همزة الوصل مع همزة الاستفهام

[٩٤٢] وَ(ايمَنُ)، هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ   مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

[ش] لم تُحفظْ همزةُ الوصلِ في الأسماءِ التي ليستْ مصادرَ لفعلٍ زائدٍ على أربعةٍ[١] - إلا في عشرةِ أسماءَ: اسم وَاسْتٍ، وابنٍ، وابْنُم، وَاثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ، (وامْرَأَةٍ، وَابْنَةٍ، واثْنَتَيْنِ، وايْمَنُ)[٢] - في القسم. ولم تُحْفَظْ فِي الحروفِ إلا في (أل)، ولمَّا كانتِ الهمزةُ مع (أل) مفتوحةً[٣]، وكانَتْ همزةُ الاستفهامِ مفتوحةً، لم يَجُزْ حَذْفُ همزةِ الاستفهامِ؛ لئلا يلتبسَ[٤] الاستفهامُ بالخبرِ؛ بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصلِ ألفًا، نحو: آلأميرُ قائمٌ؟ أوْ: تَسْهِيلُها، ومنه قولُه[٥]:

---

(١) يعني: أن افتتاح هذه الأسماء بالهمزة طريقه السماع، بخلاف المصادر المذكورة؛ لأنه لما كان الفعل أصلًا - في التصريف: استأثر بأمور منها: سكون أوائل بعضه، فيحتاج للهمزة، فحمل مصدره عليه، بخلاف غير المصدر من الأسماء؛ فحقه حركة أوله. لكن شذت هذه الأسماء العشرة عن القياس؛ لتكون الهمزة عوضًا عما حذف منها من حرف أو حركة. «الخضري» (٢/ ١٨٩).

(٢) تقديم وتأخير في (س)، (ع).

(٣) اعلم أنه يجب فتحها في (أل)، ويترجح على الكسر في (أيمن وأيم)، ويترجح كسرها على غيره في لفظ (اسم)، ويجب كسرها في باقي الأسماء الاثني عشر، وأما **في الفعل**: فتضم وجوبًا - إن ضم ثالثه ضمًّا أصليًّا ظاهرًا؛ كأسكن، وكأنطلق مجهولًا أو مقدرًا: كـ(اغزي يا هند)؛ إذ أصله: (اغزُوِي) - بضم الزاي. وقال ابن المصنف: الضم في هذا راجح لا واجب، وتكسر فيما عدا ذلك؛ سواء فتح ثالث الفعل: كـ(اعلم)، أو: كسر كـ(اضرب)، ولو بحسب الأصل كـ(امشوا)؛ فإن أصله امشيوا بالكسر، قال ابن الجزري:

وابدأ بهمز الوَصْل من فعلٍ بضَمْ   إن كان ثالثًا مِنَ الفِعْلِ يُضَمْ

واكسره حَالَ الفتح والكسرِ وفي   الأسماءِ غير اللام كسرها قفي

«الخضري» (٢/ ١٩٠).

(٤) في (س): «يلبس».

(٥) قال العيني في «المقاصد» (٤/ ٢٠٩٠): «قائله: هو حسان بن يسار التغلبي».

قلت: ونسبه «سيبويه» (٣/ ١٣٦)، و«السيرافي» (٣/ ٣٥٧)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ١١٤)، و«الدر الفريد» (١٠/ ٤٣٤)، إلى عمر بن أبي ربيعة. =

٣٥٨ ـ أألحقّ[١] [إِنَّ دَارَ الربَابِ][٢] تَبَاعَدَتْ ... (أَوِ انْبَتَّ حَبْلُ)[٣] أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

❁ ❁ ❁

= (م) الشاهد فيه: قوله: **(أألحق)**؛ حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام (م).

(١) في (س)، (ك): «الحق»، وفي «الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء» للمرزبان (ص٢٠٣): «أجدّك». وتمامه كما هو مذكور، ونسبه إلى حسان بن يسار التغلبي.
قلت: وهو بهذا اللفظ في «ديوان كُثَيِّر عَزَة» (ص٣٦٨).

(٢) ضبطها بعضهم: «أنْ دارُ الرباب». ينظر: «الكتاب» (٣/١٣٦).

(٣) العبارة في «الموشح» (ص٢٠٣): «أو إن شطّ ولى».اهـ. لكن نسبه للشاعر جميل بثينة.

الإبـــدالُ

[ص] [٩٤٣] أَحْرُفُ الإِبْدَالِ[١] (هَدَأْتُ مُوطِيَا) ... فَـأَبْـدِلِ الـهَـمْـزَةَ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا ـ

[٩٤٤] آخِـرًا اثْـرَ أَلِـفٍ زِيـدَ، وَفِـي ... (فَاعِلِ) مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

[ش] هذا البابُ عَقَدَه المصنِّفُ[٢] لبيانِ الحروفِ التي تُبْدَلُ مِنْ غيرِها إبدالًا شائعًا؛ وهي تسعةُ أحرفٍ، جمَعَها المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ في قولِه: (هَدَأْتُ مُوطِيًا)[٣]. ومعنى (هَدَأْتُ): سَكَنْتُ، و(مُوطِيًا): اسمُ فاعلٍ، مِنْ (أَوْطَأْت الرَّحْلَ): إذا جعَلْتَه وَطِيئًا، لكنَّه خفَّفَ همزتَه بإبدالِها ياءً؛ لانفتاحِها وكسرِ [٢٣٣/ظ] ما قبلَها.

وأما غيرُ هذه الحروفِ: فإبدالُها مِنْ غيرِها شاذٌّ (أو قليلٌ)[٤]، فلم

---

(١) هو: جعل حرف مكان آخر مطلقًا؛ فيشمل القلب لأن كلًّا منهما في الموضع، إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة، والإبدال عام، ويخالفهما التعويض؛ فإنه ـ كما في الأشموني (٤/ ٨٠) ـ يكون في غير الموضع؛ كتاء (عدة) وهمزة (ابن)، ويكون عن حرف ـ كما ذكر عن حركة كسين (استطاع، يستطيع)، بقطع الهمزة، وضم أول المضارع؛ فإن أصله عند سيبويه: (أطاع، يطيع)، زيد فيه السين؛ عوضًا عن حركة عينه؛ لأن أصل (أطاع: أطوع)، وعبر المصرِّح: بأن العوض قد يكون في غير الموضع. فافهم أنه قد يكون في الموضع أيضًا؛ فيكون أعم منهما لا مباينًا، ويؤيده ما مر في التصغير في قوله:

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... مِنْ أَنَ يَاءَ فَرَيْزِيق وفَرَازِيق

عوض عن دال فرزدق ـ مع أنها في محلها؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٩٠).

(٢) ضمنه أربعة أحكام ـ من التصريف: الإبدال، والقلب، والنقل، والحذف.

(٣) جمعها في «التسهيل» (ص٣٠٠) ـ في (طويت دائمًا)؛ فاسقط الهاء؛ لأن إبدالها إنما يطرد من التاء وقفًا: كرحمة ـ وهو مذكور في بابه. وعدها هنا للحصر، وسكت عنها؛ استغناء بما قدمه هناك، وقد تبدل من غير التاء سماعًا؛ كقولهم: (لهنك قائم، وهردت الشيء، وهياك) في: (لأنك، وأردت، وإياك). «الخضري» (٢/ ١٩١).

(٤) في (س): «وقليل».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

يتعرَّضِ المصنِّفُ له، وذلك كقولِهم في اضطجَع: (الْطَجَعَ)[١]، وفي أُصَيْلَانٍ: (أُصَيْلَالُ)[٢].

فتُبدلُ الهمزةُ منْ كلٍّ (واوٍ) أو (ياءٍ) - تَطَرَّفَتا ووقَعتا[٣]، بعدَ ألفٍ زائدةٍ، نحو: (دُعاء، وبناء). والأصلُ: (دُعَاوٌ[٤]، وبِنَايٌ).

فإنْ كانتِ الألفُ التي قبلَ الياءِ أوِ الواوُ غيرَ زائدةٍ - لم تُبْدلْ، نحوَ: (آيَةٍ ورَايَةٍ). وكذلكَ: إنْ لَمْ تتطرَّفِ (الياءُ) أو (الواوُ)؛ كـ(تَبَايُنٍ) و(تَعَاوُنٍ).

وأشارَ بقولِه: (وفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي) إلى أنَّ (الهمزةَ تُبدلُ مِنَ (الياءِ) و(الواوِ) قياسًا مُتَّبَعًا إذا وقَعَتْ كلٌّ منهما عينَ اسم فاعلٍ، وأُعِلَّتْ في فعلِه، نحو: [(قائلٍ)، و(بائعٍ)]. وأصلُهما: (قَاوِلٌ، وبَايِعٌ)[٥]،

---

(١) (م) ومن ذلك قول الراجز [منظور بن حبة الأسدي - كما في «شواهد الشافية» للبغدادي (ص٢١٦)]:

لـمـا رأى أن لا دعـه ولا شـبـع ... مال إِلَى أرطاة حقف فالطجع (م)

(٢) (م) ومن ذلك قول النابغة الذبياني [«ديوانه» (ص٢)]:

وقفـت فـيهـا أصيـلالًا أسائـلـهـا ... عيت جوابًا وما بالربع من أحد

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات، والرواية الثانية: **(وقفت فيها أصيلًا كي أسائلها)** والرواية الثالثة: **(وقفت فيها أصيلانًا أسائلها)** والمشتشهد بها اللام فيها؛ مبدلة من نون هذه. وأصيلان: تصغير أصلان، جمع أصيل - من غير رده إلى مفرده، والأصيل - بفتح الهمزة - الوقت دوين غروب الشمس، وجمعه: أصلان - عَلَى مثال رغيف ورغفان، وكثيب وكثبان - ثم صغر أصلان عَلَى أصيلان، ثم أبدلت النون الأخيرة لامًا، فقيل: أصيلال (م).

(٣) من (م).

(٤) إنما لم يسلم حرف العلة لسكون ما قبله، كـ(دلو، وظبي)؛ لأن الساكن - هنا - غير حصين؛ لكونه حرف علة زائدًا، فوجوده كالعدم؛ فكأن الواو والياء تليا فتحة فقلبا ألفًا: كـ(باب، وعصا، ورحى)، فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة - قلبت الثانية همزة. هذا ما قاله حذَّاق الصرفيين، **وقيل**: قلبا همزة من أول الأمر. «الخضري» (٢/ ١٩٢).

(٥) ظاهره - كالمصنف: إبدالهما همزة من أول الأمر - كما قيل به، وقال حذَّاق =

Black plate (1288,1)

ولكن[١] أعلُّوا حملًا على الفعلِ، فكما قالُوا: (قَالَ) و(بَاعَ)[٢] فقلبُوا العينَ ألفًا ـ قالُوا: (قَائِلٌ، وبَائِعٌ)، فقلبُوا عينَ اسم الفاعلِ همزةً.

فإن لَمْ تُعَلَّ[٣] العينُ في الفعلِ ـ صَحَّتْ في اسمِ الفاعلِ، نحوَ: (عَوِرَ) فهو (عَاوِرٌ)، و(عَيِنَ) فهو (عَايِنٌ).

[ص] [٩٤٥] والـمـدُّ زِيـدَ ثَـالِـثًـا فِـي الـوَاحِـدِ   هَـمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ(القَلَائِدِ)

[ش] أيْ[٤]: تُبْدَلُ الهمزةُ ـ أيضًا ـ ممَّا وَلِيَ ألفَ الجمعِ، الذي على مثالِ مَفَاعِلَ، إنْ كانَ مَدَّةً مَزِيدَةً في الواحدِ[٥] نحوَ: (قِلَادَةٍ، وقَلَائِدَ، وصَحِيفَةٍ، وصَحَائِفَ، وعَجُوزٍ، وعَجَائِزَ)، فلو كانَ غيرُ مَدَّةٍ لم تُبْدَلْ نحوَ: (قَسْوَرَة، وقَسَاوِر)، وهكذا: إنْ كانَ مدَّةً غيرَ زائدةٍ[٦] ـ نحوَ: (مَفَازَةٍ، ومَفَاوِزَ)، و(مَعِيشَةٍ، ومَعَايِشَ)، إلا فيما سُمِعَ: فيُحفظُ ولا يقاسُ عليه ـ نحوَ: (مصيبةٍ، ومَصَائِبَ)، [(ومنارة)، و(منائر)][٧].

[ص] [٩٤٦] كَذَاكَ [٢٣٤/و] ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا   مَـدَّ (مَـفَـاعِـلَ)، كَـجَـمْـعِ (نَـيِّـفَـا)

[ش] أي: كذلك تُبدلُ الهمزةُ مِنْ ثانِي حرفينِ ليِّنَيْنِ تَوَسَّطَ بينَهُما مَدَّةُ مَفَاعِلَ، كما لو سمَّيْتَ رجُلًا[٨] بـ(نَيِّفٌ) ثم كسَّرْتَهُ، فإنَّكَ تقولُ: (نَيَائِف)، بإبدالِ الياءِ الواقعةِ ـ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً، ومثلُه: (أَوَّلُ)، و(أوائلُ).

= الصرفيين: أبدلا ألفًا، ثم الألف همزة ـ كما في دعاء، وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين. وقال المبرد: دخلت ألف فاعل ـ قبل ألف (قال) و(باع)، فحركت الثانية للساكنين، ولأنَّ أصلها الحركة والألف المتحركة همزة. «الخضري» (٢/ ١٩٢).

(١) في (س): «ولكنهم».
(٢) سقط من (ك).
(٣) في (س)، (ع): «تعتل».
(٤) ليس في (ع)، (ك)، (م).
(٥) لاجتماع تلك المدة ساكنة ـ مع ألف الجمع.
(٦) لأن حرف المد الأصلي متحركًا في الأصل؛ فيتغاضى بحركته الأصلية عن القلب.
(٧) من (س).
(٨) من (ع)، (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

قلب الواو والياء همزة

Black plate (1289,1)

فلو توسَّط بينهما مدَّةُ مَفاعِيلَ - امتنعَ قلبُ الثاني منهما همزةً كـ(طَوَاوِيسَ)، ولهذا قيَّدَ المصنِّفُ - رحمَه اللهُ تعالى - ذلك بمَدَّةِ مَفَاعِلَ.

[ص] [٩٤٧] وافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّ ... لامًا، وفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ -

[٩٤٨] واوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدّ ... فِي بَدْءِ غَيرِ شِبْهِ (ووُفِيَ الأَشُدّ)

[ش] قد سبقَ: أنه يجِبُ إبدالُ المدَّةِ الزائدةُ في الواحدِ همزةً، إذا وقَعَتْ بعدَ ألفِ الجمعِ، نحوَ: (صَحِيفَةٍ وصَحَائِفَ)، وأنه إذا تَوسَّط ألفُ مَفاعِلَ بينَ حرفينِ لَيِّنَيْنِ - قُلِبَ الثاني منهما همزةٌ، نحوَ: (نَيِّفٍ)، و(نَيَائِفَ).

وذكَرَ - هنا - أنه إذا اعْتَلَّ لامُ أحدِ هذينِ النوعينِ[1]، فإنَّه يخفَّفُ بإبدالِ كسرةِ الهمزةِ فتحةً، ثم إبدالُها ياءً.

---

(١) بأن كانت ياء أو واوًا أو همزة؛ لأن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أدرجها هنا في حروف العلة؛ إما لشبهها بها، أو لكونها منها عند الفارسي. فما لامه همزة من النوع الأول: كـ(خطيئة وخطايا)، وكذا (بريئة وبرايا)؛ لأنه من (برأ)، بمعنى (خلق)، إلا أن همزة برئية؛ أبدلت ياء، وأدغمت في الياء تخفيفًا، وما لامه ياء: كـ(قضية وقضايا)، و(هدية وهدايا)، وما لامه واو - لم تسلم في المفرد: كـ(مطية ومطايا)؛ لأنه من المطا، وهو الظهر - فأصلها: (مطيوة)، فعل بها كـ(سيد)، والسالمة: كـ(هراوة، وهراوي)، وأما النوع الثاني: فلم يمثلوه إلا بما لامه ياء: كـ(زاوية وزوايا)، فأصل «خطايا»: (خطايئ)، بياء مكسورة هي ياء (خطيئة)، ثم همزة هي لامها؛ فأبدلت الياء همزة؛ كصحائف فصار «خطائئ»؛ بهمزتين: أبدلت الثانية ياء؛ لتطرفها إثر همزة مكسورة؛ عملًا بقوله الآتي: **(ما لم يكن لفظًا أتم....)** إلخ، ثم فتحت الأولى تخفيفًا؛ فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (خطاءا) بهمزة بين ألفين، وهي تشبه الألف لقرب مخرجها، وهو أقصى الحلق من الجوف مخرج الألف؛ فأبدلت الهمزة ياء - كراهةَ توالي ثلاث ألفات، ولتفصل بين الألفين؛ فصار (خطايا) بعد خمسة أعمال. ومثلها سواء (برايا)، وأصل (مطايا): (مطايو) - هي ياء فعيلة، وواو هي لامها؛ قلبت الواو ياء؛ لتطرفها إثر كسرة - كما في (الغازي)، و(الداعي)، فصار (مطايي)، بياءين: أبدلت الأولى، كـ(صحائف)، ففيه خمسة أعمال أيضًا. وأما في (قضايا) و(هدايا)؛ فأربعة فقط بينها الشرح؛ لأن لامه ياء، لا تحتاج إلا لقلبها ألفًا فقط. «الخضري» (٢/ ١٩٣).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

قلبت همزة ياءً | أو واوًا

فمثالُ الأوَّلِ: (قضيةٌ وقَضَايَا)، وأصلُه: (قَضَائِي)؛ بإبدالِ مَدَّةِ الواحدِ همزةً ـ كما فعَلَ في (صحيفةٍ وصحائفَ)؛ فأبدلُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً؛ فحينئذٍ تحرَّكَتِ (الياءُ)، وانفتحَ ما قبلَها، فقُلِبَت[1] ألفًا؛ فصارَتْ (قَضَاءَا)؛ فأُبدِلَتِ الهمزةُ ياءً فصار (قَضَايا).

ومثالُ الثاني: زاوِيةٌ، وزَوَايَا، وأصلُه زَوَائِي بإبدالِ الواوِ الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً كنَيِّفٍ ونَيَائِفَ فقلبُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً فحينئذٍ قلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها فصارَ زوَاءَا، ثم قلبُوا الهمزةَ ياءً فصارَ زَوَايَا، وأشارَ بقولِه: (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةَ [٢٣٤/ظ] جُعِلَ واوًا) إلى أنَّه إنَّما تُبدلُ الهمزةُ ياءً إذا لم تكنِ اللامُ واوًا سلِمَت في المفردِ[2]، كما مثَّلَ، فإن كانَتِ اللامُ واوًا سلِمَتْ في المفردِ ـ لم تُقْلَبِ الهمزةُ ياءً؛ بل تُقْلَبُ واوًا ليشاكلَ الجمعُ واحدَه، وذلك حيثُ وقَعَتِ الواوُ رابعةً بعد ألفٍ، وذلك نحوَ قولِهم: (هِرَاوَة، وهَرَاوَى). [وأصله: (هرائِو)؛ فقلبت كسرة الهمزة فتحة، فقلبت الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها؛ فصار (هراء)، ثم قلبوا الهمزة واوًا؛ فصار (هَرَاوا)][3].

وأشارَ بقولِه: (وَهَمْزًا أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدَّ) إلى أنه يجبُ ردُّ أوَّلِ الواوينِ المُصَدَّرَتَيْنِ همزةً؛ ما[4] لم تكنِ الثانيةُ[5] ـ بدلًا مِنْ ألفِ

---

(١) في (س)، (ع): «فانقلبت».

(٢) بأن كانت ياء أو همزة أو واوًا.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س). وينظر: «الارتشاف» لأبي حيَّان (١/ ٢٦٣)، و«التوضيح» لابن قاسم (٣/ ١٥٧٣ ـ ١٥٧٤).

(٤) في (س): «ويا»!

(٥) اعلم أن الشرط كون (الواو) الثانية ـ ليست مَدَّةً عارضة؛ بأن تكون مدة أصلية؛ أي: غير مبدلة من شيء؛ كـ(أولى) أنثى (الأول) أصلها، وولى بضم فسكون، أو لم تكن مدة أصلًا: بأن لم تكن بعد ضم، سواء تحركت كـ(أواصل)، وكـ(أُوَل)؛ بضم ففتح ـ جمع (أولى)، وأصله: (وول)، بواوين، أو سكنت بعد غير ضم كـ(أَوْل) ـ بفتح فسكون، أصله: (ووّل)، بثلاث واوات. فكل ذلك يجب فيه الإبدال. أما مع المدة العارضة: فلا يجب؛ بل يجوز سواء كانت بدلًا من ألف =

فاعلٍ[1]، نحو: (أَوَاصِل) في جمعِ (واصِلَةٍ)، والأصلُ: (وَوَاصِلُ)؛ بوَاوَيْنِ؛ الأولى: فاءُ الكلمةِ، والثانيةُ: بدلٌ مِنْ ألفِ فَاعِلَة، فإنْ كانَتِ الثانيةُ بدلًا مِنْ ألفِ فَاعِلٍ ـ لم يجبْ الإبدالُ نحوَ: (وُوفِيَ، و(وُورِيَ). [أصلُه: (وَافَى، و(وَارَى)، فلما بُنِيَ للمفعولِ ـ احتيجَ إلى ضمِّ ما قبلَ الألفِ؛ فأُبدِلَتِ الألفُ واوًا][2].

حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة

[ص] [٩٤٩] وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ، كَـ(آثِرْ وَائْتُمِنْ)[3]

= فاعل كـ(ووفي) و(وري)، فيجوز (أوفي، وأوري)؛ بالهمز، أو: من همزة كـ(وولي)، مخفف (الوُؤْلي)؛ بضم الواو، وسكون الهمزة ـ وهي أنثى (الأوأل) من (وأل): إذا رجع؛ كما فصَّله الأشموني (٤/ ٩٥). إذا علمتَ ذلك: ففي قصر الشارح: عدم الوجوب ـ علي المبدلة من ألف (فاعل)؛ تبعًا لظاهر المتن قصور ـ مع أنه يمكن تصحيح المتن؛ بأنه أراد بـ(**شبه ووفي**): ما ثانيه مدة عارضة. «الخضري» (٢/ ١٩٣).

(١) اعلم أن الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبًا في أربع مسائل ـ ذكرها المصنف؛ وهي: تطرفهما بعد ألف زائدة، وفي فاعل ما أعل عينًا، وفي جمع ما ثالثه مد زائد، وجمع ما ثانيه وثالثه لينان، وقد علمتها. وهذه مسألة خامسة؛ تختص بها الواو عن الياء. وإنما لم يقدمها على قوله: (**وافتح ورد...**) إلخ الذي هو في إبدال الواو والياء من الهمزة؛ لتعلق هذا بالثالثة والرابعة. وبقي مما تبدل منه الهمزة وجوبًا الألف في نحو: (حمراء). وفي جمع نحو: (قلادة)، وتبدل جوازًا من الواو المضمومة ضمًّا لازمًا مصدرة كانت: كـ(أجوه) في (وجوه)، أو لا: كـ(أدؤر) ـ بهمزة بعد الدال في (أدؤر) جمع (دار)، ومن المكسورة بشرط تصدرها؛ كـ(إشاح، وإفادة) و«إسادة» ـ في (وشاح) و(وفادة) و(وسادة). وقرئ: (**من إعاء أخيه) [يوسف: ٧٦]، وهي قراءة سعيد بن جبير ـ كما في «المحتسب» (١/ ٣٤٨)]**، ولا تبدل من المفتوحة إلا شذوذًا: كـ(أسماء) علمًا، أصله: (وسماء) ـ من الوسامة، وكـ(أحد) في العدد، أصله: (وحد)، من الوحدة، وتبدل من الياء جوازًا ـ في نحو: (رائي)، و(غائي)؛ نسبة إلى (راية) و(غاية)، أصله: (رايي)، و(غايي)، بثلاث ياآت؛ فخفف بإبدال الأولى همزة، وأما إبدالها من غير ذلك: فشاذٌّ أو قليل. «الخضري» (٢/ ١٩٣).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٣) عند الابتداء به؛ لأن همزته للوصل.

[٩٥٠] إنْ يُفتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

[٩٥١] ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذا، وَمَا يُضَمّْ ... وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفظًا أَتَمّْ

[٩٥٢] فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّْ) ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

[ش] إذا اجتمعَ في كلمةٍ همزتانِ: وَجَبَ التخفيفُ، إن لم يكونا في موضعِ العينِ[١]، نحوَ: (سَئَّالٍ) و(رَءَّاسٍ).

ثم إنْ تحرَّكَتِ أولاهما، وسُكِّنَتْ ثانيتُهما: وَجَبَ [٢٣٥/و] إبدالُ الثانيةِ مَدَّةً يُجَانِسُ حركةَ الأولى، فإن كانت حركتُها ـ فتحةً أُبدلتِ الثانيةُ ألفًا نحوَ: (آثَرْتُ)[٢]، وَإن كانَتْ ضمَّةً ـ أُبدِلَتْ واوًا نحوَ: أُوثِرُ، وإنْ كانَتْ كسرةً أُبدِلَت ياءً نحو: (إِيثَارٍ)، وهذا هو المرادُ بقولِه: (وَمَدًّا أُبْدِلَ...) البيتَ.

وإنْ تحرَّكَتْ ثانيتُهما: فإنْ كانَتْ حركتُها فتحةً، وحركةُ ما قبلَها فتحةٌ أو ضَمَّةٌ قُلِبَتْ واوًا، فالأوَّلُ: نحوَ: (أَوَادِم) جمعُ (آدم)، وأصلُه: (أَآدَم)[٣]،

(١) اعلم أن للهمزتين في كلمة **ثلاثة أحوال**: أن تتحرك الأولى، وتسكن الثانية، وعكسه، وأن يتحركا معًا، أما سكونهما معًا فمتعذر. فإن سكنت الثانية فقط: أُبدِلت من جنس ما قبلها كما ذكره ـ بقوله: (ومدًا ابدل.....) إلخ وإن سكنت الأولى فقط: فإن كانتا في موضع العين ـ أدغم كـ(سآل)، صيغة مبالغة من السؤال، و(رآس)؛ نسبة لبيع الرؤوس، **ولم يذكر المصنف هذا** ؛ لأنه لا إبدال فيه، أو في موضع اللام أبدلت الثانية ياء، وكذا إن تحركتا معًا فيه ـ كما ذكره بقوله: (ما لم يكن لفظًا أتم...) إلخ، فالمتطرفة تبدل ياء مطلقًا، وصورها اثنا عشر؛ من ضرب أربعة الأولى في ثلاثة الثانية، وإن تحركتا معًا في غير موضع اللام؛ فصورهما تسع؛ من ضرب تثليث الأولى في تثليث الثانية؛ ذكرها بقوله: (إن يفتح....) إلخ، فتبدل واوًا في خمسة؛ وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة مطلقًا، وتبدل ياء في الأربعة الباقية؛ وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقًا. وكل ذلك في المتن. «الخضري» (٢/ ١٩٤)

(٢) وجوبًا.

(٣) بهمزتَيْن، الأولى: همزةُ (أَفْعَلَ)، والثانيةُ: (فاء الفعل)؛ لأنه من (الأُدْمة) ـ كما في «شرح المفصل» (٥/ ٢٧٩).

والثاني: نحوَ: (أُوَيْدِم)؛ تصغيرُ (آدَم). وهذا هو المراد بُقولِه: (إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ واوًا...).

وإنْ كانَتْ حركةُ ما قبلَها كسرةً - قُلِبَتْ ياءً نحوَ: (إِيَمّ)[1]، وهو مثالُ إِصْبَعٍ، مِنْ (أَمَّ)، وأصلُه: (إِئْمَمٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأولى إلى الهمزةِ التي قبلَها، وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ؛ فصارَ (إِئَمٌّ)، (ثم قُلِبَتِ)[2] الهمزةُ الثانيةُ ياءً، فصارَ (إِيَمٌّ). وهذا هو المرادُ مِنْ قولِه: (... وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ).

وأشارَ بقولِه: (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا...) إلى أنَّ الهمزةَ الثانيةَ إذا كانت مكسورةً تُقْلَبُ ياءً مُطْلَقًا؛ أي: سواءٌ كانت التي قبلَها - مفتوحةٌ، أو (مكسورةٌ، أو مضمومةٌ)[3].

فالأوَّلُ: نحوَ: (أَيِنُّ) مضارعُ (أَنَّ)، وأصلُها[4]: (أَئِنُّ)، فخُفِّفَتْ[5] بإبدالِ الثانيةِ مِنْ جنسِ حركتِها، (فصارَ (أَيِنُّ))[6]، وقد تحقَّقَ، نحو: (أَئِنُّ) - بهمزتينِ، ولم تعاملْ بهذه المعاملةِ في غيرِ الفعلِ إلا في (أَئِمَّة)؛ فإنَّها جاءَتْ بالإبدالِ والتصحيحِ.

والثاني: نحو: (إِيَمٌّ)[7]؛ مثالُ إِصْبَعٍ [٢٣٥/ظ]، مِنْ (أَمَّ)، وأصلُه: (إِئْمَمٌ)، نُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأُولى - إلى الهمزةِ الثانيةِ، وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ؛ فصار (إِئِمٌّ)، فخُفِّفَتِ الهمزةُ الثانيةُ بإبدالِها مِنْ جِنْسِ حركتِها فصار (إِيِمٌّ).

---

(١) في (س): «أوتم».
(٢) في (س): «فتقلب».
(٣) الأولى حذف قوله: (المضمومة). لأنه إذا كانت المضمومة تُبدل لتطرفها، ولو كانت بعد ضم؛ فما بالك بالمكسورة أو المفتوحة؟ فاسم (يكن) في المتن راجع لثاني الهمزين، لا لـ(ما يضم)، والأمثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة - تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الإعراب. «الخضري» (٢/ ١٩٥).
(٤) في (س): «وأصله».
(٥) في (س): «فخفف».
(٦) ما بين القوسين من (ح)، (ع)، (ك).
(٧) زاد في (س): «وهو».

والثالثُ: نحوَ: (أُيِنٌّ) أصلُه (أُئِنٌّ). والأصلُ: (أُؤْنِنُ)؛ لأنَّه مضارعُ (أَأْنَنْتُهُ)؛ أي: جعَلْتُه يَئِنُّ فدخلَه النقلُ والإدغامُ، ثم خُفِّفَ بإبدالِ ثانِي همزتيه مِنْ جنسِ حركتِها، (فصارَ (أُيِنُّ))[١].

وأشارَ بقولِه: (ومَا يُضَمُّ واوًا أَصِرْ) إلى أنَّه إذا كانَتِ الهمزةُ الثانيةُ مضمومةً - قُلِبَت واوًا؛ سواءٌ انفتحَتِ الأُولى أو انكسَرَتِ أو انضمَّتْ.

فالأولُ: نحو: (أَوُبٌّ) جمعُ (أَبٍّ)، وهو المرعى أصلُه: (أَأْبُبٌ)؛ لأنَّه (أَفْعُل)؛ فنُقِلَتْ حركةُ عينِه إلى فائِه، ثم أُدْغِمَ فصارَ (أَؤُبٌّ)، ثم خُفِّفَتْ ثانيةُ الهمزتينِ؛ بإبدالِها مِنْ جنسِ حركتِها، فصارَ (أَوُبٌّ).

والثاني: نحو: (إِوُمٌّ)، مثال (إِصْبُع) مِنْ (أَمَّ).

والثالثُ: نحو[٢]: (أُوُمٌّ)، مثال (أُبْلُم) مِنْ (أَمَّ).

وأشارَ بقولِه: (... مَا لَمْ يَكُنْ لَفظًا أَتَمّ * فَذَاكَ يَاءً مَطْلَقًا جَا...) إلى أنَّ الهمزةَ الثانيةَ المضمومةَ إنما تصيرُ واوًا إذا لم تكنْ طرَفًا. فإنْ كانَتْ طرَفًا: صُيِّرَتْ ياءً مطلقًا، سواءٌ انضمَّتْ الأولى أو انكسَرَتْ أو انفتحَتْ أو سكنَتْ؛ فتقولُ في مثالِ (جَعْفَرٍ) مِنْ قَرَأَ: (قَرْأَأ)، ثم تُقلبُ[٣] الهمزةُ ياءً؛ فتصيرُ (قَرْأَيًا) [فتحرَّكَتِ الياءُ، وانفتَحَ ما قبلها؛ فقُلِبَتْ ألفًا، فصارَ (قَرْأَى)[٤]، وتقولُ في مثالِ (زبرج) مِنْ قرأ: (قِرْئِيء)، ثم تقلبُ الهمزةُ ياءً، فتصيرُ قِرْئِيًا][٥] كالمنقوصِ، وتقولُ في مثالِ (بُرْثُنٍ)[٦] (مِنْ قَرَأ: قُرْؤُؤ)[٧]، ثم تُقْلَبُ الضمَّةُ التي على الهمزةِ الأولى كسرةً[٨]،

(١) ما بين القوسين من (ع)، (ك)، (م).
(٢) ليس في (س).
(٣) في (س): «نقلت».
(٤) رسمت في (س): «القراي».
(٥) ما بين المعكوفين سقط من (س).
(٦) في (س): «برتن».
(٧) مكانها في (س): «القرا».
(٨) لمناسبة الياء.

فيصيرُ (قُرْئِيًا)[١]، مثل القاضي[٢][٣].

وأشارَ بقولِه [٢٣٦/و]: (... وَأَؤُمُّ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ) إلى أنَّه إذا انضمَّتِ الهمزةُ الثانيةُ، وانفتحَ ما قبلها، وكانَتِ الهمزة الأُولى للمتكلِّم ـ جازَ لك في الثانيةِ وجهانِ[٤]: الإبدالُ، والتحقيقُ. وذلك نحوَ: (أَؤُمُّ)، مضارعُ (أَمَّ)، فإنْ شئتَ أبدَلْتَ فقلتَ: (أَوُمُّ)، وإنْ شئتَ حقّقْتَ فقلتَ: (أَؤُمُّ).

وكذا ما كانَ نحوَ: (أَؤُمُّ)[٥] ـ في كونِ[٦] أُولَى[٧] همزتيه[٨] للمتكلِّم، وكُسِرَتْ ثانيتُهما: يجُوزُ في الثانيةِ منهما الإبدالُ والتحقيقُ[٩]، نحو: (أَئِنُّ) مضارعُ (أَنَّ)، فإن شئتَ أبدلْتَ، فقلتَ: (أَيِنُّ)، وإنْ شئتَ حقَّقْتَ[١٠]، فقلتَ: (أَئِنُّ).

---

(١) في (س): «القراي»، وفي (ع): «قرئ».

(٢) في (س): «قاض»، وفي (ك): «النبي»، وفي (ع): «الولي». والكل صحيح، فهي أمثلة للمنقوص.

(٣) (م) في نسخة: «مثل المولى»، وكلاهما صحيح. و(المولى): اسم فاعل ماضية (أولى)؛ أي: أعطى، أو: (ألى) بمعنى (حلف)، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة، وذلك أن تبني من قرأ عَلَى وزن (قمطر وخدب)، فتقول: (قرأأ) ـ بكسر القاف وفتح الراء، وسكون أولى الهمزتين ـ ثم تقلب الهمزة الثانية ياء، فيصير (قرأيًا)؛ بسكون الهمزة، وهو نظير (ظبي)؛ مما آخره ياء ساكن ما قبلها، وهو ملحق بالصحيح؛ فلا تقلب ياؤه ألفًا لسكون ما قبلها (م).

(٤) أي: تشبيهًا لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ـ في نحو: ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]؛ بجامع الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة؛ فباقي أحرف المضارعة ـ يجوز في الهمزة بعدها وجهان؛ كما في (يؤمن)، من (الإيمان)، و(يؤمن) من (التأمين)؛ فيجوز التحقيق والإبدال واوًا ساكنة في الأول، مفتوحة في الثاني؛ فكذا بعد الهمزة. «الخضري» (١٩٦/٢).

(٥) في (ك)، (ع): «أأم».

(٦) في (س): «يكون».

(٧) في (ك)، (ع): «أولاء».

(٨) في (س): «همزه».

(٩) في (س): «والتخفيف». والمثبت أصح، فالإبدال تخفيف، ويقابله التحقيق، فتأمل.

(١٠) في (س): «خففت».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص] [٩٥٣] وياءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا   أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ[١]، بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا[٢] ـ

[٩٥٤] فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التأْنِيثِ أَوْ   زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا ـ

[٩٥٥] في مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْنًا، و(الفعلُ)   منه صحيحٌ غالبًا، نحوُ (الحِوَلْ)

[ش] إذا وقعتِ الألفُ بعدَ كسرةٍ: وَجَبَ قلبُها ياءً؛ كقولِك في جمعِ (مِصْبَاحٍ، ودِينَارٍ): (مَصَابِيحَ، وَدَنَانِيرَ).

وكذلك إذا وَقَعَتْ قبلها ياءُ التصغيرِ[٣]؛ كقولِك في (غَزَالٍ): (غُزَيِّلٍ)[٤]، وفي (قَذَالٍ): (قُذَيِّلٍ).

وأشارَ بقولِه: (... بواوٍ ذَا افْعَلا في آخِرٍ...) ـ إلى آخرِ البيتِ ـ إلى أنَّ الواوَ تُقلبُ أيضا ياءً إذا تطرَّفَتْ بعدَ كسرةٍ، أو بعدَ ياءِ التصغيرِ، أو وَقَعَتْ قبلَ تاءِ التأنيثِ[٥]، أو قبلَ زِيَادَتِي فَعْلَانَ مكسورًا ما قبلَها.

فالأَوَّلُ: نحو: (رَضِيَ وَقَوِيَ)، أصلُهما: (رَضِوَ وقَوِوَ)؛ لأنهما مِنَ الرِّضْوَانِ والقُوَّة، فقُلبَتِ الواوُ ياءً[٦].

---

(١) هذا الثاني دخل في المتن استطرادًا، والمقصود: التنبيه على الأول فقط؛ لأن اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه، ولا يختص بالآخر فلو قال:

تُقْلَب يا والواو إن كَسْرًا رَدِفْ   بإثرِ يا التَّصْغِير أو كسر ألِف

لوافق مقصوده. «أشموني» (٤/ ١٠٢)، و«الخضري» (٢/ ١٩٧).

(٢) في (س): «فعلا».   (٣) من (ص)، (م).

(٤) قال في حاشية (س): «لأن ياء التصغير ـ لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها، وقلبت ياء مكسورة، ثم أدغمت ياء التصغير فيها».

(٥) لأنَّ كلًّا من (التاء) وزيادتي (فعلان) ـ كلمة تامة، فالواقع قبلهما آخر تقديرًا؛ لأنهما في نية الإنفصال. وليس المراد بـ(فعلان): خصوص هذه الهيئة؛ فإن الواو لا تقلب ياء في (فعلان)؛ ساكن العين؛ بل في مكسورها؛ لتقع إثر كسرة ـ كما مثَّله الشارح، وإنما هو تمثيل لموضع الزيادتين. ولذا قال الموضح: أو قبل الألف والنون؛ الزائدتين. «الخضري» (٢/ ١٩٧).

(٦) لأن حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياءً. وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف، فقلبت ياء؛ ولو في حال تحركها وصلًا لتوقع السكون، **ومن ثَمَّ**: لم تتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر: كـ(عوض، وعوج)، إلا إذا كان مع الكسرة ما =

والثاني: نحوَ: (جُرَيٌّ) تصغيرُ (جَروٍ)، وأصلُه: (جُرَيْوٌ)، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ [٢٣٦/ظ]؛ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ.

والثالثُ: نحو: (شَجِيَةٍ)، وهي اسم فاعلٍ للمؤنَّثِ، وكذا (شُجَيَّةٌ)؛ مصغَّرًا، [وأصلُه: مَرَّةً[1]][2] مِنَ الشجوِ.

والرابعُ: نحوَ: (غزيَانَ)، وهو مثالُ (ظَرِبَان)، مِنَ الغَزوِ.

وأشارَ بقولِه: (... ذَا أَيْضًا رَأَوْا * في مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْنًا[3]...) إلى أنَّ الواوَ تُقْلَبُ بعدَ الكسرةِ ياءً - في مصدرِ كلِّ فِعْلٍ اعتلَّتْ عينُه، نحو: (صَامَ صِيَامًا) و(قَامَ قِيَامًا)، والأصلُ: (صِوَامٌ وقِوَامٌ)، فأُعِلَّتِ الواوُ في المصدرِ؛ حملًا له على فِعْلِه.

فلو صحَّتِ الواوُ في الفعلِ - لم تعتلَّ في المصدرِ، نحو: (لاوَذَ لِوَاذًا)، (وَجَاوَرَ جِوَارًا)، وكذلك تصحُّ إذا لم يكنْ بعدها ألفٌ[4]، وإن اعتلَّتْ في الفعلِ نحوَ: (حَالَ حَوْلًا).

= يعضدها؛ كإعلالها في فعل المصدر، أو مفرد الجمع كما في (صيام وديار)، ولا فرق بين كونها في آخر اسم كـ(الغازي) و(الداعي)، أو: فعل معلوم، أو مجهول: كـ(عفى ودعى)، ولا بين كون الكسرة أصلية، أو محولة عن الضمة كما في (أَدْلٍ). الخضري (٢/ ١٩٧).

(١) أي: (شجوة) - كما في «شرح ابن الناظم» (١/ ٦٠٢)، و«التوضيح» (٣/ ١٥٨٢). والذي في (م): «شُجَيوةٌ».

(٢) في (س): «لأنه».

(٣) حملًا له على فعله، وجملة الشروط **أربعة**: المصدرية، وكسر ما قبلها، وإعلال الفعل، وأن يكون بعدها ألف - كما يؤخذ من قوله: **(والفعل منه صحيح)** فخرج غير المصدر؛ كـ(سواك، وسوار)، ونحو: (رَاحَ رَوَاحًا)؛ فلا تقلب في ذلك - وإن أعل الفعل؛ لعدم حمله عليه في الأول، وعدم كسر ما قبلها في الثاني. «الخضري» (٢/ ١٩٧).

(٤) أي: غالبًا - كما في المتن. ومن غير الغالب: **قراءة نافع وابن عامر** [«السبعة» (ص٢٢٦)] - في [النساء: ٥]: ﴿لكم قيما وارزقوهم﴾. وابن عامر [«السبعة» =

[ص] [٩٥٦] وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فيه حَيْثُ عَنّ

[ش] أي: متى وقعتِ الواوُ عينَ جمعٍ، وأُعِلَّتْ في واحدِه، أوْ سُكِّنَتْ - وجَبَ قلبُها ياءً، إنِ انكسرَ ما قبلَها، ووقَعَ بعدها أَلِفٌ(١)، نحو: (دِيارٍ)، و(ثِيابٍ) أصلُهما: (دِوارٌ)، و(ثِوابٌ)، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً في الجمعِ، لانكسارِ ما قبلها، ومجيءُ الألفِ بعدَها - مع كونِها في الواحدِ: إما معتلَّةً كدَارٍ، أو شبيهةً بالمعتلِّ؛ في كونِها حرفَ لِينٍ ساكنًا كـ(ثوبٍ).

[ص] [٩٥٧] وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) وَجْهَانِ، وَالإِعْلَالُ أَوْلَى، كَـ(الحِيَلْ)

[ش] إذا وقعَتِ الواوُ عينَ جمعٍ مكسورًا ما قبلَها، واعتلَّتْ في واحدِه، أو سَكَنَتْ ولم يقعْ [٢٣٧/و] بعدها الألفُ، وكانَ على فِعَلَةٍ، وَجَبَ تَصْحِيحُها(٢)، ....

= (ص٢٤٨)] - في (المائدة: ٩٧) ﴿قيما للناس﴾، والأصل: (قومًا)، قلبت الواو ياء؛ لكسر ما قبلها - مع إعلالها في الفعل. «الخضري» (٢/ ١٩٧).

(١) جعله الشارح شرطًا في كل من المعتلة في المفرد والساكنة؛ أخذًا من قوله: (وفي فعل وجهان...)، وقوله: (بذا الإعلال)؛ أي: الذي في المصدر بشرط وجود الألف. لكن الصحيح: أن المعلة في المفرد - تقلب في الجمع ياءً، وإن لم يكن بعدها ألف؛ بخلاف المصدر؛ لأنها في الجمع ضعفت بإعلالها في المفرد وقربها من الطرف؛ فسلطت لكسرة عليها كـ(حيلة وحيل)، و(ديمة وديم)، وشذ: (حاجة وحوج). أما الساكنة في المفرد: فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بالألف القريبة من الياء؛ لأنها ليست من الضعف كالمعتلة: كـ(سوط وسياط)، و(حوض وحياض). فلو لم توجد الألف: صحت، نحو: (كوز وكوزة)، ويشترط أيضًا - صحة اللام؛ لئلا يتوالى إعلالها مع إعلال العين، ولذا صحَّت الواو في (رواء، وجواء)، بوزن عطاش جمعي (ريان وجو). والأصل: (رواى)، و(جوا)، وقلبت اللام همزة؛ لتطرُّفها إثر ألف زائدة، فسلمت العين. وأصل (ريان): (رويان)؛ **فتلخص** أن الشروط أربعة: كون الواو في جمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وإعلالها في المفرد مطلقًا، أو سكونها فيه - مع وقوعها في الجمع قبل ألف. «الخضري» (٢/ ١٩٨).

(٢) لأنه لما عدمت الألف - قلَّ عمل اللسان؛ فخفَّت الواو بعد الكسرة، وانضم إلى ذلك تحصينها ببعدها من الظرف؛ بسبب الهاء، وقوتها بعدم إعلالها في المفرد؛ =

نحوَ: (عَوْدٍ وعَوْدَةٍ)[١]، و(كُوزٍ وكِوَزَةٍ)، وشَذَّ (ثَوْرٌ وثِيَرَةٌ)[٢].

ومِنْ هاهنا[٣] يُعْلَمُ: أنَّه إنما تعتلُّ في الجمعِ إذا وقَعَ بعدَها أَلِفٌ ـ كما سبقَ تقريرُه؛ لأنه حَكَمَ على (فِعَلَةٍ) بوجوبِ التصحيحِ، وعلى (فِعَلٍ) بجوازِ التصحيحِ والإعلالِ، **فالتصحيحُ**: نحو: (حَاجَةٍ وحِوَجٍ)، **والإعلالُ**: نحوَ: (قَامَةٍ، وقِيَمٍ)، و(دِيمَةٍ ودِيَمٍ). والتصحيحُ فيها قليلٌ، والإعلالُ غالِبٌ.

[ص] **[٩٥٨] والـواوُ لامًـا بـعـدَ فَـتْـحٍ يَـا انْـقَـلَـبْ كَـ(المُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)، وَوَجَبْ ـ**

[٩٥٩] إِبْـدَالُ وَاوٍ بَـعْـدَ ضَـمٍّ مِـنْ أَلِـفْ وَيَا كَـ(مُوقِنٍ)، بِذَالِهَا اعْتَرِفْ

[ش] إذا وقعَتِ الواوُ طرَفًا رابعةً فصاعدًا بعدَ فتحةٍ ـ قُلِبَت ياءً، نحوَ: (أَعْطَيْتُ)، أصلُه (أَعْطَوْتُ)؛ لأنَّهُ مِنْ (عَطَا، يَعْطُو)؛ إذا تَنَاوَلَ، فقُلبَتِ الواوُ في الماضي ياءً؛ حملًا لَهُ[٤] على[٥] نحو: (يُعْطِي)، كما حُمِلَ اسمُ المفعولِ، نحوَ: (مُعْطَيانِ)، على اسمِ الفاعلِ، نحوَ: (مُعْطِيانِ)[٦]، وكذلك (يُرْضَيَانِ) أصلُه: (يُرْضَوَانِ)؛ لأنَّه مِنَ الرِّضْوَانِ، فقُلِبَتْ واوُه بعدَ الفتحةِ ياءً؛ حملًا لبناءِ المفعولِ على بناءِ الفاعلِ، نحو: (يُرْضِيَانِ).

وقولُه: (... وَوَجَبْ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِف...)، معناه: أنَّه يجبُ أنْ يُبدَلَ مِنَ الألفِ واوٌ؛ إذا وقَعَتْ بعدَ ضمَّةٍ، كقولِك في (بَايَعَ): (بُويِعَ)، وفي (ضَارِب) (ضُورِب).

= فوجب تصحيحها، بخلاف فعل؛ فإن واوه قريبة من الطرف. ولم يمثلوه إلا بالمعلة في المفرد، فكان أولى بالإعلال ـ كما قاله المصنف، وظاهره: أن تصحيحه مطرد، وليس كذلك؛ بل هو شاذ. فلو قال:

.... وفي فِعَلْ قَدْ شَذَّ تَصْحِيحٌ فَحَتْمٌ أَنْ يُعَلّ

لوفَّى بالمراد. «أشموني» (١٠٦/٤)، «الخضري» (١٩٨/٢).

(١) (م) العود: المسن من الإبل، وقد جمعوه على عبدة ـ بالقلب ـ في لغة قبيحة (م).

(٢) (م) قد جاء جمع ثور ـ بمعنى القطعة من الأقط ـ على ثورة ـ كما هو الأصل (م).

(٣) في (م): «هنا». (٤) من (س)، (ك).

(٥) فإن الواو تقلب في مضارع الرباعي ياء؛ لتطرُّفها إثر كسرة.

(٦) في (س)، (ع): «يعطيان».

وقولُه: (... وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَالِهَا اعْتَرِفْ)، معناه: أنَّ الياءَ إذا سكَنَتْ في مفردٍ بعدَ ضمَّةٍ ـ وَجَبَ إبدالُها واوًا، نحوَ: (مُوقِنٍ ومُوسِرٍ)، أصلُهما: (مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ)؛ لأنَّهما مِنْ (أَيْقَنَ [١٣٧/ظ] وَأَيْسَرَ)، فلو تَحَرَّكَتِ الياءُ ـ لَمْ تعلَّ[1]، نحوَ: (هُيَامٍ).

[ص] [٩٦٠] وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ في جمعٍ، كَمَا يُقَالُ: (هِيمٌ) عندَ جمع (أَهْيَمَا)

[ش] يُجْمَعُ (فَعْلَاءُ) و(أَفْعَلُ) على (فُعْلٍ)، بِضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ ـ كما سبق ـ في التكسيرِ، كـ(حَمْرَاءَ، وحُمْرٍ، وأَحْمَرَ، وحُمْرٍ)؛ فإذا اعتلَّتْ عينُ هذا النوعِ مِنَ الجمعِ بالياءِ: قُلبَتِ الضمَّةُ كسرةً؛ لتصِحَّ الياءُ نحو: (هَيْمَاءَ وهِيمٍ، وبَيْضَاءَ وبِيضٍ)، ولم تُقْلَبِ الياءُ واوًا ـ كما فعلُوا في المفردِ؛ كـ(مُوقِنٍ)؛ اسْتِثْقَالًا لذلك في الجمعِ[2].

[ص] [٩٦١] وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ[3] اوْ مِنْ قَبْلِ تَا[4] ـ

---

(١) في (س): «تعتل».

(٢) كلامه مع المتن كالصريح ـ في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع، وأنها تبدل في المفرد واوًا؛ سواء وقعت فاء: كـ(موقن)، وهو اتفاق، أو عينًا: كأن يبني من البياض اسمًا مفردًا ـ على مثال (برد)؛ فيقول: (بُوضٌ). والأصل: (بيض)؛ بضم فسكون، وهو مذهب الأخفش، كما في «المقتضب» (١/ ١٠١) ـ. وقال سيبويه «الكتاب» (٤/ ٣٤٩) ـ في هذا: بوجوب قلب الضمة كسرة؛ لتصح الياء كالجمع، فتقول: (بيض) ـ بالكسر، كما فعل مثله في (مبيع)؛ فإن أصله: (مبيوع)، نقلت ضمة الياء للباء، وحذفت واو (مفعول)؛ فصار (مبيع)، فكسرت الضمة؛ لتصح الياء. ولذلك كان (دِيك) ـ عنده: يحتمل أن أصله: (فعل)، وأن أصل (معيشة): (مفعلة) بالضم، أو الكسر فيهما. وعند الأخفش يتعين فيهما الكسر؛ إذ لو كانا بالضم لقبل: (درك، ومعوشة). الخضري (٢/ ١٩٩).

(٣) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوًا؛ لضمِّ ما قبلها، وتقدم واحدة في قوله: (ويا كموقن). وسيأتي واحدة في قوله: **(وإن تكن عينًا...)** إلخ، وواحدة في قوله: **(من لام فعلى...)** إلخ، والسبب في جميعها: ضم ما قبلها إلا في الأخير. «الخضري» (٢/ ١٩٩).

(٤) أي: أو ألفى لام اسم من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان، وإنما اشترط ذلك في الاسم، ولم يشترط في الفعل شيء؛ لأنه لو أبدلت في الاسم بدون ما ذكر =

قلب الياء واوًا

[٩٦٢] كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَـ(مَقْدُرَهْ) كَـذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانٍ) صَيَّرَهْ

[ش] إذا وقَعَتِ الياءُ لامَ فعلٍ(1)، أو مِنْ قَبْلِ تاءِ التأنيثِ، أو زِيادَتَيْ

= ـ لزم آخر الاسم المعرب واوًا، بعد ضمة لازمة ـ وهو ممنوع في العربية. فإذا بنيت من (رمى) اسمًا؛ كـ(عضد) ـ لا تقل فيه: (رمو)، لذلك تكسر الضمة لتسلم الياء، فتقول: (رم)، كـ(شج)؛ لأنه منقوص. أما مع التاء فالواو غير آخر. ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيده قوله: (بل تكسر كتاء بان...) إلخ، بخلاف العارضة على بنية المذكر: فلا تُبْدَل معها الياء واوًا؛ لأنها في نية الانفصال فما قبلها آخر؛ بل تكسر الضمة لتصح الياء، كـ(توانى توانية)، فإن أصله: (توانُيًا)، بضم النون، كـ(تكاسلًا)؛ فتكسر النون، واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها. أفاده في «التوضيح» (٥/ ١٥٩٠)، ويؤخذ منه: تقييد الألف والنون بما بنيت الكلمة عليهما؛ كما يفيده قول المتن: (كذا إذا كسبعان صيره). الخضري (٢/ ١٩٩).

(١) اعلم أن (فُعلى) ـ بالضم: إن كان اسمًا محضًا أو صفة جارية مجرى الأسماء: وجب قلب الياء فيها واوًا للضمة قبلها، فالأول: كـ(طوبى) مصدرًا لـ(طاب)، أو: اسمًا لشجرة في الجنة، وأصلها: (طيبى)؛ لأنها من (طاب يطيب). والثاني: كـ(طوبى، وكوسى، وخورى ـ بالمعجمة والراء)، أسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس، وأخير)، فاصلها: (طيبى وخيرى وكيسى ـ من الكيس بفتحتين. وهو الفطنة)، والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الأسماء: إيلاؤها العوامل، وعدم جريانها على موصوف. وأن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل؛ كالاسم المحض، فيقال: أفضل وأفاضل ـ كما يقال في (أفكل) اسم الرعدة: (أفاكل)؛ فدل على أنه جارٍ مجرى الأسماء. فإن كانت بعلى صفة محضة؛ أي: جارية على موصوف ـ ولو مقدرًا ـ وجب قلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء، فرقًا بين الصفة والاسم، ولم يسمع من ذلك إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾﴾ [النجم: ٢٢]؛ أي: جائزة، و(مشية حِيكى) بالحاء المهملة، ثم كاف؛ أي: يتحرك فيها المنكبان كالحائك؛ فأصلهما: (ضُيزى، وحُيكى بالضم). إذا علمت ذلك: فكلام الناظم مخالف للنحويين؛ لأن مراده بـ(فعلى) وصفًا: ما جرى مجرى الأسماء كـ(الطوبى والكوسى)، وجوز فيه القلب وعدمه. ونص على أنهما مسموعان ـ مع أن النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب؛ كالأسماء المحضة. وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره. ويدخل في قوله: (وصفًا) الصفة المحضة؛ فمقتضاه جواز الوجهين فيها ـ مع أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الأوفق بمراده أن يقول:

وإنْ تَكُنْ عَيْنًا لفعلى أَفْعَلا فذاك بالوَجْهَين عَنهم يُجْتَلى =

فِعْلَانَ، وانضمَّ مَا قبلها في الأصولِ الثلاثةِ ـ وَجَبَ قلبُها واوًا.

فالأَوَّلُ: نحو[١]: قَضُوَ الرجُلُ[٢].

والثاني: كما إذا بَنَيْتَ مِنْ (رَمَى) اسمًا ـ على [وزنِ مَقْدُرَةٍ؛ (فإنَّكَ تقولُ)[٣]: (مَرْمُوَة).

والثالثُ: كما إذا بَنَيْتَ مِنْ رَمَى اسمًا على][٤] وزنِ (سَبُعَانَ)؛ فإنك تقولُ: (رَمُوَان).

فتُقلَبُ الياءُ واوًا في هذه المواضعِ الثلاثةِ؛ لانضمامِ ما قبلَها.

[ص] [٩٦٣] وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفَا فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

[ش] إذا وقَعَتِ الياءُ عينًا لصفةٍ على وزنِ (فُعْلَى): جازَ فيها وجهانِ:

أحدُهما: قَلْبُ الضمَّةِ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ.

والثاني: إبقاءُ الضمَّةِ، فتُقلَبُ الياءُ واوًا، نحو: (الضِّيقَى[٥] والكِيسَى)، و(الضُّوقَى والكُوسَى)؛ وهما تأنيثُ (الأضيقُ، والأكيسُ).

= كما في «الأشموني» (٤/ ١١٢)، و«الخضري» (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(١) ليس في (ع).

(٢) كتب في حاشية (ع)، (ك): «ما أقضاه». قال الشيخ محيي الدين: «قضو الرجل: معناه: مَا أقضاه، وَذَلِكَ أنك حولت (قضى) إِلَى مثال ظرف؛ للدلالة على التعجب، ونظير ذلك: (رمو الرجل)، بمعنى: (ما أرماه)، و(سرو الرجل)، بمعنى: (ما أسراه)؛ أي: مَا أقوى سيره ليلًا، أما (سرو الرجل) ـ بمعنى: (مَا أسماه، وما أعظم مروءته) ـ فواوه أصلية» (م).

(٣) من (ك)، (م).

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ع).

(٥) رسمت ـ الكلمات الأربع ـ في (س) بالألف: «الضيقا»، «الكيسا»، «الضوقا»، «الكوسا».

فصلٌ

من مواضع قلب الياء واوًا أن تكون لامًا لاسم على وزن فُعْلَى

[ص] [٩٦٤] مِنْ لامِ (فُعْلَى) اسمًا أتَى الوَاوُ بَدَلْ ياءٍ، [٢٣٨/و] كـ(تقْوَى)، غَالِبًا جَا ذَا البَدَلْ

[ش] تُبْدَلُ الواوُ مِنَ الياءِ الواقعةِ لام اسمٍ على وزنِ (فَعْلَى)[١]، نحوَ: (تقْوَى)، وأصلُه: (تقْيَا)؛ لأنه مِنْ (تَقَيْتُ)؛ فإنْ كانَتْ (فَعْلَى) صفةً لم تُبْدَلِ الياءُ واوًا، نحوَ: (صَدْيَا وخَزْيَا)، ومثلُ (تَقْوَى: و(فَتْوَى) - بمعنى الفُتْيَا، و(بَقْوَى) - بمعنى (البُقْيَا).

واحْتَرَزْ بقولِه: (غالبًا) - مما لم تُبْدَلْ الياءُ فيه واوًا؛ وهي لام اسمٍ على (فَعْلَى)؛ كقولِهم للرائحةِ: (رَيَّا)[٢].

---

(١) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واوًا، وإنما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها، وعدم ضم ما قبلها؛ فرقًا بين الاسم والصفة، وخصوه بالاسم؛ لأنه لخفته أحمل للثقل، وهذا الفرق خاص بذوات الياء؛ فلو كانت لام (فعلى) بالفتح واوًا سلمت في الاسم كـ(دعوى). والصفة: كـ(نشوى)، مؤنث (نشوان)، أي: سكران - كما هو مفهوم المتن. «الخضري» (٢/ ٢٠٠).

(٢) مثلها (سعيًا) لمكان، و(طغيًا) - بمهملة فغين معجمة، لولد البقرة الوحشية. فهذه الثلاثة من غير الغالب؛ أي: شاذة - كما صرَّح به الناظم، وولده [«شرحه»؛ (ص٦٠٦)]. وخرج بذلك (يا) - من الري، فعدم قلبه لكونه صفة، **لكن تعقب**: بأن النحويين قالوا في (ريَّا) - إنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة (يا)؛ أي: مملوءة طيبًا. وفي «الصحاح» (٦/ ٢٣٦٣): يقال: **(امرأة ريَّا)** لم تبدل ياؤه؛ لأنه صفة.اهـ. ولو سلمنا اسميته: فعدم القلب لمانع؛ وهو أنه لو قيل: (ريوًا) عملًا بهذه القاعدة - للزم قلب الواو ياء، أو: ندعي فيها إجراء القاعدتين. وأما (سعيًا): فتحتمل أنه نقل من الصفة إلى العلمية؛ فاستصحب أصله. وأما **(طغيًا)**: فالأكثر فيه ضم الطاء. فلعل من فتح - استصحب تصحيحه حال الضم، ولا شذوذ، أفاده «الموضح» وغيره. «الخضري» (٢/ ٢٠٠).

[ص][٩٦٥] بِالعَكْسِ جَاءَ لامُ (فُعْلَى) وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لا يَخْفَى

[ش] أي: تُبْدَلُ الواوُ الواقعةُ لامًا لِـ(فُعْلَى) وَصْفًا ياءً، نحوَ: (الدنيا)، و(العُلْيَا)، وشذَّ قولُ أهلِ الحجازِ ـ (القُصْوَى)؛ فإن كان (فُعْلَى) اسمًا ـ سلِمَتِ الواوُ؛ كـ(حُزْوَى)[1].

❁ ❁ ❁

وقوعها لامًا لصفة على وزن فُعْلَى

(١) (م): «حُزْوى» ـ بضم الحاء، وسكون الزاي ـ اسم مكان بعينه، ويرد كثيرًا في شعر ذي الرّمة، فمن ذلك قوله:

أدار بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق (م)

Black plate (1305,1)

فصلٌ

اجتماع الواو والياء في كلمة واحدة

[ص] [٩٦٦] إنْ يَسكُنِ السابِقُ مِنْ واوٍ وَيَا ... واتَّصَلَا[1] وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا[2] ـ

[٩٦٧] فَيَاءً الوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وشذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

[ش] إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ في كلمةٍ وسبَقَتْ إحداهما بالسكونِ، وكانَ سكونُها أصليًّا أُبْدِلَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، وذلك نحوَ: (سَيِّدٍ)، و(مَرْمِيّ)[3]. والأصلُ: (سَيْوِدٌ)، و(مَرْمُوْي)[4]، فَاجْتَمَعَتِ الواوُ والياءُ، وسبَقَتْ إحداهما بالسكونِ؛ فقُلِبَتْ الواوُ ياءً، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياءِ فصارَ (سَيِّد)، و(مَرْمِيّ)[5].

فإنْ كانَ (والواوُ وَالياءُ)[6] في كلمتينِ ـ لم يؤثِّرْ ذلك نحوَ: (يُعْطِي)، وَ(وَاقِدٌ)، وكذا إنْ عرضَتْ الياءُ أو الواوُ للسكونِ؛ كقولك في (رُؤْيَةٍ): (رُويَة)، وفي (قَوِيَ، قَوْيَ).

وشذَّ التصحيحُ في قولِهم: (يَوْمٌ أَيْوَمُ)، وشذَّ أيضًا إبدالُ الياءِ

---

(١) بأن لم يفصل بينهما فاصل.

(٢) المتبادر من الشرح، أولًا: إرجاع ضمير عري لسكون السابق؛ ففيه شرط واحد، والأولى إرجاعه للسابق نفسه أي: وعري السابق من العروض ذاتًا وسكونًا؛ ففيه شرطان ـ كما في «التوضيح»، ويدل عليه كلام الشرح في المحترزات. وعلى كل: فألف (عريا) للإطلاق، وقضية ما ذكر: أن الثاني منهما لا يشترط أصالته؛ وهو كذلك حفني. وخامس الشروط في هذا البيت قوله: (إن يسكن...) إلخ. «الخضري» (٢/ ٢٠١).

(٣) في (م): «ومَيِّتٍ». والأمثلة الثلاثة صحيحة، لكن المثبت من باقي النسخ أولى، لانه أراد التمثيل بمثالين: مثالٍ تسبق الياء فيه الواو، ومثالٍ بعكسه، فتأمل.

(٤) في (م): «ومَيْوِتٌ». (٥) في (م): «ومَيِّت».

(٦) في (م): «والياء والواو».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[٢٣٨/ظ] واوًا - في قولِهم: (عَوَى الكلبُ عَوَّةً)(١)(٢). وَالْأَصْلُ:

[ص] [٩٦٨] أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ - مِنْ يَاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ
[٩٦٩] إِعْلَالَ غَيْرِ اللامِ، وَهْيَ لا يُكَفّ - إِنْ حُرِّكَ التالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ
[٩٧٠] إِعْلَالُها بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ - أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

[ش] إذا وقَعَتِ الواوُ والياءُ متحرِّكَةً(٣) بعدَ فتحةٍ(٤) قُلِبَتْ ألفًا، نحوَ: (قَالَ) و(بَاعَ)، أصلُهما: (قَوَلَ) و(بَيَعَ)، فقُلِبَتِ (الواوُ والياءُ)(٥) ألفًا؛ لتحرُّكِهَا، وانفتاحِ ما قبلَها.

هذا إن كانَتْ حركتُهما أصليةً، فإنْ كانَتْ عارضةً لم يُعْتَدَّ بها كـ(جَيَلٍ) و(تَوَم)، أصلُهما: (جَيْأَلٌ) و(تَوْأَمٌ)، نُقِلَت حركةُ الهمزةِ إلى الياءِ والواوِ؛ فصارَ (جَيَلًا) و(تَوَمًا).

فلو سَكَنَ مَا بعد الياءِ أو الواوِ، ولم تكنْ لامًا: وجَبَ

(١) (م) يقال: عوى الكلب يعوِي - مثل رمى يرمي - عَيًّا - بوزن رَمِي - وعواء، وعوة، وعوية - على فعلة؛ كرمية: إذا لوى خطمه ثم صوَّت، أو مدّ صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس: (عَيَّة) - بفتح العين، وتشديد الياء مفتوحه؛ **وشذوذ أولاهما**: من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واوًا، عكس القياس القاضي - بقلب الواو ياء، لما ذكر الشارح. **وشذوذ ثانيتهما**: من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما؛ مع أنهما اجتمعا في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما بالسكون (م).

(٢) قال في حاشية (س): «والأصل: عوى عويةً».

(٣) في (س): «محركة».

(٤) هذان شرطان؛ خرج **بالأول** نحو: (القول) و(البيع) - مما لم يتحرك، **وبالثاني** نحو: (حيل)، و(عوض)، و(سور) جمع (سورة)؛ مما لم يفتح فيه ما قبلها، وتأصل الحركة كما بينه الشرح، واتصالهما رابع - كما في «المتن». ولم يبينه الشرح؛ وذلك بأن يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما؛ فخرج نحو: (أنَّ أحمد، وجدَّ يزيد)، ونحو: (تباين، وتهاون)؛ لعدم اتصالهما بالفتح، وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور. «الخضري» (٢٠٢/٢).

(٥) من (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

التصحيحُ[١]، نحوَ: (بَيَان)، و(طَوِيل)، فإنْ كانتا لامًا وَجَبَ الإعلالُ ما لم يكنِ الساكنُ بعدهما ألفًا أو ياءً مشدَّدةً؛ كـ(رَمَيًا) و(عَلَوِيٍّ)، وذلك نحوَ: (يَخْشَونَ)، فإنَّ[٢] أصلَه: (يَخْشَيُونَ)، فقُلبت الياءُ ألفًا؛ لتحرُّكِها، وانفتاحِ ما قبلها، ثم حُذِفَتْ لالتقائِها ساكنةً مع الواوِ الساكنةِ.

[ص] [٩٧١] **وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ وفَعِلا) ذَا (أَفْعَلٍ)، كَـ(أَغْيَدٍ، وَأَحْوَلا)**

[ش] كلُّ فِعْلٍ كانَ اسمُ الفاعلِ منه ـ على وزنِ (أفعلَ)؛ فإنه يلزَمُ عينَه التصحيحُ، نحوَ: (عَوِرَ) فهو (أَعْوَرُ)، و(هَيِفَ) فهو (أَهْيَفُ)، [(وغَيِدَ) فهو (أَغْيَدُ)، و(حَوِلَ) فهو (أَحْوَلُ)، وحُمِلَ المصدرُ على فِعْلِه، نحوَ: (هَيَفٍ) وَ(غَيَدٍ)[٣] و(عَوَرٍ) و(حَوَلٍ)][٤].

[ص] [٩٧٢] **وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ) وَالعَيْنُ وَاوٌ ـ سَلِمَتْ ولمْ تُعَلْ**

[ش] إذا كانَ (افْتَعَلَ) معتلَّ العينِ، فحقُّه: أنْ تُبدَلَ عينُه ألفًا، نحوَ: (اعْتَادَ) وَ(ارْتَادَ)؛ لتحرُّكِهَا، وانفتاحِ ما قبلَها؛ فإنْ أبانَ (افْتَعَلَ) معنى [٢٣٩/و] (تَفَاعَلَ)، وهو الاشتراكُ في الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ ـ حُمِلَ عليه في التصحيحِ؛ إن كانَ واويًّا[٥]، نحوَ: (اشْتَوَرُوا)[٦]؛ فإنْ كانتِ العينِ ياءً ـ وَجَبَ إعلالُها، نحوَ: (ابْتَاعُوا) و(اسْتَافُوا)؛ أي: (تَضَارَبُوا بالسيوفِ).

---

(١) لئلا يلتقي ساكنان. (٢) من (س).

(٣) من (م).

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ح).

(٥) لأن (تفاعل) تصح عينه؛ لفصلها من الفتح كـ(تشاور) و(تبايع)، ولما كان هذا بمعناه ـ حمل عليه، واختص التصحيح بالواو؛ لبعدها عن الألف بخلاف الياء؛ فإنها شبيهة بها فأعلت. «الخضري» (٢/٢٠٢).

(٦) (م): «اشتوروا»؛ أي: تشاوروا، وذلك: أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر؛ الذي يشير الآخر عليه فيه. وأما «اشتار فلان العسل»؛ فإنه يعل بقلب الواو ألفًا؛ لتحركها ـ مع انفتاح ما قبلها؛ لأنه لا يدل على التفاعل. ومعنى (اشتار العسل): أخذه من كوراته؛ مثل: (شاره، يشوره) (م).

[ص] [٩٧٣] وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الاعْلَالُ اسْتَحَقّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

[ش] إذا كانَ في كلمةٍ حَرْفَا عِلَّةٍ، كلُّ واحدٍ منهما(١)؛ متحرِّكٌ مفتوحٌ ما قبله - لم يَجُزْ إعلالُهما معًا؛ لئلا يَتَوَالَى في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ(٢)، فيجِبُ إعلالُ أحدِهما وتصحيحُ الآخرِ، والأحقُّ منهما بالإعلالِ الثاني(٣)، نحوَ: (الحَيَا والهَوَى)، والأصلُ: (حَيَيٌ)، و(هَوَيٌ)، فوُجِدَ في كلٍّ من العينِ واللامِ سببُ الإعلالِ؛ فعمِلَ به في اللامِ وحدَها؛ لكونِها طرَفًا، والأطرافُ مَحَلُّ التغييرِ، وشذَّ إعلالُ العينِ، وتصحيحُ اللامِ، نحوَ: (غايةٍ).

[ص] [٩٧٤] وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الاسمَ - وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

[ش] إذا كانَ عينُ الكلمةِ واوًا متحرِّكةً؛ مفتوحًا ما قبلها، أو ياءً متحرِّكةً؛ مفتوحًا ما قبلها، وكانَ في آخرِها زيادةٌ تخصُّ الاسمَ - لم يَجُزْ قَلْبُها ألفًا؛ بل يجِبُ تصحيحُها، وذلك نحوَ: (جَوَلَانٍ، وهَيَمَانٍ)، وشذَّ (مَاهَان) و(دَارَان).

[ص] [٩٧٥] وَقَبْلَ (بَا) اقْلِبْ مِيمًا النونَ إذا ... كانَ مُسَكَّنًا، كـ(مَنْ بَتَّ انْبِذَا)(٤)

قلب النون ميمًا

[ش] لما كانَ النطقُ بالنونِ الساكنةِ قبلَ الباءِ عَسِرًا - وجَبَ قَلْبُ النونِ ميمًا. ولا فرقَ في ذلك بينَ (المُتَّصِلةِ والمُنْفَصِلةِ)(٥)؛ ويجمعُهما قولُه:

---

(١) ليس في (م).

(٢) بلا فصل بينهما.

(٣) لأن الطرف محل التغيير.

(٤) قال الخضري (٢/٢٠٣): «هذا البيت دخيل في هذا الفصل؛ لعدم مناسبته لما فيه من إبدال حرف العلة؛ فالأولى ذكره مع التاء والطاء والدال؛ لاتفاق الكل في أنها غير علة، أو: إفراده بفصل - كما فعله الموضِّح.
والحاصل: أن المصنف بيَّن - إبدال الهمزة وحروف العلة؛ الذي لا يتوقف على نقل حركة. وذكر في الفصل الآتي: إبدالها المتوقف على النقل، ثم بيَّن باقي حروف الإبدال في فصل (ذو اللين)؛ فكان الأولى تأخير الميم مع ذلك».

(٥) عن (الباء) بأن كانتا من كلمتين، ودخل في النون الساكنة المنفصلة: (التنوين)؛ نحو: (مؤمن بالله)، وتبدل الميم أيضًا من الواو في (فمٍ)، ومن النون المتحركة =

(مَنْ بَتَّ انْبِذَا)؛ أي: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقِه عن بالِك واطْرَحه وألفُ (انْبِذَا) بَدَلٌ[1] مِنْ نونِ [٢٣٩/ظ] التوكيدِ الخفيفةِ.

❁ ❁ ❁

= شذوذًا؛ كقولهم في البنان ـ أي: الأصابع: (البنام). «الخضري» (٢/ ٢٠٣).

(١) في (ص): «أبدل». في (م): «مُبْدَلَةٌ».

Black plate (1310,1)

الإعلال بالنقل

فصلٌ[1]

[ص] [٩٧٦] لساكنٍ صحَّ انْقُلِ التحريكَ مِنْ ذِي لِينٍ[2] آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ، كـ(أَبِنْ)

[ش] إذا كانَ[3] عينُ الفعلِ ياءً أو واوًا متحرِّكَةً، وكانَ ما قبلها ساكنًا صحيحًا ـ وجَبَ نقلُ حركةِ العينِ إلى الساكنِ قبلَها[4]، نحو: (يَبِينُ)، و(يَقُومُ)، والأصلُ: (يَبْيِنُ)، و(يَقْوُمُ) ـ بكسرِ الياءِ، وضمِّ الواوِ؛ فنقلت[5] حركتُهما إلى الساكنِ قبلَهما ـ وهو (الباءُ) و(القافُ)، وكذلك في (أَبِنْ)[6].

---

(١) قال الخضري (٢/٢٠٣): «وفيه أربع مسائل ذكر الأولى في قوله: (لساكن صح...) إلخ. والثانية: قوله: **(ومثل فعل..)** إلخ. والثالثة: **(وألف الأفعال...)** إلخ. والرابعة: **(وما لأفعال...)** إلخ، وبعد النقل في المسائل الأربع ـ يجب إبقاء الحرف المعتل ساكنًا، إن جانس الحركة المنقولة، نحو: (يبين) و(يقوم)، والأوجب: قلبه من جنسها؛ كـ(يخاف ويخيف)، أصلهما: (يَخْوَف) كـ(يَذْهب)، و(يُخْوِف) كـ(يُكْرِم)، نقلت فتحة الأول، وكسرة الثاني إلى الخاء، ثم قلبت الواو ألفًا في الأولى: لتجانس الفتحة قبلها، وياء في الثاني لسكونها إثر كسرة».

(٢) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة، والمشهور: اختصاصه بالساكن منها مطلقًا، وأما المدُّ: فهو الساكن بعد حركة تجانسه، وأما العلة: فعامَّة، ومثل ذي اللين ـ فيما ذكر ـ الهمزة. «الخضري» (٢/٢٠٣).

(٣) في (ص)، (م): «كانت». والتذكير والتانيث وجهان جائزان هنا.

(٤) لثقل الحركة هنا، ولو فتحة على الواو والياء ـ وإن سكن ما قبلهما للزومها، بخلافها في: (دلو، وظبي)؛ لأنها حركة إعراب لا تلزم، مع أن الاسم أخفّ من الفعل ـ كما استثقلت الفتحة في: (معد يكرب)، دون (قاض)؛ للزومها مع كون المركَّب ثقيلًا يحتاج للتخفيف. «الخضري» (٢/٢٠٣).

(٥) في (س): «فتقلب».

(٦) (م) أصل (ابن) أبين: كأكرم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ـ وهو الباء الموحدة ـ فالتقى ساكنان: **(الياء)** التي نقلت حركتها، و**(النون الساكنة)** =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

فإنْ كانَ الساكنُ غيرَ صحيحٍ[١] ـ لم تُنقلِ الحركةُ نحوَ: (بَايَعَ، وبَيَّنَ، وعَوَّقَ)[٢].

[٩٧٧] مَـا لَـمْ يَـكُـنْ فِـعْـلَ تَـعَـجُّـبٍ، وَلَا كَـ(ابْيَضَّ)، أَوْ (أَهْوَى) بِلامٍ عُلِّلَا

صوامع الإعلال بالنقل

أي: إنَّما تُنْقَلُ حركةُ العينِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلَها إذا لمْ يكُنْ الفعلُ للتعجُّبِ أو مضعَّفًا أو معتلَّ اللامِ، فإنْ كانَ كذلكَ: فلا نَقْلَ نحوَ: ما أبْيَنَ الشيءَ وأبْيِنْ بِهِ، (وما أَقْوَمَهُ، وأَقْوِمْ بِهِ)[٣]، ونحوَ ابْيَضَّ واسْوَدَّ ونحوَ أَهْوَى[٤].

[ص] [٩٧٨] وَمِـثْـلُ فِـعْـلٍ فِـي ذَا الاعْـلَالِ اسْـمُ ضَـاهَـى مُـضَـارِعًـا وَفِـيـهِ وَسْـمُ

[ش] يعنِي: أنَّهُ يثبُتُ للاسمِ الذي يُشْبِه الفعلَ المضارعَ ـ في زيادتِه فقطْ، أو في وزنِه فقطْ مِنَ الإعلالِ بالنقلِ ما يثبُتِ للفعلِ.

= للبناء، فحذفت الياء؛ للتخلص من التقاء الساكنين (م).

(١) دخل في (الهمزة)؛ لأن المصنف أدرجها في حروف العلة؛ فلا ثقل في نحو: (يأيس)، كـ(يعلم)، مضارع (أيس)؛ لأن (الهمزة) معرضة للإعلال بقلبها ألفًا تخفيفًا، والألف لا ينقل إليها لعدم قبولها الحركة، ولذا لم ينقل في نحو: **(بايع)**، و **(قاول)**، وأما عدم النقل في (بيَّن)، و(عوَّق)؛ بشد الياء والواو ـ مع تحرك عينهما؛ بناءً على أن أول المضاعفين ـ هو الزائد؛ فلأنه يلزم عليه قلب المنقول إليه ألفًا لتحركه، وانفتاح ما قبله؛ فيلتقي ساكنان. فإن حذف الأول قلت: (بين)، و(عوق) بالسكون، أو الثاني قلت: (بان)، و(عاق)، وفي ذلك إلباس صيغة بأخرى؛ فترك إمَّا على أن الثاني من المضاعفين هو الزائد؛ فالعين ساكنة، وليس الكلام فيها؛ أفاده المصرح، وتبعه الحواشي ـ وفيه: أن المنقول إليه؛ لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفًا ـ كما علم من قوله: **(بتحريك أصل)**، فالقياس حينئذٍ: قلب الثاني لتحركه في الأصل، وانفتاح ما قبله الآن فيصير (بيان) و(عواق)، وهو أيضًا: (مُلْبِس)، بصيغة الاسم فتُرك. «الخضري» (٢/ ٢٠٤).

(٢) (م) ومثال ذلك: من يائي العين: (زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم. ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم، وحوم. **ونظير هذا:** تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا) (م).

(٣) تقديم وتأخير في (س).

(٤) لئلا يتوالى فيه إعلالان ـ في (اللام) و(العين).

فالذي أشْبَهَ[١] المضارعُ في زيادتِه فقطْ[٢] (تِبِيعٌ)، وهو مثالُ (تِحْليءِ)[٣] مِنَ البيعِ، الأصلُ: (تِبْيِعٌ) ـ بكسرِ التاءِ، وسكونِ الباءِ؛ فنُقِلَتْ حركةُ الياءِ إلى الباءِ؛ فصارَ (تِبِيع)[٤].

والذي أشبهَ المضارعَ في وزنِه فقطْ (مَقَامٌ)، والأصلُ: (مَقْوَم)؛ فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى القافِ، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفًا لمجانسةِ الفتحةِ.

فإنْ أَشْبَهَه في الزيادةِ والزِّنَةِ [٢٤٠/و]: فإما أنْ يكونَ منقولًا مِنْ فِعْلٍ، أو لَا، فإن كان منقولًا منه: أُعِلَّ كـ(يزيد)، وإلا صحَّ؛ كـ(أَبْيَض وأَسْوَدَ).

[ص] [٩٧٩] و(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ؛ كَـ(المِفْعَالِ) ... وَأَلِفَ (الإِفْعَالِ، واسْتِفْعَالِ)
[٩٨٠] أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ، وَالتا الزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

[ش] لمَّا كانَ (مِفْعَالٌ) غيرُ مُشْبِهٍ للفعلِ، استحقَّ التصحيحَ كـ(مِسْوَاكٍ)، (ومِخْيَاطٍ)[٥]، وحُمِلَ أيضًا[٦] (مِفْعَلٌ)[٧] عليه لمشابهتِه له في المعنى؛

---

(١) في (س): «يشبه».
(٢) هي أحرف المضارعة.
(٣) بوزن (تِفْعِل)؛ بكسر التاء والعين؛ ليس في أمثلة الفعل.
(٤) في حاشية (س): «بكسر الباء». وينظر: «شرح المفصل» (٥/٤٦١).
(٥) من (ع)، (ك).
(٦) من (م).
(٧) أشار بذلك إلى ما قاله المصنف وابنه [«الشرح» (ص٦١٢)]: إن (مفعلًا) تحق الإعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط؛ إذ هو كـ(تعلم) عند من يكسر حرف المضارعة؛ لكنه حمل على (مفعال) في التصحيح؛ لشبهه به **لفظًا**؛ إذ لا فرق بينهما إلا بالألف، **ومعنًى**؛ لأن كلا اسم آلة كـ(مخيط ومخياط)، أو: صيغة مبالغة كـ(مقول) و(مقوال)، ولم يعكس لأصالة التصحيح. وتعقبه الموضح: بأنه لو صح ذلك ـ للزم تصحيح مثال: (تِحْلِيء) من البيع لشبهه بـ(تحسب)، أو (تضرب) في تلك اللغة وزنًا وزيادة، وهو ممنوع. والظاهر: أن تصحيح نحو: (مخيط)، لعدم شبهه الفعل أصلًا؛ إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت إليه، أو لأنه مقصور من (مفعال) ـ كما قاله الخليل. فاستصحب تصحيحه بعد حذف الألف فهو هو، لا أنه محمول عليه. ثم على تسليم ما قاله ـ لا يستحق الإعلال لذلك عند الجميع؛ بل في تلك اللغة فقط. «الخضري» (٢/٢٠٥).

فصُحِّحَ ـ كما صُحِّحَ (مِفْعَالٍ) كـ(مِقْوَلٍ، ومِقْوَالٍ)[١].

وأشار بقولِه: (... وَأَلِفُ الإِفْعَالِ واسْتِفْعَالٍ زَلْ...) ـ إلى آخِرِه ـ إلى أنَّ المصدرَ إذا كانَ على وزنِ[٢] (إِفْعَالٍ) أو (اسْتِفْعَالٍ)، وكانَ معتلَّ العينِ، فإنَّ ألفَه تُحْذَفُ[٣] لالتقائِها ساكنةً معَ الألفِ المبدلةِ مِنْ عينِ المصدرِ، وذلك نحوَ: (إِقَامَةٍ واسْتِقَامَةٍ)، وأصلُه: (إِقْوَامٌ)، و(اسْتِقْوَامٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى الفاءِ، وقُلِبَتِ الواوُ ألفًا؛ لمجانسةِ الفتحةِ قبلَها[٤]، فالتقى أَلِفَانِ، فحُذِفَتِ الثانيةُ منهما، ثم عُوِّضَ منها تاءُ التأنيثِ؛ فصارَ (إِقَامَةً)، و(اسْتِقَامَةً)، وقد تُحْذَفُ هذه التاءُ؛ كقولِهم: (أَجَابَ إِجَابًا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَوٰةَ﴾ [الأنبياء: ٧٣][٥].

---

(١) (م) اعلم أولًا أن وزن (المفعال) أصلٌ في تصحيح مَا عينه واوًا أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل؛ لا فِي الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إِلَى الساكن الصحيح قبله ـ لم يجز قلب الواو والياء ألفًا فيه؛ لوجود ألف بعدها. ثم اعلم أن العلماء يختلفون فِي (مفعل) ـ بغير ألف ـ فمنهم من يقول: حمل عَلَى (مفعال)؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، **أما مشابهته لفظًا**: فلأنه لا فرق بينهما لفظًا إلا بزيادة الألف؛ وهي إشباع للفتحة، **وأما مشابهته معنًى**، فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة؛ كـ(مخيط) و(مخياط)، ويأتي صيغة مبالغة كـ(مقول) و(مقوال). وهذا هو الَّذِي ذكره الشارح. ومن العلماء من يقول: إن (مفعلًا) هو نفس (مفعال)؛ غاية ما في الباب: أن الألف حذفت منه (م).

(٢) من (م).

(٣) أفاد كالمتن أن المحذوف هوالألف الثانية، وهوالصحيح؛ لزيادتها وقربها من الطرف، وحصول الثقل بها. وهو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف، ولذا قال: (وألف الإفعال...) إلخ. وقيل: هي بدل العين؛ لأن بدلها يحذف كثيرًا في غير هذا، ولأن تعويض التاء ـ لم يعهد في غير الأصول. «الخضري» (٢/ ٢٠٥)

(٤) **لا يَرِد** أن شرط قلب العين ألفًا: أن لا يسكن ما بعدها كما في قوله: (وإن سكن كف...) إلخ؛ لأن محل ذلك فيما إعلاله بالأصالة. أما (الإفعال) و(الاستفعال): فبالحمل على الفعل. «الخضري» (٢/ ٢٠٥)

(٥) (م) وقد ورد تصحيح **(إفعال، واستفعال)** وفروعهما فِي ألفاظ، منها قولهم: (أعول إعوالًا)، و(أغيمت السماء إغيامًا)، و(استحوذ عليه استحواذًا)، و(أغيلت المرأة =

[ص] [٩٨١] وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ   نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ ـ أَيْضًا ـ قَمِنْ

[٩٨٢] نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَصُونٍ)، وَنَدَرْ   تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ، وفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ

[ش] إذا بُنِيَ (مفعولٌ) مِنَ الفعلِ المعتلِّ العينِ بالياءِ أو الوَاوِ ـ وَجَبَ فيه مَا وَجَبَ في(إِفْعَالٍ) و(اسْتِفْعَالٍ) مِنَ النقلِ والحذفِ، فتقولُ في مَفْعُولٍ مِنْ (بَاعَ) و(قَالَ): [٢٤٠/ظ] (مَبِيعٌ، ومَقُولٌ)، والأصلُ: (مَبْيُوعٌ) و(مَقْوُولٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ العينِ إلى الساكنِ قبلَها، فالتقى ساكنانِ: (العينُ)، و(وَاوُ مفعولٍ)؛ فحُذِفَتْ (واوُ مفعولٍ)، فصارَ ((مَبِيع و(مَقُول))[1]، وكان حقُّ (مَبِيع) أنْ يقالَ فيه: (مَبُوع)[2]، لكنْ قلَبوا الضمَّةَ كسرةً، لتصحَّ الياءُ، ونَدَرَ التصحيحُ فيما عينُه واوٌ، قالُوا: (ثَوْبٌ مَصْوُونٌ)، والقياسُ: (مَصُونٌ)، ولغةُ تميمٍ ـ تصحيحُ ما عينُه ياءٌ؛ فيقولونُ: (مَبْيُوعٌ)، و(مَخْيُوطٌ)؛ ولهذا قالَ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى: (... وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ)[3].

= ولدها إغيالًا)، و(استغيل الصبي استغيالًا)، و(اسوَدّ الرجل إسوادًا)، إذا ولد له السادة أو السود، وَذَلِكَ كله شاذ عن القياس عند النحاة (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع): «مبيعًا ومقولًا». والوجهان سائغان؛ على الحكاية والإعراب.

(٢) (م) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول ـ صارت الباء مضمومة، وبعدها ياء ساكنة، والأصل: أنَّهُ إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة فقلبت واوًا ـ إن كان ما هي فيه مفردًا ـ كما حصل فِي (موقن) و(موسر)، وأصلهما: (ميقن) و(ميسر)، وفعلهما: (أيقن)، و(أيسر)، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا، وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء، ليظهر الفرق بين الواوي واليائي (م).

(٣) (م) أصل «مبيع»: «مبيوع»، فنقلت ضمة الياء إِلَى الباء الساكنة قبلها، فالتقى ساكنان: الياء والواو، وإلى هنا يتفق سيبويه (٣٤٨/٤) (٣٨٣/٤)، والأخفش «المقتضب» للمبرد (١٠٠/١ ـ ١٠٥). ثم اختلفوا فِي المحذوف من الساكنين؛ أهو الياء التي هي عين الكلمة، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول؟ فقال سيبويه: حذفت واو مفعول، وقال الأخفش: حذفت عين الكلمة، فأما الأخفش: فزعم أَنَّهُ واو مفعول دالة عَلَى اسم المفعول، وَمَا جيء به للدلالة عَلَى معنى لا يحذف، وزعم أن المعهود حذف أول الساكنين لا ثانيهما. =

[ص] [٩٨٣] وَصَحِّحِ (المفعولِ) مِنْ نَحْوِ (عَدَا)   وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

[ش] إذا بُنِيَ مفعولٌ مِنْ فِعْلٍ معتلِّ اللامِ، فلا يخلُو إما أن يكونَ معتلًا بالياءِ أو بالواوِ.

فإنْ كانَ معتلًّا بالياءِ: وَجَبَ إعلالُه بقلبِ واوِ مفعولٍ ياءً، وإدغامِها في لامِ الكلمةِ، نحوَ: (مَرْمِيّ)، والأصلُ: (مَرْمَويٌ)، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسبقتِ إحدَاهما بالسكونِ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، وإنَّما لم يذكُرِ المصنِّفُ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ هذا هنا؛ لأنَّه قد تقدَّمَ ذِكْرُهُ.

وإنْ كانَ معتلًّا بالواوِ، فالأجودُ التصحيحُ(١)؛ إنْ لم يكُنِ الفعلُ

= والذي نرجحه هنا ـ هو مذهب سيبويه، ونستدل عَلَى ذلك: بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة ـ لم يختلف الواوي واليائي لكنا رأيناهم يقولون في الواوي: (مقول) و(مصون) و(مدوف)، وفي اليائي: (مبيع) و(معين) و(معيب) و(دعوى) أن واو مفعول قلبت ياء فِي اليائي دعوى لا يقوم عليها دليل، فوق أنها تنقض مَا احتج به الأخفش؛ من أن واو مفعول دالة عَلَى اسم المفعول.

والجواب عما ذكره الأخفش: أما قوله: (إن واو مفعول دالة عَلَى صيغة اسم المفعول؛ فلا يجوز أن تحذف). فالجواب عنه من وجهين:

أولهما: أنا لا نسلم أن الواو هي الدالة عَلَى معنى اسم المفعول، بدليل: أن اسم المفعول من المزيد فيه ـ مشتمل عَلَى الميم دون الواو، وَذَلِكَ نحو: (مكرم) و(مستعان به).

وثانيهما: أنا إن سلمنا أن للواو مدخلًا في الدلالة عَلَى المعنى؛ فلا نسلم أَنَّهُ لا يجوز حذفها؛ لأن محل ذلك: أن لو لم يكن فِي الصيغة مَا يدل عَلَى المعنى غيرها، فأما هنا: فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى.

وأما قوله: إن الَّذِي يحذف هو أول الساكنين ـ كَما في نحو: (قل) و(بع) و(قاض) و(معنى) ـ فالجواب عنه: أنا لا نسلم أن هذا مطرد في كل ساكنين يلتقيان؛ بل هَذَا خاص بما إذا كان أول الساكنين معتلًا، وثانيهما صحيحًا ـ كما في الأمثلة التي ذكرها، فأما إذا كان الساكنان جميعًا معتلين ـ كما في الَّذِي نحن بصدده ـ فلا يلزم حذف الأول منهما (م).

(١) حملًا على فعل الفاعل؛ لكونه الأصل كـ(عدا) و(دعا)، فإنَّ واوه لا تقلب ياءً، =

على (فَعِلَ) نحوَ: (مَعْدُوّ) مِنْ (عَدَا)[١]؛ ولهذا قال المصنِّفُ: (مِنْ نَحْوِ: عَدَا) ومنهمْ مَنْ يُعِلُّ فيقولُ: (مَعْدِي)[٢]، فإنْ كانَ الوَاوِيُّ على (فَعِلَ)، فالْفَصِيحُ[٣] الإعلالُ، نحو: (مَرْضِيّ)؛ مِنْ (رَضِيَ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر: ٢٨]، والتصحيحُ قليلٌ نحو: (مَرْضُوّ).

[ص] [٩٨٤] كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ[٤] جَا (الفُعُولُ) مِنْ ... ذِي الوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ

[ش] إذا [٢٤١/و] بني اسمٌ على (فعولٍ)، فإن كانَ جمعًا ـ وكانت لامُه واوًا ـ جازَ فيه وجهانِ: التصحيحُ والإعلالُ، نحو: (عُصِيّ)، و(دُلِيّ) ـ في جمع (عَصًا)، وَنَحْوَ[٥]: (دَلْو)، و(أَبُوّ) و(نُجُوّ) جمعُ (أَبٍ) و(نَجْو)[٦]، والإعلالُ أجودُ مِنَ التصحيحِ في

= وإن قلبت ألفًا؛ إذ الأصل (عدو) و(دعو). «الخضري» (٢/ ٢٠٥).

(١) في (س): «عدوت».

(٢) (م) ومن الإعلال قول الشاعر [عبد يغوث بن وقاص الحارثي ـ كما في «المفضليات» (ص١٥٨)]:

لقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدُوًّا عليَّ وعادِيا (م)

(٣) في (ع)، (م): «فالصحيح».

(٤) **(كذاك)** حال من **(الفُعُول)** بضمتين، أو: صفة لمصدر محذوف؛ أي: جاء الفعول مجيئًا مثل ذاك. و**(ذا وجهين)** حال أيضًا منه؛ مؤكدة لما يستفاد من التشبيه، **(ومن ذي)** الواو حال ثالثة، أو: متعلق بـ**(جا)** بتضمينه معنى (أخذ) و**(لام جمع)** حال من الواو. وظاهر المتن ـ التسوية بين (فُعُول) الجمع والمفرد في الوجهين، وليس كذلك ـ كما بينه الشارح، وقد دفع هذا في «الكافية» بقوله:

ورجِّح الإعلال في الجمع وفي ... مُفْرَدِ التَّصْحيح أولى ما قُفِي

وأطلق جواز الوجهين في **(فعول)**، وهو مشروط بأن لا يكون من باب (قوي)، وإلا وجب الإعلال ـ كما في المفعول. «الخضري» (٢/ ٢٠٦).

(٥) ليس في (م).

(٦) (م): أما «عصى» فأصله الأصيل: «عصوو» ـ بضم العين والصاد ـ فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصًا من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار (عصوي)، ثم اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء =

الجمعِ[1] ـ وإنْ كانَ مفردًا جازَ فيه وجهانِ: الإعلالُ والتصحيحُ، والتصحيحُ أجودُ نحوَ: (عَلا عُلُوًّا)، و(عَتَا عُتُوًّا)، وَيَقِلُّ الإعلالُ نحو: (قَسَا قِسيًّا)؛ أي: قسوةً.

[ص] [٩٨٥] وشاعَ نَحْوُ (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمٍ) وَنَحْوُ (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

[ش] إذا كانَ (فُعَّلُ) جمعًا لما عينُه واوٌ ـ جازَ تصحيحُه وإعلالُه؛ إن لم يكنْ قبلَ لامِه ألفٌ؛ كقولك في جمعِ (صائمٍ): (صُوَّمٌ وصُيَّمٌ)، وفي جمعِ (نائِمٍ): (نُوَّمٌ ونُيَّمٌ).

فإنْ كانَ قبلَ اللام ألفٌ وَجَبَ التصحيحُ[2]، والإعلالُ شاذٌّ، نحوَ: (صُوَّام)، و(قوام)[3]، و(نُوَّام)[4]. ومِنَ الإعلالِ قولُه:

= فصار (عُصِيّ) ـ بضمتين وياء مشددة ـ فقلبت ضمة الصاد كسرة؛ لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب. ويجوز أن تبقيها، وأما (دلي) فأصلها: (دلوو)، ثم (دلوي)، ثم (دلي)، وبيانه. وأما (أبو) فظاهر، وأما (نجو): فيجوز أن يكون بالجيم عَلَى أَنَّهُ جمع (نجو)، وَهوَ السحاب الَّذِي أهراق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة عَلَى أَنَّهُ جمع (نحو)، بمعنى الجهة، وقد حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نحو كثيرة، ومعناه: إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة (م).

(١) (م) ظاهر عبارة الناظم: التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما، ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه «الكافية الشافية»؛ الَّذِي اختصر منه الألفية:

ورجح الإعلال فِي الجمع، وفي مفرد التصحيح أولى مَا قفي

هذا ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في (فعول)، وشرطه: ألا يكون فعله من باب (قوى)، فإن كان الفعل من باب (قوى) ـ وجب فيه الإعلال (م).

(٢) لخفته، ولبعد الواو عن الطرف؛ الذي هو محل التغيير بسبب الألف، وكذا يجب التصحيح إن اعتلت اللام، كـ(شوي)، و(غوي)، بشدِّ الواو جمعي (شاو)، و(غاو)، ولئلا يتولى إعلالان، ويجوز في نحو: (نيم) ـ بعد إعلاله؛ ضم الفاء وكسرها، والضم أولى. «الخضري» (٢/٢٠٧).

(٣) ليس في (ع)، (م).

(٤) ليس في (ص).

٣٥٩ - .... فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا(١)

(١) عجز البيت من الطويل، صدره:

أَلا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بْنَةُ مُنْذِرٍ

وهو: أبو الغمر الكلابي - كما فى «شرح التصريح» (٢/ ٣٨٣)، وهو - أيضًا - لذي الرمة في «ديوانه» (ص١٠٠٣).

(م) الشاهد فيه: قوله: (النيام) فِي جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه (النوام) بالتصحيح، وَهوَ الأكثر استعمالا فِي كلامِ العرب، ومن ذلك قول الشاعر [جميل - كما في «الشعر والشعراء» (١/ ٤٣٥)]:

أَلا أَيُّهَا النُّوَّامُ وَيْحَكُمُ هُبُّوا أُسائِلْكُمُ هل يقتلُ الرجلَ الحبُّ (م)

فصلٌ(١)

[ص] [٩٨٦] ذُو اللينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلا وَشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ، نَحْوُ (ائْتَكَلا)

إبدال الواو والياء تاءً

[ش] إذا بُنِيَ (افْتِعَالٌ) وفروعُه مِنَ كلمةٍ، فاؤُها حرفُ لينٍ، وَجَبَ إِبْدَالُ حرفِ اللينِ تاءً(٢) نحوَ: (اتِّصَال، واتَّصلَ، ومُتَّصِلٍ)، والأَصْلُ فيه(٣): (اوْتِصَال، واوْتَصَلَ، ومُوْتَصِل)(٤)؛ فإنْ كانَ حرفُ اللينِ بدلًا مِنْ همزةٍ -

---

(١) هذا الفصل في إبدال فاء الافتعال

(٢) لعسر النطق بحرف اللين الساكن - مع التاء لقرب مخرجيهما، ومنافاة صفتهما؛ لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة.

(٣) من (م).

(٤) (م) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوًا. فأما مثال اليائي: فقولك من (يسر): (اتسر، يتسر، اتسارًا)؛ فهو (متسر)، وههنا أمران:

الأول: أن سبب قلب الواو والياء تاء - في هذا الموضع - يرجع إِلَى أمرين:

أولهما: الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء؛ لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما؛ لأن حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة.

وثانيهما: أَنَّهُ لو لم يقلب حرف اللين تاء؛ لتلاعبت به حركات الفاء، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء، نحو: (ايتصل وايتسر)، لسكون حرف اللين - مع انكسار مَا قبله، ويكون ألفًا إذا انفتحت الفاء، نحو: (ياتصل وياتسر)، وواوا إذا انضمت الفاء نحو: (موتصل وموتسر)، فلما خشوا ذلك: قلبوه تاء ليكون حرفًا جلدًا يقوى عَلَى حركات فاء الكلمة؛ فلا يتغير بتغير حركتها، وإنما اختصوه بالقلب إِلَى التاء؛ ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية؛ ليزول عسر النطق.

والأمر الثاني: أن قلب حرف اللين تاء - في هذا الموضع - هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز من يبقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به، فيقول: (ايتصل، ياتصل، ايتصالا)، فهو (موتصل)، و(ايتسر، ياتسر ايتسارًا)، فهو (موتسر)، ومنهم من يهمزه فيقول: (ائتسر يأتسر ائتسارًا)، فهو (مؤتسر)، و(أتصل، يأتصل، ائتصالًا)، فهو (مؤتصل)، وهذه لغة غريبة (م). وينظر: «تمهيد القواعد» (١٠/ ٥١٨٧)، «شرح الأشموني» (٤/ ١٣٣).

لم يَجُزْ إبدالُه تاءً؛ فتقولُ في (افتعلَ) مِنَ الأكلِ: (ائْتَكَلَ)، ثم تُبدِلُ الهمزةَ ياءً، فتقولُ: (ايْتَكَلَ)، ولا يَجُوزُ إبدالُ الياءِ تاءً، وَشَذَّ قولُهم: (اتَّزَرَ)؛ بإبدالِ الياءِ تاءً[1].

[ص] [٩٨٧] طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبِقِ   في (ادَّانَ، وازْدَدْ، وَادَّكِرْ) دَالًا بَقِي

[ش] إذا وقَعَتْ تاءُ (افتعالٍ) بعدَ حرفٍ مِنْ حروفِ الإطباقِ؛ وهي: (الصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ) ـ وجبَ إبدالُه[2] طاءً[3]؛ كقولِك [٢٤١/ظ]: (اصْطَبَرَ، واضْطَجَعَ، واظْطَعَنُوا، واظْطَلَمُوا).

والأصلُ: (اصْتَبَرَ، واضْتَجَعَ، واظْتَعَنُوا، واظْتَلَمُوا)؛ فَأَبْدِلْ مِنْ (تاءِ الافتعالِ) طاءً.

---

(١) (م) في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: أنها قالت: «... وكان يأمرني أن أَتَّزِرَ» [لفظ الترمذي (١٣٢)، وأصله في مسلم (٢٩٣)] ـ بفتح الهمزة وتشديد التاء، من الإزار ـ عَلَى أَنَّهُ قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم أدغمت التاء فِي التاء، ونصَّ النحاة عَلَى أن هَذَا خطأ، وأن صوب الرواية: (أن آتَزِر) بهمزة ممدودة، ثم تاء مخففة (م).

(٢) في (س): «إبدا ل التاء».

(٣) لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما، وتباين صفتيهما؛ إذ التاء مهموسة مستقلة، والمطبق مجهور مستعل ـ كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والزاي؛ لأن هذه جهرية كالمطبق؛ فاحتيج في تسهيل النطق إلى إبدال التاء حرفًا؛ يوافقها في المخرج ليشعر بها، ويوافق ما قبلها في الصفة ـ وهو الطاء والدال، وإذا أبدلت طاء بعد الطاء، أو دالًا بعد الدال ـ وجب الإدغام لاجتماع المثلين: كـ(أطهر وأطعن وأدان)، أو: طاء بعد الصاد والضاد ودالًا بعد الزاي: جاز الفك؛ كـ(اصطبر واضطجع وازدجر)، والإدغام بقلبها من جنس ما قبلها: كـ(اصبر واضجع وازجر)، ويمتنع العكس: كـ(اطبر واطجع وادجر)؛ لئلا يفوت صفير الصاد والزاي واستطالة الضاد. أما الطاء بعد الظاء المشالة والدال بعد الذال المعجمة؛ فيجوز فيهما الأوجه الثلاثة، وقد روي قوله [زهير ـ «ديوانه» (ص١٥٦) بشرح ثعلب]:

هو الجَوادُ الذي يُعْطِيك نائِلَهُ   عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحيانًا فيَظْطَلِمُ

هكذا بالفك، و(يظلم) بشد المعجمة وبشد المهملة. وقرئ قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٥﴾﴾ [القمر: ١٥]. بشد المهملة، وبشد المعجمة، وهي شاذة [قراءة قتادة ـ كما في «إعراب النحاس» (٤/ ١٩٥)]. «الخضري» (٢/ ٢٠٧).

ابدال تاء الافتعال طاءً

Black plate (1321,1)

إبدال تاء الافتعال دالاً

وإنْ وقَعَتْ (تاءُ الافتعالِ) بعدَ الدالِ والزايِ والذالِ ـ قُلِبَتْ دالًا، نحوَ: (ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ).

والأصلُ: (ادْتَانَ) و(ازْتَدْ)، و(اذْتَكِرْ)؛ فاسْتُثْقِلَتِ التاءُ بعدَ هذه الحروفِ؛ فأُبْدِلَتْ دالًا، وأُدغِمَتِ الدالُ في الدالِ.

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

فصلٌ(١)

مواضع الإعلال بالحذف

[ص] [٩٨٨] فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ) احْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ اطَّرَدْ

[٩٨٩] وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفْ

[ش] إذا كانَ الفعلُ الماضي معتلَّ الفاءِ؛ كـ(وَعَدَ)(٢) - وَجَبَ حَذْفُ (الفاءِ) في الأمرِ والمضارعِ والمصدرِ، إذا كان بالتاءِ، وذلك نحوَ: (عِدْ، وَيَعِدُ، وعِدَةٍ)(٣)؛ فإنْ لم يكُنِ المصدرُ بالتاءِ - لم يَجُزْ حَذْفُ الفاءِ، كـ(وَعْدٍ).

---

(١) هو نوعان: مقيس وشاذ، فالمقيس: هو الذي تعرض لذكره هنا، وهو ثلاثة أنواع: ما يتعلق بفاء الكلمة، وما يتعلق بحرف زائد فيها، وما يتعلق بعينها أو لامها - على الخلاف، وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت. «الخضري» (٢/٢٠٧).

(٢) (م) هَذَا خاص بواوي الفاء من المثال، دون يائي الفاء، وهٰهنا أمران:
الأول: أن الأصل فِي هَذَا الحذف: هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة، نحو: (يعد ويصف ويجب ويثب)، وحمل عَلَى هذه الصيغة بقية المضارع، نحو: (أعد، ونعد، وتعد)، والأمر، نحو: (عد وصف)، والمصدر نحو: (عدة وصفة).
والأمر الثاني: أن علة الحذف في المضارع المبدوء بياء المضارعة: هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، وَذلك: لأن الياء فِي طبيعتها عدو الواو، والفتحة التي عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة؛ لأنها تقرب من الياء - كما تقرب من الواو، والكسرة أيضًا في طبيعتها عدو للواو، وآية مَا ذكرنا - من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو نحو: (يوجب، ويوعد، ويورث)، وَذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء، وأضعفته بسبب كونها مجانسة للواو، وآية مَا ذكرناه من أمر الكسرة أنك ترى نحو: (يوجل، ويوحل) - بفتح ما بعد الواو - لم تحذف منهما الواو، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف؛ هو وقوع الواو بين هاتين العدوتين، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو (م).

(٣) قال الخضري: «أفاد التمثيل به أن لحذف الفاء **شرطين**: كونها في مصدر على =

وكذلك يجبُ حَذْفُ الهمزةِ الثانيةِ - في الماضي؛ مع المضارعِ واسمُ الفاعلِ واسم المفعولِ، نحوَ قولِك في[1] (أَكْرَمَ): (يُكْرِمُ)، (والأصلُ: (يُؤَكْرِمُ)، ونحو (مُكْرِمٍ)، و(مُكْرَمٍ)، والأصلُ: (مُؤَكْرِمٍ ومُؤَكْرَمٍ)، فحُذِفَتْ الهمزةُ - في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ)[2].

[ص] [٩٩٠] (ظِلْتُ وظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلا   وَ(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ)، وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

[ش] إذا أُسْنِدَ الفعلُ الماضي المكسورُ العينِ إلى تاءِ الضميرِ أو نونِه جازَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: إتمامُه، نحوَ: (ظَلِلْتُ أفْعَلُ كذا: إذا عملتَه بالنهارِ).

= (فِعْلَة) بكسر فسكون، وكونه لغير الهيئة، فلا تحذف من اسم غير مصدر، و(شَذْرَة) للفضة، و(حُشَة) للأرض الموحشة، و(لدة) صفة بمعنى (ترب) وهو المساوي في العمر، ولا مما قصد به الهيئة كـ(وعدة الأمير)، و(وقعة زيد)؛ للإلباس بوجود الشرطين يجب الحذف كـ(عدة وصلة وثقة ومقة)، فأصلها: (وعد) و(وصل) و(وثق) و(ومق)؛ بكسر فسكون حذفت فاؤها؛ حملًا على مضارعها، ونقلت كسرتها للعين؛ لتدل عليها. وربما فتحت العين لفتحها في المضارع؛ كـ(سعة، وضعة) بالفتح ويكسران في لغة. وبها قرئ شاذًا [قراءة زيد بن علي - كما في «بصائر ذوي التمييز» (٥/ ٢١٢)]: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ بالكسر، وشذ الضم في (صلة)، ثم أتى بالتاء عوضًا عن الفاء؛ فحذفها شاذ خلافًا للفراء، وأما قوله [الفضل بن العباس بن عتبة اللهبى]:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

فخرج على أن (عدا) جمع (عدوة)، بضم فسكون، بمعنى ناحية، وكذا الجمع بينهما شاذٌ؛ كقول بعضهم: و(عدة) و(وثبة)، و(وجهة)، لكن قال الفارسي: «لا شذوذ في وجهة؛ لأنها اسم للمكان المتوجه إليه، لا مصدر حتى تحذف فاؤه». وظاهر كلام سيبويه: أنه مصدر، وسوغ عدم الحذف فيه: كونه لا فعل له؛ إذ لا موجب للحذف - إلا الحمل على المضارع، ولا يحفظ (وجه يجه)؛ بل (توجه واتجه)، ومصدره: (التوجه والاتجاه)، فحذفت زوائده. **وقيل**: (وجهة)». وينظر: «الخصائص» (٣/ ١٧٤)، و«شرح التسهيل» (٣/ ٢٢٤).

(١) ليس في (س)، (ك).

(٢) في العبارة في (س): «تقديم وتأخير».

Black plate (1324,1)

والثاني: حَذْفُ لامِه، ونقلُ حركةِ العينِ إلى الفاءِ نحوَ: (ظِلْتُ).

والثالث: حَذْفُ لَامِه، وإبقاءُ فائِه على حركتِها نحو: (ظَلْتُ).

وأشارَ بقولِه: (... وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ...) إلى أنَّ الفعلَ المضارعَ المضاعَفَ؛ الذي على وزنِ[1] (يَفْعِلْنَ): إذا اتصلَ بنونِ الإناثِ ـ جازَ تخفيفُه [٢٤٢/و] بحذفِ عينِه، بعد نقلِ حركتِها إلى الفاءِ، وكذا الأمرُ منه، وذلك نحوَ قولك في (يَقْرِرْنَ): (يَقِرْنَ)، وفي (اقْرِرْنَ): (قِرْنَ).

وأشارَ بقولِهِ: (وقَرْنَ نُقِلَا) ـ إلى قراءةِ نافعٍ وعاصمٍ[2]: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]؛ بفتحِ القافِ، وأصلُه: (اقْرَرْنَ)، مِنْ قولِهم: (قَرَّ بالمكانِ يَقَرُّ)، بمعنى يَقِرُّ؛ حكاه ابنُ القَطَّاعِ[3]، ثم خُفِّفَ بالحذفِ ـ بعدَ نقلِ الحركةِ ـ وهو نادرٌ؛ لأنَّ هذا التخفيفَ: إنما هو للمكسورِ العينِ[4].

---

(١) من (م).

(٢) وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَقِرْنَ﴾؛ بالكسر ـ كما في «السبعة» (ص٥٢٧).

(٣) **اسمه**: علي بن جعفر بن علي السعدي النحوي، كان إمام وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب، توفي (٥١٥هـ). وينظر في المسألة: «كتاب الأفعال» لابن القوطية (ص٥٤)، و«كتاب الأفعال» لابن الحدّاد (٥٦/٢).

(٤) (م) هٰهنا أمران نحب أن ننبهك إليهما:

الأول: أنَّهُ لا خلاف بين أحد من النحاة فِي أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين ـ بعد نقل فتحها إِلَى الفاء ـ نادر لم يطرد، وأنه يقتصر فيه على ما سمع منه، نحو قراءة نافع عن عاصم ـ في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [كما في «السبعة» (ص٥٢٧)]. وأما حذف العين من مضارع ـ المضعف الثلاثي المكسور العين ـ وأمره بعد نقل حركتها إِلَى الفاء؛ فاختلفوا فيه: أمطرد هو أم غير مطرد؟ فظاهر كلام الناظم الَّذِي جاراه الشارح عليه: أنَّهُ مطرد، وهذا مَا نص عليه صراحة في «شرح الكافية» (١٨١٧/٤)، ويؤخذ من ظاهر عبارته في «التسهيل» ص٣٢٠ ـ ٣٢١، وهذا هو الَّذِي ذهب إِلَيْهِ الشلوبين من النحاة، ونص العلماء عَلَى أنَّهُ لغة سليم، وذهب ابن عصفور [«الممتع» (ص٣٦٩)] ـ إِلَى عدم اطراده، وإلى عدم اطراد الحذف فِي ماضي المضعف الثلاثي المكسور العين. وذهب سيبويه ـ إِلَى أنَّهُ شاذ، ولم يسمع إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد، وهما =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الإدغـــامُ(١)

شروط الإدغام

[ص] [٩٩١] أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ، لا كَمِثْلِ: (صُفَفِ ـ

[٩٩٢] وَذُلُلٍ، وَكِلَلٍ، وَلَبَبِ) ... وَلَا كَـ(جُسَسٍ)، ولَا كَـ(اخْصُصَ ابي) ـ

[٩٩٣] وَلَا كَـ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

[ش] إذا تحرَّكَ المثلانِ في كلمةٍ أُدْغِمَ أوَّلُهما في ثانيهما، إنِ لم يتصدَّرَا، ولم يكنْ ما هما فيه اسمًا على وزنِ فُعَلٍ، أو: (على وَزْنِ فُعُلٍ)(٢)، أو: فِعَلٍ أو فَعَلٍ، ولم يتَّصلْ أوَّلُ المثلينِ بمُدْغَمٍ، ولم تكنْ حركةُ الثاني منهما عارضةً، ولا ما هما فيه ملحقًا بغيرِهِ.

فإنْ تصدَّرَا فلا إدغامَ؛ كـ(دَدَنٍ)(٣)، وكذا إنْ وُجِدَ واحدٌ ـ مما

= (ظلت، ومست)، وكلمة من المزيد فيه؛ وهي: **(أحست)**.

والأمر الثاني: أن تخريج قراءة نافع ـ على أن ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، من المضعف أحد وجهين، والثاني: أنَّهُ من الأجوف، والأصل: (قار يقار) ـ عَلَى مثال: (خاف يخاف) ـ وَعَلَى هَذَا التخريج لا يكون هَذَا اللفظ جاريًا على النادر القليل عند جماعة النحاة (م).

(١) هو: بسكون الدال لفظ الكوفيين، وبشدها: افتعال منه لفظ البصريين، وهو **لغةً**: الإدخال، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، ودغمته بالتشديد؛ أي: أدخلته، **واصطلاحًا**: الإتيان بحرفين؛ ساكن ومتحرك من مخرج واحد، بلا فصل بينهما: بأن ينطق بهما دفعة واحدة، وسمي ذلك إدغامًا لخفاء الساكن عند المتحرك؛ فكأنه داخل فيه، وخرج بـ(المخرج الواحد) الإخفاء؛ فإن الحرف الخفي ـ ليس من مخرج ما بعده، والإدغام يكون في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، وهو باب متسع، وهو يدخل جميع الحروف ما عدا الألف اللينة، واقتصر الناظم على إدغام المثليين في كلمة؛ لأنه اللائق بالتصريف، وأما اللائق بالقراء فهو أعم. «الخضري» (٢/ ٢١٠)

(٢) ليس في (ح)، (ع).

(٣) كتب في حاشية (س)، (ع): «وهو اللهو واللعب».

سبقَ ذكْرُه ـ فالأَوَّلُ: كـ(صُفَفٍ)، و(دُرَرٍ)، والثاني: كـ(ذُلُلٍ)[١] و(جُدُدٍ)، والثالثُ: كـ(كِلَلٍ) و(لِمَمٍ)[٢]، والرابعُ: كـ(طَلَلٍ) و(لَبَبٍ)[٣]، والخامس: كـ(جُسَّسٍ)، جمعُ (جَاسٍّ)، والسادسُ[٤]: كـ(اخْصُص ابي)، وأصلُه: (اخْصُصْ أَبِي)، فنُقلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الصادِ وحُذِفَتْ الهمزةُ، والسابعُ[٥]: كـ(هَيْلَلَ)؛ أي: أكْثَرَ مِنْ قولِ: لا إلَهَ إلا اللهُ، ونحوُه: (قَرْدَدٌ)، و(مَهْدَدٌ).

فإنْ لم يكنْ شيءٌ مِنْ ذلك: وَجَبَ الإدغامُ، نحوَ [٢٤٢/ظ]: (رَدَّ)، و(ضَنَّ)؛ أي: (بَخِلَ) و(لَبَّ)[٦]. والأصلُ: ((رَدَدَ)، و(ضَنِنَ) و(لَبُبَ))[٧].

وأشارَ بقولِه: (... وَشَذَّ فِي أَلِلْ * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ)[٨] إلى أنه قد جاءَ الفَكُّ في ألفاظٍ؛ قياسُها: وجوبُ الإدغامِ، فجُعِلَ شاذًّا يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه، نحوُ: (أَلِلَ السِّقَاءُ)[٩]: إذا تغيَّرَتْ رائحتُه،

---

(١) (ذلل) ـ بضمتين ـ جمع (ذلول)؛ وهو البعير الَّذي سهل قياده. و(جُدُد) ـ بضمتين أيضًا ـ جمع (جديد)، وهو: ضد القديم (م).

(٢) الكلل: جمع كلة ـ بكسر الكاف فيهما ـ وهي الستر، و(اللمم): جمع (لمة) ـ بكسر اللام فيهما؛ وهي الشعر الَّذي يجاوز شحمة الأذن (م).

(٣) **(الطلل)**: ما شخص وارتفع من آثار الديار. و**(اللبب)**: موضع القلادة من الصدر (م).

(٤) هو: ما حركة ثاني مثليه عارضة؛ فيفكُّ لعدم الاعتداد بالعارض.

(٥) هو: الملحق بغيره. وهو نوعان: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين؛ كياء (هيلل) لإلحاقه بـ(دحرج)، أو: بأحد المثلين؛ كأحد مثلي (جلبب) لإلحاقه بـ(دحرج) و(قردد) للمكان الغليظ، و(مهْدد): عَلَم امرأة ملحقان بـ(جعفر)، وإنما وجب فك ذلك؛ لئلا يفوت ما قصد من الإلحاق. «الخضري» (٢/ ٢١١).

(٦) (لبب) ـ على وزان (كرم) ـ أي: صار لبيًا، واللبيب: التام العقل (م).

(٧) تقديم وتأخير في (س).

(٨) هذا تاسع الشروط. **وحاصله**: أن لا يكون اللفظ مما فكَّته العرب شذوذًا؛ فلا يدغم، كما لا يفك غيره قياسًا عليه. «الخضري» (٢/ ٢١١).

(٩) ينظر: «إصلاح المنطق» (ص١٦٠)، و«المقتضب» (١/ ١٠٨).

و(لَحِحَتْ عينُه)(١): [إذا الْتَصَقَتْ بالرَّمَصِ(٢)](٣).

[ص] [٩٩٤] وَ(حَيِيَ) افْكُكْ وادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى، وَاسْتَتِرْ)

[ش] أشارَ في هذا البيتِ إلى ما يجُوزُ فيه الإدغامُ(٤) والفَكُّ.

وفُهِمَ منه: أنَّ ما ذكَرَه قبلَ ذلك واجبُ الإدغامِ.

والمرادُ بـ(حَيِيَ): مَا كانَ المِثلانِ فيه ـ ياءينِ لازمًا تحريكُهما، نحو: (حَيِيَ) و(عَيِيَ)؛ فيجُوزُ الإدغامُ نحو: (حَيَّ)، و(عَيَّ)(٥)؛ فلو

---

(١) ينظر: «إصلاح المنطق» (ص١٦٠)، و«التهذيب» (٣/ ٢٨٥).

(٢) (م): «الرَّمَص» ـ بفتح الراء والميم جميعًا ـ هو الوسخ؛ الَّذِي يجتمع فِي موق العين إذا كان جامدًا، فإن كان سائلًا فهو الغمص، وقد بقي مما سمع فيه الفك. ولم يذكره الشارح قولهم: (دبَب الإنسان) ـ من باب ضرب أو فرح ـ: إذا نبت الشعر فِي جبهته. وقولهم: (صَكَك الفرس) ـ من باب دخل ـ إذا اصطك عرقوباه. وقولهم: (ضببت الأرض) ـ من باب فرح ـ إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف، وقولهم: (قطِط الشعر) ـ من باب فرح ـ: إذا اشتدت بعودته، وقولهم: (مشِشت الدابة) ـ من باب فرح ـ: إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: (عززت الناقة) ـ من باب كرم ـ: إذا ضاق مجرى لبنها.

هذا وقد قال قعنب ابن أم صاحب:

أنـي أجـود لأقـوام وإن ضـنـنـوا

فهذا شاذ قياسًا واستعمالًا. أما شذوذه قياسًا: فظاهر، وأما شذوذه استعمالًا: فلأن (ضننوا) ـ ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها فِي غير ضرورة مفكوكة (م).

(٣) في (س): «إذا التصقت».

(٤) نظرًا إلى أنهما مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما أصلية لازمة؛ فهو داخل في الضابط المتقدم، ويجوز الفك نظرًا إلى أن حركة الثاني كالعارضة؛ لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر؛ فلا يعتد بها. **ومن ثَمَّ**: امتنع الإدغام في: (لن يحيى)، و(رأيت محييًا)؛ لعروض الحركة بالعامل. وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر، ولكن الفك أجود، ولعل المصنف أشار لذلك بتقديمه. «الخضري» (٢/ ٢١٢).

(٥) (م) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص [«ديوانه» (ص١٢٦)]:

عَـيُّـوا بـأَمْـرِهِـمـو كَـمَـا عَـيَّت بِبَيْضَتها الحَمامَةْ (م)

مواضع جواز الفك والإدغام

كانَتْ حركةُ أحدِ المِثْلَيْنِ عارضةً بسببِ العاملِ: لم يَجُزْ الإدغامُ اتِّفاقًا، نحوَ: (لَنْ يُحْيِيَ)[(١)].

وأشارَ بقولِه: (... كَذَاكَ نَحْوُ: تَتَجَلَّى وَاسْتَتِرْ)[(٢)]... إلى أنَّ الفعلَ المبتدأَ بتاءينِ، مثلِ: (تَتَجَلَّى)[(٣)]: يجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ. **فمَنْ فكَّ** ـ وهو القياسُ ـ نظرَ إلى أنَّ المِثْلَيْنِ مصدَّرَانِ. **ومَنْ أدغمَ**: أرادَ التخفيفَ، فيقولُ: (اتَّجلَّى)؛ فيُدْغِمُ أحَدَ التَّائَيْنِ[(٤)] في الآخَرِ، فَتَسْكُنُ إِحْدَى التاءينِ، فيُؤْتَى بهمزةِ الوصلِ؛ توصُّلًا للنطقِ بالساكنِ.

وكذلك قياسُ تاءِ (اسْتَتِرْ): **الفكُّ**؛ لسكونِ ما قبلَ المثلينِ، ويجوزُ الإدغامُ فيه ـ بعد نقلِ حركةِ أولِّ المثلينِ إلى الساكنِ ـ نحوَ: (سَتَّرَ، يَسَتِّرُ، سِتَّارًا)[(٥)].

---

(١) (م): «يحيي»: هو مضارع (أحيا)، عَلَى وزان (أعطى)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝٤٠﴾ [القيامة: ٤٠] (م).

(٢) تبع الشارح في هذا «شرح الكافية» (١/٢٠٧)، **وقد تعقب**: بأن (تتجلى) مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلًا. والذي ذكره النحاة: أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيًا كـ(تتبع) و(تتابع) ـ جاز إدغامه، واجتلاب همزة الوصل فيه، وفي مصدره دون مضارعه؛ فيقال: (اتَّبع، يتبع، اتباعًا) بشد التاء والباء في الكل، و(أتابع يتابع اتابعًا) بشد التاء فقط. وإن كان مضارعًا: كـ(تتذكر): لم يجز إدغامه ـ إلا في الوصل بعد لين، أو حركة نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] ـ تكاد تميز؛ لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة، بخلافه في الابتداء به، ولا يصح حمل كلام «شرح الكافية» ـ على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه. وقد يقال: لا يُظَنُّ بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند: كسماع أو استنباط من اللغة، أو قياسًا لا ينافيها. وناهيك بمن قال: (طالعت صحاح الجوهري كله ـ فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل)، ولا يضره عدم ذكر السند صريحًا؛ لأنه ثقة. لكن قال يس: نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور. «الخضري» (٢/٢١٢).

(٣) في (س)، (ك): «تجلى». (٤) في (ع)، (م): «المثلين».

(٥) (م) أما (**استر**): فأصله (استتر) عَلَى وزان (اجتمع)، فنقلت حركة التاء الأولى ـ إِلَى السين الساكنة قبلها؛ فاستغني عن همزة الوصل فحذفت، وأدغمت التاء في =

حكم ما إذا اجتمع أول المضارع تاءان

[ص] [٩٩٥] وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصِرْ ... فِيهِ عَلَى تَا، كَـ(تَبَيَّنُ العِبَرْ)

يقالُ [٢٤٣/و] في (تتعلَّمُ وتتنزَّلُ وتتبيَّنُ) ونحوُها: (تَعلَّمُ، وتَنزَّلُ، وتَبيَّنُ)؛ بحذفِ إحدى التاءين[1]، وإبقاءِ الأُخرى، وهو كثيرٌ جدًّا، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

[ص] [٩٩٦] وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

[٩٩٧] نحوَ (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

[ش] إذا اتصلَ بالفعلِ المُدْغَم عينُه في لامِه ـ ضميرُ رَفْعٍ سَكَنَ آخِرُهُ، فيجِبُ حينئذٍ الفكُّ، نحو: (حَلَلْتَ، وحَلَلْنَا، والهنداتُ حَلَلْنَ)، فإذا دخَل عليه جازمٌ: جازَ الفكُّ[2]، نحوَ: (لم يَحْلُلْ)، ومنه قولُه تعالى: (وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي) [طه: ٨١]، وقولُه: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٨]. والفكُّ لغةُ أهلِ الحجازِ، وجازَ الإدغامُ نحوَ: (لَمْ يَحُلَّ). ومنْه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] ـ في سورةِ الحشرِ، وهي لغةُ تميمٍ. والمرادُ بشبهِ الجزمِ: سكونُ الآخِرِ في الأمرِ

= التاء، فصار (سَتَّر) بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة. وأما (يستر)، فأصله: (يستتر) على مثال (يجتمع)، فنقلت فتحة التاء الأولى إلَى السين، ثم أدغمت التاء فِي التاء؛ فصار (يستر) بفتح ياء المضارعة، وفتح السين، وتشديد التاء مكسورة، وأما (ستارًا)، فأصله: (استتار) ـ على مثال (اجتماع)؛ فنقلت كسرة التاء الأولى إلَى السين، فاستغني عن همزة الوصل، وأدغمت التاء فِي التاء فصار (سِتَّارًا)، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة.

فإن قلت: فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاثي المضعف العين، نحو: (عظم) ـ إذا قلت: (ستر فلان فلانًا).

فالجواب: أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الَّذي ذكرته، ولكن المضارعين يختلفان، فأنت تقول في المضارع (**يستر**) فتضم حرف المضارعة؛ إن كان من مضعف العين، وتفتح حرف المضارعة؛ إن كان ماضية (**استتر**)، وكذلك المصدران مختلفان فمصدر هذا الفعل (ستار)، ومصدر ذاك: (تستير) (م).

(١) لثقل اجتماع المثلين.

(٢) لتعذر الإدغام: بسكون ثاني المثلين.

نحوَ: (احْلُلْ)، و(إنْ شئْتَ قُلْتَ حُلَّ)[١]؛ لأنَّ حُكْمَ الأمرِ ـ كحُكْمِ المضارعِ[٢] المجزومِ[٣].

[ص] [٩٩٨] وَفَكُّ (أَفْعِلْ) في التعَجُّبِ الْتُزِمْ   والْتُزِمَ الإدْغَامُ أيضًا فِي (هَلُمَّ)

[ش] ولمَّا ذكَرَ أنَّ فِعْلَ الأمرِ ـ يجوزُ فيه وجهانِ، نحوَ: (احْلُلْ وحُلَّ) ـ استَثْنَى مِنْ ذلك شيئينِ[٤]:

أحدَهما: (أَفْعِلْ) في التعجُّبِ؛ فإنه يجِبُ فكُّه، نحوَ: (أَحْبِبْ بزَيْدٍ[٥])، و(أَشْدِدْ ببياضِ وجهِهِ).

الثاني: (هَلُمَّ)؛ فإنَّهم التزمُوا إدغامَه[٦]. واللهُ ﷻ أعلمُ.

---

(١) بطرح همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها.

(٢) ليس في (ع)، (ك).

(٣) العبارة في (س): «الجزم».

(٤) أي: فهذا البيت استدراك على قوله: **(وفي شبه الجزم تخيير)** لكن استثناء (أفعل) إنما هو بالنظر لصورته؛ فإنه ليس أمرًا حقيقة؛ بل ماضٍ على صورة الأمر، واستثناء (هلم) بالنظر للغة تميم؛ لأنها عندهم فعل أمر لا ينصرف؛ فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كـ(هلمّا)، و(هلموا). . . إلخ. أما على لغة الحجاز: فلا استثناء؛ لأنها ليست فعلًا أصلًا ـ عندهم؛ بل اسم فعل بمعنى: (أقبل أو احضر)، فتلزم لفظًا واحدًا للمفرد المذكر وغيره، وبلغتهم جاء القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. **«الخضري» (٢/ ٢١٢)**.

(٥) ليس في (م).

(٦) أي: بإجماع أيضًا ـ كما في «شرح الكافية» (٣/ ١٣٩٠) ـ فلم يقل فيه: (هلمم) ـ بالفكّ؛ تخفيفًا لثقله بالتركيب؛ فإنه مركبٌ لا بسيطٌ ـ كما قيل، وتركيبه عند البصريين [«الإنصاف» لابن الانباري (١/ ٢٨٢)]؛ من (ها) ـ التنبيه ـ و(لَمَّ) التي هي فعل أمر؛ من قولهم: (لَمَّ الله شعثه)؛ أي: جمعه؛ كأنه **قيل**: (اجمع نفسك إلينا)، فحذفت الألف من (ها) تخفيفًا. **وقال الخليل ـ [كما حكاه سيبويه (٣/ ٣٣٢)]**: ركبت (ها) مع (الُمم): أصله قبل إدغامه؛ فحذفت همزته للوصل، وألف (ها) للساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى للام، وأدغم. وقال الفراء [«معاني القرآن» (١/ ٢٠٣)]، والكوفيون [«الزاهر» لابن الانباري (٢/ ٢٥٣)]؛ مركبة من (هل) التي للزجر، و(أمَّ) بمعنى (أقصد)، فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار (هلم). **ومذهب البصريين ـ** أقرب للصواب، وخففوه أيضًا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب؛ نحو: (هلمه)، ولا يضم تبعًا لها، وكذا إن =

[٩٩٩] وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

[١٠٠٠] أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلَاصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

[١٠٠١] فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

[١٠٠٢] وَآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَرَهْ وَصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ

* * *

[وصلّى الله على سيِّدنا محمد، وآله وصحبه وسلّم](١)

= اتصل به ساكن كـ(هلم الرجل)، وحكى الجرمي فيها: الفتح والكسر عن بعض تميم. نعم إذا اتصلت بها ضمائر الرفع - كما عند تميم - حركت بما يناسبها كـ(هلما) و(هلموا) و(هلمي)؛ بالضم قبل الواو، والكسر قبل الياء، وقياسها مع نون النسوة (هَلْمُمْنَ) بالفك. **وزعم الفراء**: أنَّ الصواب: (هلمن) بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة؛ حفظًا لفتح ميمه، وحكي عن أبي عمرو: أنه سمع (هلمين يا نسوة) [كما في «التهذيب» (٦/١٦٨)]؛ بزيادة ياء ساكنة قبل النون؛ محافظةً على سكون ما قبلها؛ فتكسر الميم لمناسبتها. «الخضري» (٢/٢١٣).

(١) **جاء في خاتمة النسخة (س)**، ما نصه: «تم الشرح بعون الله وتوفيقه، وببركة رسول الله ورفيقه، على يد كاتبه الفقير الحقير، راجي عفو ربه القدير، والمفتقر إلى رحمة من اللطيف الخبير: عبيد الباقي بن السقا الشهير، وكان الفراغ منه نهار الثلاثاء ثاني رمضان المعظم سنة (٩٧٢هـ).

سيبقى الخط بعدي في كتابي ويفنى الكف مني في التراب

فيا ليت الذي يقرا كتابي دعا لي بالخلاص من العذاب

خلقت من التراب بغير ذنب وأرجع بالذنوب إلى التراب

فأرجو رحمات اللَّه ربي بحرمة من له الشفاعة في المآب».

وفي ختام النسخة (ح)، ما نصه: «فرغ من تعليقه يوم الخميس، خامس شهر جمادى الآخرة، سنة تسع وستين وسبعمائة (٧٦٩هـ)، بدمشق المحروسة - حرسها الله تعالى - أحمد بن عمر بن مُسَلَّم بن سعيد الشافعي، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا».

وفي خاتمة النسخة (ص): «وفرغ من كتابته مالكه - إن شاء الله تعالى - العبد الفقير الضعيف المعترف بالتقصير والتسويف، الراجي عفو ربه ومغفرته ورحمته وشفاعة نبيه محمد ﷺ النبيِّ الشريف، في يوم القيامة: عبد الوهاب بن علي بن أحمد بن خضر بن عبد الوهاب الطائفي بلدًا، والشافعي معتقدًا، غفر الله - تعالى - له ولوالديه ولأولاده وذريته ولنسله وعقبه، ولمن قرأ فيه ونظر فيه ودعا لكاتبه =

الناظم خاتمة الألفية

ذكر خواتيم النسخ الخطية المعتمدة

= بالغربة، ولوالديه بالرحمة والمغفرة، ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات... آمين آمين آمين، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على أشرف المرسلين، وأفضل الخلق أجمعين سيد الأولين والآخرين محمد، وعلى آله وأصحابه وعترته وأهل بيته وسائر الصالحين، آمين، والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا؛ حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل - في يوم الاثنين المبارك، الموافق الثامن شهر ذي الحجة الحرام، سنة سبعين وثماني مائة (٨٧٠هـ). أحسن الله تعالى عاقبتها وما بعدها في خير وسلام آمين، والحمد لله ربِّ العالمين».

وفي النسخة (ع): «بالصواب تم الكتاب، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. علّقه الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير: أحمد بن عبد القادر الانصاري الشافعي، غفر الله له ولوالديه، ولمن قرأ فيه، ودعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين - سنة (٩٥٠هـ)».

وقال الشيخ المحقق العلّامة محمدُ محيي الدين عبدِ الحميدِ؛ عفَا الله عنه وغفرَ له ولوالديه والمسلمينَ - **في خاتمة نسخته (م)** ما نصه:

«الحمدُ للهِ الذي بنعمتِه تتمُّ الصالحاتُ، وبمحضِ إحسانِه وتيسيرِه تكمُلُ الحسناتُ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا محمدِ بنِ عبدِ اللهِ؛ خاتمِ النبيِّينَ، وعلى آلِه وصحبِه الذينَ بهداهم نهتدِي، وعلى ضوءِ حجَّتُهم - نعبرُ الطَريقَ إلى الفوزِ برضوانِ اللهِ تعالى ومحبَّتِه.

وبعدُ، فقد كَمُلَ بتوفيقِ اللهِ وحُسْنِ تأييدِه - ما وفَّقَنا اللهُ له من تحقيقِ مباحثَ وشرحِ شواهدِ «شرحِ الخلاصةِ»: «الألفيَّةِ» لقاضي القضاةِ بهاءِ الدينِ بنِ عَقِيلٍ، شرحًا موجزًا على قَدرِ ما يحتاجُ إليه المبتدئونَ، وقد كانَ مجالُ القولِ ذا سعةٍ، لو أنَّنا أردْنا أن نتعرَّضَ للأقوالِ ومناقشتِها، وتفصيلِ ما أَجْمَلَ المؤلِّفُ منها وإيضاحِ ما أشارَ إليه من أدلَّتِها ولكنَّنا اجتزَأْنَا مِنْ ذلك كلِّه باللبابِ وما لا بدَّ مِنْ معرفتِه معَ إعرابِ أبياتِ الألفيَّةِ إعرابًا مبسوطًا سهلَ العبارةِ؛ لئلَّا يكونَ لمُتَنَاوِلِ الكتابِ مِنْ بعدِ هذا كلِّه حاجةٌ إلى أنْ يصطَحِبَ مع هذه النسخةِ كتابًا آخرَ مِنَ الكتبِ التي لها ارتباطٌ بالمتنِ أو شرحِه، وقد تمَّ ذلكَ كلُّه في منتصفِ ليلةِ التاسعِ من شهرِ رمضانَ المعظَّمِ، مِنْ سنةِ خمسينَ وثلاثِمِائةٍ وألفٍ مِنْ هجرةِ أشرفِ الخَلقِ ﷺ عليه وآلِه وصحبِه وسلَّمَ، واللهُ المسؤولُ أنْ ينفَعَ بعملي هذا، وأنْ يجعلَه خالصًا لوجهِه، وأن يجنِّبَني الغرور، ويحول بيني وبينَ العُجْبِ والزُّلَل، آمينُ».

تكملةٌ في تصريفِ الأفعالِ

حرَّرَها

محمدُ مُحْيِي الدينِ عبدِ الحميدِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلاتُه وسلامُه على ختامِ المرسلينَ وإمامِ المُتَّقِينَ وعلى آلِه وصحبِهِ والتابعينَ، ولا عدوانَ إلا على الظالمينَ.

أما بعدُ؛ فهذه خلاصةٌ موجزةٌ فيما أغفلَهُ صاحبُ الخلاصةِ «الألفيَّةِ»، أو أجملَ القولَ فيه إجمالًا من تصريفِ الأفعالِ؛ عملتُها لقارئي شرحِ بهاءِ الدينِ بنِ عَقِيلٍ، حينَ حقَّقْتَ مباحثَه وشرحْتُ شواهِدَه وتركْتُ تفصيلَ القولِ والإسهابَ فيه لكتابِي «دروسِ التصريفِ»؛ الذي صنَّفْتُه لطلَّابِ كليَّةِ اللغةِ العربيةِ، في الجامعِ الأزهرِ؛ فقد أودَعْتُه أكثرَ ما تفرَّقَ في كتبِ الفنِّ، بأسلوبٍ بديعٍ ونظامٍ أنيقٍ وتحقيقٍ بارعٍ. ومِنَ اللهِ أستمِدُّ المعونةَ، وهو حسبي وبه أعتصمُ.

حسب التكملة

البابُ الأوَّلُ

في المجردِ والمزيدِ فيه مِنَ الأفعالِ

وفيه ثلاثةُ فصولٍ:

الفصلُ الثاني

في المضعَّفِ وأحكامِه

هو - كما علمْتَ - نوعانِ: مضعَّفُ الرباعي، ومضعَّفُ الثلاثيِّ.

فأما **مضعَّفُ الرباعيِّ**: فهو الذي تكونُ فاؤُه ولامُه الأولى مِنْ جنسٍ وعينُه ولامُه الثانيةُ من جنسٍ آخَرَ[(١)] نحو: (زَلْزَلَ ودَمْدَمَ وعَسْعَسَ)؛ ويُسَمَّى مطابِقًا أيضًا، ولعدمِ تجاوزِ الحرفينِ المتجانسينِ فيه كانَ مثلَ السالمِ في جميعِ أحكامِه، فلا حاجةَ بنا إلى ذِكْرِ شيءٍ عنه، بعدَ أنْ فَصَّلْنا لك أحكامَ السالمِ في الفصلِ السابقِ.

وأما **مضعَّفُ الثلاثيِّ**: ويقالُ له: (الأصمُّ) أيضًا - فهو ما كانَتْ عينُه ولامُهُ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ.

وقولُنا: **(عينُه ولامُه)** - يخرُجُ به ما كانَ فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، ولكنْ ليسَ أحدُهما في مقابلِ العينِ، والآخرُ في مقابلِ اللامِ نحوَ: (اجْلَوَذَّ واعْلَوَطَّ)؛ فإن هذه الواوَ المشدَّدةَ لا تقابلُ العينَ ولا اللامَ؛ بل هي زائدةٌ، وكذلك يخرُجُ بهذه العبارةِ ما كان فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، وأحدُهما في مقابلِ العينِ والثاني؛ ليسَ في مقابلِ اللامِ نحو: (قَطَّعَ وذَهَّبَ)؛ فإنَّ الحرفَ الثانيَ من الحرفينِ المتجانسينِ في هذين المثالينِ وأشباهِهما - ليس مقابلًا للامِ الكلمةِ، وإنما هو تكريرٌ لعينِها، وكذلك ما كانَ أحدُ الحرفينِ المتجانسينِ في مقابلِ اللامِ، والآخرُ ليسَ في مقابلِ العينِ، نحو: (احْمَرَّ واحْمارَّ[(٢)])،

---

(١) (م) يؤخذ هَذَا النوع من أسماء الأصوات كثيرا بتكرير الصوت، نحو: (سأسأ وشأشأ، وصرص، وبأبأ وهأهأ وقهقه وبسبس).

(٢) (م) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحًا، وإن جرت عليهما أحكامه؛ من =

Black plate (1338,1)

الفصلُ الأوَّلُ

في أوزانِهما

ينقسِمُ الفعلُ إلى مجرَّدٍ ومزيدٍ فيه؛ فالمجرَّدُ: إمَّا ثلاثيٌّ، وإما رباعِيٌّ، وكلٌّ منهما ينتهِي بالزيادةِ إلى ستَّةِ أحرفٍ، فتكونُ أنواعُ المزيدِ فيه خمسةً:

(١) **فلِماضِي المجرَّدِ الثلاثيِّ** ثلاثةُ أبنيةٍ:

أوزان الماضي المجرد الثلاثي

الأوَّلُ: (فَعَلْ) بفتحِ العينِ، ويكونُ لازمًا، نحو: (جَلَسَ وقَعَدَ)، ومتعدِّيًا، نحو: (ضَرَبَ، ونَصَرَ، وفَتَحَ).

الثاني: (فَعِلَ) ـ بكسرِ العينِ، ويكونُ لازمًا، نحوَ: (فَرِحَ وجَذِلَ)، ومتعدِّيًا نحو: (عَلِمَ وفَهِمَ).

والثالثُ: (فَعُلَ) ـ بضمِّ العينِ، ولا يكونُ إلا لازمًا نحو: (ظَرُفَ وكَرُمَ)[1].

(٢) **ولماضِي المجرَّدِ الرباعيِّ** بناءٌ واحدٌ، وهو (فَعْلَلَ) ـ بفتحِ ما عدا العينَ منه، ويكونُ لازمًا نحو: (حَشْرَجَ ودَرْبَخَ)[2]، ومتعدِّيًا نحو: (بَعْثَرَ ودَحْرَجَ).

(٣) **ولمزيدِ الثلاثيِّ بحرفٍ واحدٍ** ثلاثةُ أبنيةٍ:

أوزان المزيد الثلاثي بحرف واحد

الأوَّلُ: **(فَعَّل)**، بتضعيفِ عينِه ـ نحو: (قَطَّعَ وقَدَّمَ).

---

(١) (م) وفاء الثلاثي مفتوحة دائمًا كَمَا رأيت، لقصدهم الخفة في الفعل، والفتحة أخف الحركات، ولامه لا يعتد بها؛ لأنها متحركة أو ساكنة عَلَى مَا يقتضيه البناء (م).

(٢) (م): «حشرج»: غرغر عند الموت وتردد نفسه، و«دربخ»: طأطأ رأسه، وبسط ظهره (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

والثاني: (**فَاعَلَ**)، بزيادةِ ألفٍ بينَ الفاءِ والعينِ، نحوَ: (قَاتَلَ، وخَاصَمَ).

والثالث: (**أَفْعَلَ**)، بزيادةِ همزةٍ قبلَ الفاءِ، نحوَ: (أَحْسَنَ وأَكْرَمَ).

(٤) **ولمزيدِ الثلاثيِّ بحرفينِ** خمسةُ أبنيةٍ:

أوزان الثلاثي المزيد بحرفين

الأَوَّلُ: (**انْفَعَلَ**)؛ بزيادةِ همزةِ وصلٍ، ونونٍ قبلَ الفاءِ نحوَ: (انْكَسَرَ، وانْشَعَبَ).

والثاني: (**افْتَعَلَ**)؛ بزيادةِ همزةِ وَصْلٍ قبلَ الفاءِ، وتاءٍ بينَ الفاءِ والعينِ، نحوَ: (اجتمعَ، واتصلَ).

والثالثُ: (**افْعَلَّ**)؛ بزيادةِ همزةِ وصلٍ قبلَ الفاءِ، وتضعيفِ اللامِ نحو: (احْمَرَّ، واصْفَرَّ).

والرابعُ: (**تَفَعَّلَ**)؛ بزيادةِ تاءٍ قبلَ الفاءِ، وتضعيفِ العينِ، نحوَ: (تَقَدَّمَ، وتصدَّعَ).

والخامسُ: (**تَفَاعَلَ**)؛ بزيادةِ تاءٍ قبلَ فائِه، وألِفٌ بينَ الفاءِ والعينِ، نحوَ: (تَقَاتَلَ، وتَخَاصَمَ).

(٥) **ولمزيدِ الثلاثيِّ بثلاثةِ أحرفٍ** أربعةُ أبنيةٍ:

أوزان الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف

الأَوَّلُ: (اسْتَفْعَلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ والسينِ والتاءِ قبلَ الفاءِ، نحو: (اسْتَغْفَرَ، واسْتَقَامَ).

والثاني: (افْعَوْعَلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ وتضعيفِ العينِ، وزيادةِ واوٍ بينَ العينينِ، نحوَ: (اغْدَوْدَنَ، واعْشَوْشَبَ).

والثالثُ: (افْعَوَّلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ، وواوٍ مشدَّدةٍ بينَ العينِ واللامِ نحوَ: (اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ).

والرابعُ: (افْعَالَّ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ، وألِفٍ بعدَ العينِ، وتضعيفِ اللامِ نحوَ: (احْمَارَّ، واعْوَارَّ).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

(٦) **ولمزيدِ الرباعيِّ بواحدٍ** بناءٌ واحدٌ:

وهو (تفَعْلَلَ)؛ بزيادةِ التاءِ قبلَ فائِه، نحوَ: (تدَحْرَجَ، وتبَعْثَرَ).

(٧) **ولمزيدِ الرباعيِّ بحرفينِ** بناءانِ:

أوَّلُهما: (افعَنْلَلَ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ والنونِ بينَ العينِ ولامِه الأُولى نحوَ: (احْرَنْجم)، و(افْرَنْقَعَ).

وثانيهما: (افْعَلَلَّ)؛ بزيادةِ همزةِ الوصلِ قبلَ الفاءِ وتضعيفِ لامِه الثانيةِ، نحو: (اسْبَطَرَّ، واقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ).

(٨) **ويُلْحَقُ بالرباعيِّ المجرَّدِ:** (وهو بناءُ (دَحْرَجَ)) ـ ثمانيةُ أبنيةٍ أصلُها مِنَ الثلاثيِّ، فزِيدَ فيه حرفٌ لغرضِ الإلحاقِ:

الأوَّلُ: (فَعْلَلَ)، نحو: (جَلْبَبَ، وشَمْلَلَ).

والثاني: (فَوْعَل)، نحو: (رَوْدَنَ، وهَوْجَلَ).

والثالثُ: (فَعْوَلَ)، نحو: (جَهْوَرَ) و(دَهْوَرَ).

والرابعُ: (فَيْعَلَ)، نحو: (بَيْطَرَ وسَيْطَرَ).

والخامسُ: (فَعْيَلَ) نحو: (شَرْيَفَ، ورَهْيَأَ).

والسادسُ: (فَنْعَلَ)، نحوَ: (سَنْبَلَ)، و(شَنْتَرَ).

والسابعُ: (فَعْنَلَ)، نحوَ: (قَلْنَسَ).

والثامنُ: (فَعْلَى)، نحوَ: (سَلْقَى).

(٩) **ويُلْحَقُ بالرباعيِّ المزيدُ فيه بحرفٍ واحدٍ،** (وهو بناءُ (تَفَعْلَلَ) ـ سبعةُ أبنيةٍ أصلُها مِنَ الثلاثيِّ فزِيدَ فيه حرفٌ للإلحاقِ، ثم زِيدَتْ عليه التاءُ:

الأَوَّلُ: (تَفَعْلَلَ)، نحوَ: (تَجَلْبَبَ)، و(تَشَمْلَلَ).

والثاني: تَمَفْعَلَ نحو: (تَمَنْدَلَ).

والثالثُ: (تَفَوْعَلَ)، نحو: (تَكَوْثَرَ)، و(تَجَوْرَبَ).

والرابعُ: (تَفَعْوَلَ)، نحو: (تَسَرْوَلَ)، و(تَرَهْوَكَ).

Black plate (1341,1)

ما يلحق بالرباعي المزيد بحرفين

والخامسُ: (تَفَيْعَلَ)، نحوَ: (تَسَيْطَرَ، و(تَشَيْطَنَ).

والسادسُ: (تَفَعْيَلَ)، نحوَ: (تَرَهْيَأَ).

والسابعُ: (تَفَعْلَى)، نحوَ: (تَقَلْسَى، وتَجَعْبَى).

(١٠) **ويُلْحَقُ بالرباعيِّ المزيدِ فيه بحرفينِ ثلاثةُ أبنيةٍ**، وأصلُها مِنَ الثلاثيِّ؛ فزِيدَ فيه حرفُ الإلحاقِ. ثُمَّ زِيدَ فيه حرفانِ:

الأَوَّلُ: (افْعَنْلَلَ)، نحو: (اقْعَنْسَسَ، واقْعَنْدَدَ).

والثاني: (افْعَنْلَى)، نحو: (احْرَنْبَى) و(اسْلَنْقَى).

والثالثُ: (افْتَعْلَى)، نحوَ: (اسْتَلْقَى، واجْتَعْبَى).

والإلحاقُ: أنْ تَزِيدَ على أصولِ الكلمةِ حرفًا لا لغرضٍ معنويٍّ؛ بل لتُوازِنَ بها كلمةً أخرى؛ كي تجريَ الكلمةُ الملحقةُ في تصريفِها ـ على ما تجري عليه الكلمةُ الملحقُ بها، وضابطُ الإلحاقِ في الأفعالِ: اتِّحادُ المصادرِ.

فللماضي مِنَ الأفعالِ مجرَّدِها ومزيدِها وملحقِها ـ سبعةٌ وثلاثونَ بناءً.

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الفصلُ الثاني

في معاني هذه الأبنيةِ

(١) لا يجيءُ بناءُ (فَعُلَ)؛ بضمِّ العينِ إلا للدَّلالةِ على غريزةٍ أو طبيعةٍ، أو: ما أشبَه ذلك نحوَ: (جَدُرَ فلانٌ بالأمرِ، وخَطُرَ قَدْرُهُ)، وإذا أُرِيدَ التعجُّبُ من فِعْلٍ، أو المدحِ بِه حُوِّلَ إلى هذه الزنةِ، نحو: (قَضُوَ الرجلُ وعَلُمَ)، بمعنى: (ما أَقْضَاهُ ومَا أَعْلَمَه)[(١)].

(٢) ويجيءُ بناءُ (فَعِلَ) بكسرِ العينِ؛ للدَّلالةِ على النعوتِ الملازمةِ، نحوَ: (ذَرِبَ لسانُه)، و(بَلِجَ جبينُه)، أو: للدَّلالةِ على عَرَضٍ نحو: (جَرِبَ)، و(عَرِجَ)، و(عَمِصَ)، و(مَرِضَ)، أو: للدَّلالةِ على كِبَرِ عضوٍ، وذلك إذا أُخِذَ مِنَ ألفاظِ أعضاءِ الجسمِ الموضوعةِ على ثلاثةِ أحرفٍ، نحو: (رَقِبَ) و(كَبِدَ) و(طَحِلَ) و(جَبِهَ) و(عَجِزَتْ المرأةُ)، ويأتي لغيرِ ذلك، نحوَ: (ظَمِئَ، ورَهِبَ).

(٣) ويجيءُ بناءُ (فَعَلَ) ـ بفتحِ العينِ؛ للدَّلالَةِ على الجمعِ، نحوَ: (جَمَعَ، وحَشَرَ، وحَشَدَ)، أو: على التفريقِ، نحوَ: (بَذَرَ وقَسَمَ)، أو: على الإعطاء، نحو: (مَنَحَ، ونَحَلَ)، أو: على المنع، نحو: (حَبَسَ ومَنَعَ)، أو: على الامتناع، نحو: (أَبَى وشَرَدَ وجَمَحَ)، أو: على الغلبةِ،

---

(١) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (١٥٣/٧): «(فَعُلَ) مضمومَ العين في الماضي؛ فبناءٌ لا يكون إلَّا لازمًا غير متعدٍ؛ لأنه بناءٌ موضوعٌ للغرائز والهيئة التي يكون الإنسانُ عليها من غيرِ أن يفعل بغيره شيئًا، ولا يكون مضارعه إلَّا مضمومًا، بخلافِ (فَعَلَ) و(فَعِلَ)؛ اللذين يكونان لازمين ومتعدّيين. ولم يشذّ منه شيءٌ ـ إلَّا ما حكاه سيبويه ـ من أن بعضهم قال: (كُدْتُ) بضمّ الكاف، (أكادُ)، وهو من تداخُل اللغات. فهذه جملة الأفعال الثلاثية المجرّدة من الزيادة».

معانى بناء (فَعُلَ)
معانى بناء (فَعِلَ)
معانى فَعَلَ

نحو: (قَهَرَ، ومَلَكَ)، أو: على التحويلِ، نحوَ: (نَقَلَ وصَرَفَ)، أو: على التحوُّلِ، نحوَ: (رَحَلَ، وذَهَبَ)، أو: على الاستقرارِ نحوَ: (ثَوَى، وسَكَنَ)، أو: على السيرِ، نحوَ: (ذَمَلَ، ومَشَى)، أو: عَلَى السَّتْرِ، نحوَ: (حَجَبَ، وخَبَأَ)، أو: على غَيرِ ذلكَ ممَّا يصعُبُ حصرُه مِنَ المعانِي.

معاني فعلل

(٤) ويجيءُ بناءُ (فَعْلَلَ) للدَّلالةِ على الاتِّخاذِ، نحو: (قَمْطَرْتُ الكتابَ)، و(قَرْمَضْتُ)؛ أي: (اتَّخَذْتُ قَمْطَرًا وقَرْمُوضًا)[1]، أو: للدَّلالةِ على المشابهةِ، نحوَ: (حَنْظَلَ خُلُقُ محمَّدٍ)، و(عَلْقَمَ)؛ أي: أشبهَ الحنظلَ والعلقمَ، أو: للدَّلالةِ على جَعْلِ شيءٍ في شيءٍ، نحوَ: (عَنْدَمَ ثَوْبُه، ونَرْجَسَ الدواءُ)؛ أي: جُعِلَ فيه العَنْدَمَ والنَّرْجُسِ، أو: للدَّلالةِ على الإصابةِ، نحو: (عَرْقَبَهُ، وغَلْصَمَهُ)؛ أي: (أصابَ عُرْقُوبَه وغَلْصَمَتَهُ)، أو: لاختصارِ المركَّبِ؛ للدَّلالةِ على حكايتِه، نحو: (بَسْمَلَ، وسَبْحَلَ، وحَمْدَلَ، وطَلْبَقَ)[2]، أو: لغيرِ ذلك.

معاني بناء أفعل

(٥) ويجيءُ بناءُ (**أَفْعَلَ**) للتعديةِ، نحو: (أَجْلَسَ وأَخْرَجَ وأَقَامَ)، أو: للدَّلالةِ على أنَّ الفاعلَ قد صارَ صاحبُ ما اشْتَقَّ منه الفعلُ، نحو: (أَلْبَنَتِ الشاةُ)، و(أَثْمَرَ البستانُ)، أو: للدَّلالةِ على المصادفةِ نحوَ: (أَبْجَلْتُهُ وأَعْظَمْتُهُ)، أو: للدَّلالَةِ على السَّلْبِ، نحوَ: (أَشْكَيْتُهُ، وأَقْذَيْتُهُ)؛ أي: (أَزَلْتُ شكواه، وقَذَى عينِه)، أو: للدَّلالةِ على الدخولِ في زمانٍ أو مكانٍ، نحوَ: (أَصْحَر، وأَعْرَقَ، وأَتْهَمَ، وأَنْجَدَ، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وأَضْحَى)، أو: للدَّلالةِ على الحَيْنُونَةِ ـ وهي قُرْبُ الفاعلِ مِنَ الدخولِ في أصلِ الفعلِ، نحو: (أَحْصَدَ الزرعُ)، و(أَصْرَمَ النخلُ)؛ أي: (قَرُبَ حصادُه وصِرَامُه) أو: لغيرِ ذلكَ.

---

(١) (م): **القُرْمُوض** ـ بزنة عُصْفُور ـ حفرةٌ صغيرة يسكن فيها من البرد (م).

(٢) (م) سبحل: أي قال: (سبحان الله)، و(حمدل)، أي قال: (الحمد لله)، و(طلبق)؛ أي: قال: (أطال الله بقاءك). ومن أمثلته (جعفد) ـ أي: قال: (جعلت فداك)، و(مشأل)؛ أي: قال: (ما شاء الله) (م).

للدَّلالةِ على الاختيارِ، نحوَ: (انْتقَى، واصْطَفَى، واخْتَارَ)، أو: لغيرِ ذلكَ مِنَ المعانِي.

(١٠) ويجيءُ بناءُ (**افْعَلَّ**) مِنَ الأفعالِ الدالَّةِ على لونٍ أو عيبٍ؛ لقصدِ الدَّلالةِ على المبالغةِ فيها وإظهارِ قوَّتِها، نحوَ: (احْمَرَّ، واصْفَرَّ، واعْوَرَّ، واحْوَلَّ).

(١١) ويجيءُ بناءُ (**تَفَعَّلَ**) للدَّلالةِ على المطاوعةِ، وهو يطاوعُ (**فَعَّلَ**)، نحو: (هَذَّبْتُه فتَهَذَّبَ، وعَلَّمْتُه فتعَلَّمَ)، أو: للدَّلالةِ على التَكَلُّفِ[1]، نحو: (تَكَرَّمَ وتَشَجَّعَ)، أو: للدَّلالةِ على الطلبِ، نحو: تَعَظَّمَ وتَيَقَّنَ - أي: طلبَ أنْ يكونَ عظيمًا وذا يقينٍ، أو: لغيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

(١٢) ويجيءُ بناءُ (**تَفَاعَلَ**) للدَّلالةِ على المُشَارَكَةِ، نحوَ: (تَخَاصَما وتَعَارَكَا)، أو: للدَّلالةِ على التَّكَلُّفِ، نحو: (تَجاهَلَ وتَكَاسَلَ وتَغَابَى)، أو: للدَّلالةِ على المطاوعةِ، وهو يطاوعُ (**فَاعَلَ**)، نحوَ: (بَاعَدْتُهُ فتَبَاعَدَ)، و(تَابَعْتُهُ فتَتَابَعَ).

(١٣) ويجيءُ بناءُ (**اسْتَفْعَلَ**)؛ للدَّلالةِ على الطلبِ، نحوَ: (اسْتَغْفَرْتُ اللهَ)، و(اسْتَوْهَبْتُهُ)، أو: للدَّلالةِ على التحوُّلِ من حالٍ إلى حالٍ، نحوَ: (اسْتَنْوَقَ الجملُ)، و(اسْتَنْسَرَ البغَاثُ)، و(اسْتَتْيَسَتِ الشاةُ)، و(اسْتَحْجَرَ الطينُ)، أو: للدَّلالةِ على المصادفةِ، نحو: (اسْتَكْرَمْتُهُ،

---

(١) (م) الفرق بين التكلف بصيغة (**تفعل**)، والتكلف بصيغة (**تفاعل**): أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إِلَيْهِ، والثاني يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إِلَيْهِ، وتأمل فِي لفظ (تكرم) تجد الفاعل الَّذِي يتكلف الكرم يحب أن يكون كريمًا، ثم تأمل فِي لفظ (**تغابى**) **أو** (**تجاهل**) **أو** (**تكاسل**) تجده لا يحب أن يكون غبيًّا أو جاهلًا أو كسولًا. وإنما هو يتصنع ذلك ويتظاهر به، ومن هنا: علم أنَّهُ لا يجوز ذلك أن تبني من الصفات المحمودة - على مثال (**تفاعل**) لمعنى التكلف، فلا تقول: (تكارم، ولا تشاجع)، كَمَا أنَّهُ لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة، عَلَى مثال: (تفعل) لمعنى التكلف؛ فلا تقول: (تجهل ولا تكسل) (م).

Black plate (1346,1)

واسْتَسْمَنْتُهُ، أو: لاختصارِ حكايةِ المركَّبِ نحو: (اسْتَرْجَعَ إذا قال: إنَّا للهِ وإنا إليه راجعونَ)، أو: لغيرِ ذلك مِنَ المعانِي.

(١٤) ويجيءُ بناءُ (**تَفَعْلَلَ**)؛ لمطاوعةِ بناءِ (**فَعْلَلَ**)؛ نحوَ: (دَحْرَجْتُ الكرةَ فَتَدَحْرَجَتْ)، و(بَعْثَرْتُ الحَبَّ فَتَبَعْثَرَ). دلالة بناء تفعلل

(١٥) ويجيءُ بناءُ (**افْعَنْلَلَ**)؛ لمطاوعةِ بناءِ (**فَعْلَلَ**) أيضًا، نحوَ: (حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحْرَنْجَمَتْ). دلالة بناء افعنلل

(١٦) ويجيءُ بناءُ (**افْعَلَلَّ**)؛ للدَّلالةِ على المبالغةِ، نحوَ: (اشْمَعَلَّ في مشيِهِ)، و(اشْمَأَزَّ، واطْمَأَنَّ، واقْشَعَرَّ). دلالة بناء افعللّ

❁ ❁ ❁

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الفصلُ الثالثُ

في وجودِ مضارعِ الفعلِ الثلاثيِّ

قد عرَفْتَ أنَّ الماضي الثلاثيَّ يجيءُ على ثلاثةِ أوجهٍ؛ لأنَّ عينَه إما مفتوحةً وإما مكسورةً وإما مضمومةً، واعلمْ أنَّ الماضي المفتوحَ العينِ يأتِي مضارعُه مكسورَ العينِ أو مضمومَها أو مفتوحَها، وأنَّ الماضي المكسورَ العينِ - يأتي مضارعُه مفتوحَ العينِ أو مكسورَها ولا يأتي مضمومَها، وأنَّ الماضي المضمومَ العينِ لا يأتي مضارعُه إلا مضمومَ العينِ أيضًا؛ فهذه ستَّةُ أوجهٍ ورَدَتْ مستعملةً بكثرةٍ في مضارعِ الفعلِ الثلاثيِّ، وبعضُها أكثرُ استعمالًا مِنْ بعضٍ.

(١) **الوجهُ الأوَّلُ: (فَعَلَ يَفْعِل)** بفتحِ عينِ الماضي، وكسرِ عينِ المضارعِ، ويجيءُ متعدِّيًا نحوَ: (ضَرَبَه يَضْرِبُه)، و(رَمَاه يَرْمِيه)، و(باعَه يَبِيعُه). ولازمًا نحو: (جلَسَ يجلِسُ)، وهو مقيسٌ مُطَّرِدٌ في واويِّ الفاءِ، نحوَ: (وَعَدَ يَعِدُ)، و(وَصَفَ يَصِفُ) و(وَجَبَ يَجِبُ)، وفي يائيِّ العينِ نحوَ: (جَاءَ يَجِيءُ)، و(فَاءَ يَفِيءُ)[1] و(بَاعَ يَبِيعُ)، و(مَانَ يَمِينُ)[2] وفِي يَائِيِّ اللامِ[3] نحوَ: (أَوَى يَأْوِي)، و(بَرَى يَبْرِي)، و(ثَوَى يَثْوِي)، و(جَرَى يَجْرِي)، وفي المُضَعَّفِ اللازمِ نحو: (تَبَّتْ يدُه تَتِبُّ)، و(رِثَ الحبلَ

(١) (م) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق: كان من باب فتح نحو: (وجأ يجأ) (م).

(٢) (م) مان يمين: كذب (م).

(٣) (م) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق، فإن وقعت عينه حرفًا من أحرف الحلق كان من باب فتح، نحو: (رعى يرعى)، و(سعى يسعى)، و(نأى ينأى)، و(نهى ينهى)، و(بأى يبأى) (م).

مس مضارع فعل يفعِل

يَرِثُ)، و(صَحَّ الأمرُ يَصِحُّ)، وهو مسموعٌ في غيرِ هذه الأنواعِ.

(٢) **الوجهُ الثاني: (فَعَل يَفْعُل)** بفتح عينِ الماضِي، وضمِّ عينِ المضارعِ، ويجيءُ متعدِيًّا نحوَ: (نَصَرَه يَنْصُرُه)، و(كَتَبَه يَكْتُبُه)، و(أَمَرَه يَأْمُرُه)، ويجيءُ لازمًا نحو: (قَعَدَ يَقْعُدُ)، و(خَرَجَ يَخْرُجُ)، وهو مقيسٌ مُطَّرِدٌ في واويِّ العينِ نحو: (بَاءَ يَبُوءُ)، و(جَابَ يَجُوبُ)، و(نَاءَ يَنُوءُ)، و(آبَ يَئُوبُ)، وفي واويِّ اللامِ نحوَ: (أَسَا يَأْسُو)، و(تَلَا يَتْلُو)، و(جَفَا يَجْفُو)، و(صَفَا يَصْفُو)، وفِي المضعَّفِ المتعدِّي نحوَ: (صَبَّ الماءَ يَصُبُّه)، و(عَبَّه يَعُبُّه)، و(حَثَّه يَحُثُّه)، و(مَجَّ الشرابَ يَمُجُّه)، وفي كلِّ فِعْلٍ قُصِدَ بِه الدَّلالةُ على أنَّ اثنينِ تَفَاخَرَا في أَمْرٍ، فغَلَبَ أحدُهما الآخَرَ فيه؛ سواءٌ أكانَ قَدْ سُمِعَ على غيرِ هذا الوجهِ أم لَمْ يُسْمَعْ - إلا أنْ يكونَ ذلك الفعلُ مِنْ أحدِ الأنواعِ الأربعةِ التي يجِبُ فيها كسرُ عينِ المضارعِ، وقد ذكَرْناها في الوجهِ السابقِ؛ فتقولُ: (تَضَارَبْنَا فضَرَبْتُهُ فَأَنَا أَضْرِبُهُ)، و(تَنَاصَرْنَا فنَصَرْتُه، فَأَنَا أَنْصُرُه).

(٣) **الوجهُ الثالثُ: (فَعَل يَفْعَلُ)**؛ بفتحِ عينِ الماضِي والمضارعِ جميعًا، ولم يجئْ هذا الوجهُ إلا حيثُ تكونُ عينُ الفعلِ أو لامُه حرفًا مِنْ أحرفِ الحلقِ الستَّةِ؛ التي هي: الهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والغينُ والخاءُ نحو: (فَتَحَ يَفْتَحُ)، و(بَدَأَ يَبْدَأُ)، و(بَهَتَهُ يَبْهَتُهُ)، وليس معنى ذلك: أنَّهُ كُلَّما كانَتِ العينُ أو اللامِ حرفًا مِنْ هذه الأحرفِ - كانَ الفعلُ على هذا الوجهِ.

ويجيءُ الفعلُ على هذا الوجهِ لازمًا نحوَ: (نَأَى يَنْأَى)، ومُتَعَدِّيًا نحوَ: (فَتَحَ يَفْتَحُ)، و(نَهَى يَنْهَى).

(٤) **الوجهُ الرابعُ: (فعِل يفعَل)**؛ بكسرِ عينِ الماضي، وفتحِ عينِ المضارعِ، وهذا هو الأصلُ من الوجهينِ اللذينِ يجيءُ عليهما مضارعُ الفعلِ الماضي المكسورِ العينِ؛ لأنَّهُ أخفُّ وأدلُّ على التصرُّفِ وأكثرُ مادَّةً، وكلُّ فِعْلٍ ماضٍ سمِعْتَه مكسورَ العينِ؛ فاعلَمْ أنَّ مضارعَه مفتوحُ

العينِ إلا خمسةَ عشرَ فعلًا مِنَ الواويِّ الفاءِ، فإنَّها وردَتْ مكسورةَ العينِ في الماضي والمضارعِ، وسَنَذْكُرُهَا في الوجهِ الخامسِ.

ويجيءُ الفعلُ على هذا الوجهِ لازمًا، نحو: (ظَفِرَ بحقِّه يَظْفَرُ)، ومتعدِّيًا نحوَ: (عَلِمَ الأمرَ يَعْلَمُه)، وفَهِمَ المسألةَ يَفْهَمُها.

(٥) **الوجهُ الخامسُ: (فعِل يفعِل)** بكسرِ عينِ الماضي والمضارعِ جميعًا؛ وهو شاذٌّ أو نادرٌ. ولم ينفردْ إلا في خمسةَ عشرَ فعلًا مِنَ المعتلِّ؛ وهي (وَرِثَ، ووَلِيَ، ووَرِعَ، ووَمِقَ، ووَفِقَ، ووَثِقَ، ووَرِيَ المخ، ووَجِدَ به، ووَعِقَ عليه، ووَرِكَ، ووَكِمَ، ووَقِهَ، ووَهِمَ، ووَعِمَ).

الخامس

(٦) **الوجهُ السادسُ: (فعُلَ يفعُل)**؛ بضمِّ عينِ الماضي والمضارعِ جميعًا، وقد عَرَفْتَ أنَّهُ لا يأتي إلا لازمًا، ولا يكونُ إلا دالًّا على وصفٍ خُلُقِيٍّ؛ أي: ذي مُكْثٍ.

السادس

ولك أنْ تنقِلَ إلى هذا البناءَ كلَّ فعِلٍ أرَدْتَ الدَّلالةَ على أنَّهُ صارَ كالغريزةِ، أو: أرَدْتَ التعجُّبَ منه أو التمدُّحَ به، ومِنْ أمثِلةِ هذا الوجهِ: (حَسُنَ يَحْسَنُ)، و(كَرُمَ يَكْرُمُ)، و(رَفِهَ يَرْفُهُ).

❀ ❀ ❀

Black plate (1352,1)

في الصحيحِ والمعتلِّ وأقسامِهما، وأحكامِ كلِّ قسمٍ

ينقسِمُ الفعلُ إلى صحيحٍ ومعتلٍّ:

فالصحيحُ: ما خلَتْ حروفُه الأصولُ مِنْ أحرفِ العلَّةِ الثلاثةِ؛ وهي الألِفُ والواوُ والياءُ.

والمعتلُّ: ما كانَ في أصولِه حرفٌ منها أو أكثرُ.

والصحيحُ ثلاثةُ أقسامٍ: سالمٍ، ومهموزٍ، ومضعَّفٍ.

فالسالمُ: ما ليس في أصولِه هَمْزٌ ولا حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ؛ بعدَ خُلُوِّه مِنْ أحرفِ العلَّةِ، نحو: (ضَرَبَ ونَصَر وفَتَحَ وفَهِمَ وحَسِبَ وكَرُمَ).

والمهموزُ: ما كانَ أحدُ أصولِه هَمْزًا نحوَ: (أَخَذَ وأَكَلَ وسَأَلَ ودَأَبَ وقَرَأَ وبَدَأَ).

والمُضَعَّفُ، نوعانِ: مُضَعَّفُ الثلاثيِّ، ومُضَعَّفُ الرباعيِّ.

فأمَّا **مضعَّفُ الثلاثيِّ**: فهو ما كانَتْ عينُه ولامُه مِنْ جِنْسٍ واحدٍ، نحو: (عَضَّ وشَذَّ ومَدَّ).

وأما **مُضَعَّفُ الرباعيِّ**: فهو ما كانَتْ فاؤُه ولامُهُ الأُوْلَى مِنْ جنسٍ، وعينُه ولامُه الثانيةُ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ نحوَ: (زَلْزَلَ ووَسْوَسَ وشَأْشَأَ).

والمعتلُّ خمسةُ أقسامٍ: (مثالٍ وأجوفٍ وناقصٍ ولفيفٍ مفروقٍ ولفيفٍ مقرونٍ).

فالمثالُ: ما كانتْ فاؤُه حرفَ عِلَّةٍ نحوَ: (وَعَدَ ووَرِثَ ويَنَعَ ويَسَرَ).

والأجوفُ: ما كانت عينُه حرفَ علَّةٍ نحوَ: (قَالَ وبَاعَ وهَابَ وخَافَ).

والناقصُ: ما كانت لامُه حرفَ علَّةٍ نحو: (رَضِيَ وسَرِوَ ونَهَى).

واللفيفُ المفروقُ: ما كانَتْ فاؤُه ولامَه حَرْفَيْ عِلَّةٍ نحوَ: (وَفَى ووَعَى ووَقَى).

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

Black plate (1353,1)

اللفيف المقرون ١

واللفيفُ المقرونُ: ما كانَتْ عينُه ولامُه حرفيْ علَّةٍ نحو: (طَوَى وهَوَى وحَيِيَ).

والكلامُ على أنواعِ الصحيحِ والمعتلِّ تفصيلًا؛ يقَعُ في ثمانيةِ فصولٍ:

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

Black plate (1354,1)

الفصلِ الأولُ

في السالمِ وأحكامِه

وهو كما سبقَتْ الإشارةُ إليه: ما سلمت حروفُه الأصليَّةُ؛ مِنَ الهمزِ والتضعيفِ وحروفِ العلَّةِ.

وقولُنا: (حروفُه الأصليَّةُ)؛ للإشارةِ إلى أنَّه لا يضُرُّ اشتمالُه على حرفٍ زائدٍ: مِنْ همزةٍ، أو حرفِ علَّةٍ، أو غيرِ ذلك، وعلى هذا: فنحوُ: (أَكْرَمَ وأَسْلَمَ وأَنْعَمَ) - يُسَمَّى سالمًا، وإنْ كانَتْ فيه الهمزةُ؛ لأنها لا تقابلُ فاءَه أو عينَه أو لامَه، وإنما هي حرفٌ زائدٌ، وكذا نحو: (قَاتَلَ ونَاصَرَ وشَارَكَ)، ونحو: (بَيْطَرَ وَشَرْيَفَ ورَوْدَنَ وهَوْجَلَ) - يُسَمَّى سالمًا، وإنْ اشتملَ على الألفِ أو الواوِ أو الياءِ؛ لأنهنَّ لسنَ في مقابلةِ واحدٍ من أصولِ الكلمةِ، وإنما هُنَّ أحرفٌ زائدةٌ، وكذا نحو: (اعْلَوَّطَ واهْبَيَّخَ) - يسمَّى سالمًا، وإن كان فيه حرفان مِنْ جنسٍ واحدٍ؛ لأنَّ أحدَهما ليس في مقابلِ أصلٍ وإنما هما زائدانِ.

وحُكْمُ السالم بجميعِ فروعِه: أنه لا يُحْذَفُ منه شيءٌ عندَ اتصالِ الضمائرِ أو نحوِها[١] به، ولا عندَ اشتقاقِ غيرِ الماضي، لكنْ يجِبُ أن تَلْحَقَ به تاءُ التأنيثِ، إذا كان الفاعلُ مؤنثًا[٢]. ويجِبُ تسكينُ آخِرِه إذا اتصلَّ به ضميرُ رفعٍ متحرِّكٍ[٣]، أما إذا اتصلَ به ضميرُ رفعٍ ساكنٍ: فإن

---

(١) (م) كتاء التأنيث (م).

(٢) (م) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو) (م).

(٣) (م) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات في الكلمة الواحدة أو مَا يشابهها، ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب - لم يسكن آخر الفعل للاتصال به، نحو: (ضربني، وضربك، وضربه)؛ إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (1355,1)

كانَ ألفًا فُتِحَ آخِرُ الفعلِ إن لم يكنْ مفتوحًا نحو: (يَضْرِبَانِ ويَنْصُرَانِ واضْرِبَا وانْصُرَا)[١]، وإن كانَ آخرُ الفعلِ مفتوحًا بَقِيَ ذلك الفتحُ، نحو: (ضَرَبَا ونَصَرَا)، وإنْ كانَ الضميرُ واوًا ضُمَّ له آخرُ الفعلِ، نحوَ: (ضَرَبُوا ونَصَرُوا ويضْرِبُونَ ويَنْصِرُونَ واضْرِبُوا وانْصُرُوا)، وإنْ كانَ الضميرُ ياءً كُسِرَ له آخرُ الفعلِ[٢]، نحوَ: (تَضْرِبِينَ وتَنْصُرِينَ واضْرِبِي وانْصُرِي)، وإنما يُفْتَحُ آخِرُه: أو يُضَمُّ أو يُكْسَرُ لمناسبةِ أحرفِ الضمائرِ.

ويجِبُ أن تقارنَ صيغُ جميعِ أنواعِ الأفعالِ عندَ إسنادِها إلى الضمائرِ بصيغِ هذا النوعِ، فكلُّ تغييرٍ يكونُ في أحدِ الأنواعِ ـ فلا بدَّ أنْ يكونَ له سببٌ اقْتَضَاهُ، وسَنَذْكُرُ معَ كلِّ نوعٍ ما يحدُثُ فيه من التغيُّراتِ وأسبابِها ـ إنْ شاءَ اللهُ.

❀ ❀ ❀

(١) (م) ومن العلماء من يذهب إِلَى أن الفتحة التي كانت في (ضرب ونصر)؛ قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في (ضربا ونصرا)، وعلى المذهب الَّذِي ذكرناه في الأصل يقال في (ضربا): مبني عَلَى الفتح لا محل له من الإعراب، وَعَلَى المذهب الآخر: يقال في (ضربا): مبني عَلَى فتح مقدر عَلَى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الفتحة في (ضربا) عَلَى الأول فتحة البناء، وَعَلَى الثاني: هي فتحة اجتلبت لمناسبة الألف، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ فافهم ذلك (م).

(٢) (م) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلًا، نحو: (اضربي) وراعيت أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم ـ نحو: (ضربني ونصرني)؛ تحرزًا عن كسر آخر الفعل، لكون ياء المتكلم مفعولًا ـ علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة، فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة: كأنها وقعت حشوًا، ككسرة اللام في (علم)، وكسرة الراء فِي (يضرب) وفي (اضرب)، بخلاف ما قبل ياء المتكلم؛ فإنها لما كانت مفعولًا ـ كانت منفصلة حقيقة وحكمًا، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الفصلُ الثاني

في المضعَّفِ وأحكامِه

هو ـ كما علمْتَ ـ نوعانِ: مضعَّفُ الرباعيِ، ومضعَّفُ الثلاثيِّ.

فأما **مضعَّفُ الرباعيِّ**: فهو الذي تكونُ فاؤُه ولامُه الأولى مِنْ جنسٍ وعينُه ولامُه الثانيةُ من جنسٍ آخرَ[1] نحو: (زَلْزَلَ ودَمْدَمَ وعَسْعَسَ)؛ ويُسَمَّى مطابِقًا أيضًا، ولعدمِ تجاوزِ الحرفينِ المتجانسينِ فيه كانَ مثلَ السالمِ في جميعِ أحكامِه، فلا حاجةَ بنا إلى ذِكْرِ شيءٍ عنه، بعدَ أنْ فَصَّلْنَا لكَ أحكامَ السالمِ في الفصلِ السابقِ.

وأما **مضعَّفُ الثلاثيِّ**: ويقالُ له: (الأصمُّ) أيضًا ـ فهو ما كانَتْ عينُه ولامُهُ مِنْ جِنْسٍ واحدٍ.

وقولُنا: **(عينُه ولامُه)** ـ يخرُجُ به ما كانَ فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، ولكنْ ليسَ أحدُهما في مقابلِ العينِ، والآخرُ في مقابلِ اللامِ نحوَ: (اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ)؛ فإن هذه الواوَ المشدَّدةَ لا تقابلُ العينَ ولا اللامَ؛ بل هي زائدةٌ، وكذلك يخرُجُ بهذه العبارةِ ما كان فيه حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، وأحدُهما في مقابلِ العينِ والثاني؛ ليسَ في مقابلِ اللامِ نحو: (قَطَّعَ وذَهَّبَ)؛ فإنَّ الحرفَ الثانيَ من الحرفينِ المتجانسينِ في هذين المثالينِ وأشباهِهما ـ ليس مقابلًا للامِ الكلمةِ، وإنما هو تكريرٌ لعينِها، وكذلك ما كانَ أحدُ الحرفينِ المتجانسينِ في مقابلِ اللامِ، والآخرُ ليسَ في مقابلِ العينِ، نحو: (احْمَرَّ واحْمَارَّ[2])،

---

(١) (م) يؤخذ هَذَا النوع من أسماء الأصوات كثيرا بتكرير الصوت، نحو: (سأسأ وشأشأ، وصرص، وبأبأ وهأهأ وقهقه وبسبس).

(٢) (م) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحًا، وإن جرت عليهما أحكامه؛ من =

ونحوَ: (اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ)؛ فإنَّ أحدَ الحرفينِ المتجانسينِ في هذه المُثُلِ ونحوِها ـ ليسَ في مقابلةِ العينِ؛ بل هو تكريرٌ للَامِ الكلمةِ.

والمثالُ الذي ينطبِقُ عليه التعريفُ قولُك: (مَدَّ وشَدَّ وامْتَدَّ واشْتَدَّ واسْتَمَدَّ واسْتَمَرَّ)(١).

ولم يجئْ المضاعَفُ من بابيْ (فَتَحَ يَفْتَحُ) و(حَسَبَ يَحْسَبُ) ـ بفتحِ العينِ في الماضي والمضارعِ أو كسرِها فيهما ـ أصالةً، كما لمْ يجئْ مِنْ بابِ (كَرُمَ يَكْرُمُ) ـ بضمِّ العينِ فيهما، إلا في ألفاظٍ قليلةٍ منها: (لَبُبْتَ وفَكُكْتَ)(٢)؛ أي: صِرْتَ ذا لُبٍّ وفَكَّةٍ، وإنما يجيءُ مِنْ ثلاثةِ الأبوابِ الباقيةِ نحوَ: (شذَّ يَشِذُّ وشَدَّ يَشُدُّ وظَلَّ يَظَلُّ).

حكمُ ماضيهِ:

إذا أُسْنِدَ إلى اسمِ ظاهرٍ أو ضميرٍ مستترٍ أو ضميرِ رفْعٍ متَّصلٍ ساكنٍ، وذلك: ألفُ الاثنينِ، وواوُ الجماعةِ، أو اتَّصلَتْ به تاءُ التأنيثِ، وَجَبَ فيه الإدغامُ تقولُ: (مَدَّ عَلِيٌّ، وخَفَّ محمودٌ)، و(مَلَّ خالدٌ)، وتقولُ: (المحمدانِ مَدَّا وخَفَّا ومَلَّا)، وتقولُ: (البَكْرُونَ مَدُّوا وخَفُّوا ومَلُّوا)، وتقولُ: (مَلَّتْ فاطمةُ وخَفَّتْ ومَدَّتْ).

فإنِ اتصلَ به ضميرُ رفْعٍ متحرِّكٍ، وذلك تاءُ الفاعلِ ونا ونونُ النسوةِ ـ وَجَبَ فيه فَكُّ الإدغامِ تقولُ(٣): (مَدَدْتُ، وخَفَفْتُ، ومَلِلْتُ، ومَدَدْنَا، وخَفَفْنَا، ومَلِلْنَا، ومَدَدْنَا، وخَفَفْنَ، ومَلِلْنَ).

= حيث الإدغام والفك، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين فِي آخر لفظ الفعل (م).

(١) (م) ومن هنا تعلم: أنَّهُ لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان فِي مقابل العين واللام (م).

(٢) (م) ومن ذلك أيضًا قولهم: (عززت الناقة تعزز) ـ من باب (كرم): إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغمًا ومفكوكًا، والأصل هو الإدغام (م).

(٣) (م) ومن العرب من يبقي الإدغام ـ كَما لو أسند إِلَى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة (م).

أ- حكم الماضي المسند للضمير المتحرك مكسور العين

ثم إنْ كانَ ذلك الماضي المُسْنَدُ للضميرِ المتحرِّكِ مكسورَ العينِ نحو: (ظَلَّ ومَلَّ)[1] ـ جازَ فيه **ثلاثةُ أوجهٍ**:

الأولُ: بقاؤُه على حالِه الذي ذكَرْناه، وهذه لغةُ أكثرِ العربِ.

الثاني: حَذْفُ عينِه ـ مع بقاءِ حركةِ الفاءِ على حالِها وهي الفتحةُ، فتقولُ: (ظَلْتُ ومَلْتُ)، وهذه لغةُ بني عامرٍ، وعليها جاءَ قولُه تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ۝٦٥﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقولُه؛ جلَّتْ كلمتُه: ﴿ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٨][2].

الثالثُ: حَذْفُ العينِ بعدَ نقْلِ كسرتِها إلى الفاءِ، تقول: (ظِلْتُ ومِلْتُ). وهذه لغةُ بعضِ أهلِ الحجازِ.

حُكْمُ مضارعِهِ:

إذا أُسْنِدَ إلى ضميرٍ بارزٍ ساكنٍ، وذلك: أَلِفُ الاثنينِ، وواوُ الجماعةِ، وياءُ المؤنثةِ المخاطبةِ؛ مجزومًا كان أو غيرَ مجزومٍ، أو: أُسْنِدَ إلى اسم ظاهرٍ، أو ضميرٍ مستَتِرٍ ـ ولم يكنْ مجزومًا: وَجَبَ فيه الإدغامُ، تقولُ: (المحمدان يَمُدَّانِ)، و(يخِفَّانِ)، و(يَمَلَّانِ)، و(لن يَمُدَّا، ولن يَخِفَّا، ولن يَمَلَّا ولم يَمُدَّا، ولم يَخِفَّا ولم يَمَلَّا)، وتقول: (المحمدون يَمُدُّونَ، ويخَفُّونَ ويمَلُّونَ، ولن يَمَلُّوا، ولم يَمُدُّوا). وتقولُ: (أَنْتِ تَمَلِّينَ يَا زينبُ، ولن تَمَلِّي، ولم تَمَلِّي)، وكذلك تقول: (يَمَلُّ زيدٌ، ولن يَمَلَّ، ومحمدٌ يَمَلُّ ولن يَمَلَّ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿سَنَشُدُّ

(١) (م) أصلهما: (ظلل، وملل)، بوزن (علم) (م).

(٢) (م) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فظلت بمرأى شائق وبمسمع ... ألا حبذا مرأى هناك ومسمع

وقوله أيضًا:

ظلت فيها ذات يوم واقفًا ... أسأل المنزل هل فيه خبر؟

وقد جمع عمر ـ أيضًا ـ بين الإتمام والحذف في بيت واحد، وهو قوله:

وما مللت ولكن زاد حبكم ... وما ذكرتك إلا ظلت كالسدر (م)

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وقال: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ١٨]، وفي الحديث: «لن يَمَلَّ اللهُ حتى تَمَلُّوا» [البخاري: ٤٣]، فإنْ أُسْنِدَ إلى ضميرٍ بارزٍ متحرِّكٍ، وذلك نونُ النسوةِ - وَجَبَ فَكُّ الإدغامِ تقولُ: (النساءُ يَمْلَلْنَ ويَشْدُدْنَ ويَخْفِفْنَ). وإنْ كانَ مسندًا إلى الاسمِ الظاهرِ أو الضميرِ المستترِ، وكان مجزومًا - جاز فيه الإدغامُ والفكُّ، تقولُ: (لم يَشُدَّ ولم يَمَلَّ ولم يَخِفَّ)، وتقولُ: (لم يَشْدُدْ ولم يَمْلَلْ ولم يَخْفِفْ)، والفكُّ أكثرُ استعمالًا، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾ [طه: ٨١]، وقال: (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ ﴿﴾) [المدثر: ٦]، وقال: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ... فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

حُكْمُ أَمْرِهِ:

إذا أُسْنِدَ إلى ضميرٍ ساكنٍ - وَجَبَ فيه الإدغامُ نحوَ: (مُدَّا ومُدُّوا ومُدِّي)، وإذا أَسْنِدَ إلى ضميرٍ متحرِّكٍ - وهو: نونُ النسوةِ وَجبَ فيه الفكُّ - نحوَ: (امْدُدْنَ)، وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المستترِ - جازَ فيه الأمرانِ: الإدغامُ والفكُّ، والفكُّ أكثرُ استعمالًا؛ وهو لغةُ أهلِ الحجازِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩].

وسائرُ العربِ على الإدغامِ، ولكنَّهُمُ اختلفُوا في تحريكِ الآخرِ:

فلغةُ أهلِ نجدٍ فتحُه؛ قصدًا إلى التخفيفِ؛ ولأنَّ الفتحَ أخو السكونِ المنقولِ عنه، وتشبيهًا له بنحوِ: (أيْنَ وكيْفَ)؛ مما بُنِيَ على الفتحِ، وقبلَه حرفٌ ساكنٌ فهم يقولُون: (غُضَّ وَظَلَّ وَخَفَّ)(١).

---

(١) (م) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الَّذي من باب (علم يعلم)، نحو: (ظل ومل) - يلزم فيه فك الإدغام، فتقول: (اظلل، واملل). ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي، ومنهم من أنكر ذلك، وقال: إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن، والفاء محركة فِي المضارع، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه، فلم يكن هناك حاجة إِلَى الألف (م).

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

ولغةُ بني أسدٍ: كلغةِ أهلِ نجدٍ، إلا أنْ يقَعَ بعدَ الفعلِ حرفٌ ساكنٌ، فإن وقَع بعده ساكنٌ - كسروا آخِرَ الفعل فِيقولُون: (غُضِّ طَرْفَكَ) و(غُضِّ الطَّرْفَ).

ولغةُ بني كعبٍ الكسرُ مطلقًا، فيقولُون: (غُضِّ طَرْفَكَ)، و(غُضِّ الطَّرْفَ).

ومِنَ العربِ مَنْ يحرِّكِ الآخرَ بحركةِ الأوَّلِ؛ فيقولُون: (غُضُّ وخِفَّ وظَلَّ).

والضابطُ في وجوبِ الإدغامِ أو الفكِ أو جوازِهما في الأنواعِ الثلاثةِ - أن تقولَ:

ضوابط الإدغام والفك وجوبًا وجوازًا

(١) كلُّ موضعٍ يكونُ فيه مكانُ المثلينِ مِنَ السالم حرفانِ متحرِّكانِ - يجِبُ فيه الإدغامُ، ألا تَرَى أنَّ (مَدَّ) في قولِك: (مَدَّ عليٌّ، والمحمدانِ مَدَّا) - تقابلُ الدالُ الأولى صادَ (نَصَرَ ونَصَرَا)، وتقابلُ الدالُ الثانيةُ الراءَ - وهما متحرِّكانِ.

(٢) وكلُّ موضعٍ يكونُ فيه مكانُ ثاني المِثْلَيْنِ مِنَ السالم حرفٌ ساكنٌ؛ لعلَّةِ الاتصالِ بالضميرِ المتحرِّكِ يجِبُ فيه الفكُّ ألا ترى أنَّ (مدَّ) - في قولك: (مددت ومَدَدْنَ)، وكذلك (يمُدُّ ومَدَّ) - في قولك: (يَمْدُدْنَ وامْدُدْنَ) تقابلُ الدالُ الأولى فيهن الصادَ في (نَصَرْتُ ونَصَرْنَ ويَنْصُرْنَ وانْصُرْنَ)؛ وهي متحرِّكةٌ، وتقابلُ الدالُ الثانيةُ فيهنَّ الراءَ - وهي ساكنةٌ.

(٣) وكلُّ موضعٍ يكونُ فيه ثاني المِثْلَيْنِ مِنَ السالم حرفٌ ساكنٌ لغيرِ العلَّةِ المذكورةِ - يجُوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ؛ ألا ترى أنَّ الدالَ الأولى في نحو: (لم يَمْدُدْ وامْدُدْ) تقابلُ الصادَ في نحوِ: (لم يَنْصُرْ وانْصُرْ)، وأنَّ الدالَ الثانيةَ تقابلُ الراءُ؛ وهي ساكنةٌ لغيرِ الاتصالِ بالضميرِ المتحرِّكِ[١].

وهذا الضابطُ مطَّرِدٌ في جميعِ ما ذكَرْنا.

---

(١) (م) لأن السكون في (لم يمدد) ونحوه للجزم، والسكون في (امدد) ونحوه للبناء (م).

الفصلُ الثالثُ

في المهموزِ، وأحكامِه

تعريف المهموز

وهو ـ كما يُعْلَمُ مما سبقَ ـ ما كانَ في مقابلةِ فائِه أو عينِه أو لامِهِ هَمْزٌ.

أنواعه مهموز الفاء

فأما مهموزُ الفاءِ[١]: فيجيءُ على مثالِ **(نصرَ يَنْصُرُ)**، نحو: (أَخَذَ يَأْخُذُ، وأَمَرَ يَأْمُرُ، وأَجَرَ يَأْجُرُ، وأَكَلَ يَأْكُلُ)، وعلى مثالِ: **(ضَرَبَ يَضْرِبُ)**، نحو: (أَدَبَ يَأْدِبُ[٢]، وأَبَرَ النخلَ يَأْبِرُهُ[٣]، وأَفَرَ يَأْفِرُ[٤]، وأَسَرَ يَأْسِرُ)، وعلى مثال: **(فَتَحَ يَفْتَحُ)**، ونحو: (أَهَبَ يَأْهَبُ[٥] وأَلَهَ يَأْلَهُ)[٦]، وعلى مثالِ: **(عَلِمَ يَعْلَمُ)**، نحو: (أَرِجَ يَأْرَجُ، وأَشِرَ يَأْشَرُ، وأَزِبَتِ الإبلُ تَأْزَبُ[٧]، وَأَشِحَ يَأْشَحُ)[٨] وعلى مثالِ: **(حَسُنَ يَحْسُنُ)**، نحو: (أَسُلَ يَأْسُلُ)[٩].

أبواب مهموز العين

وأما الصحيحُ مِنْ مهموزِ العينِ: فيجيءُ على مثالِ: **(فَتَحَ يَفْتَحُ)**[١٠]،

---

(١) (م) وقد يخص هَذَا النوع باسم (المقطوع)؛ لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها (م).

(٢) (م) أدب فهو آدب: دعا إِلَى طعام، وأما أدُب ـ بمعنى ظرف وحسن تناوله ـ فهو أديب، فإنه من باب كرم يكرم (م).

(٣) (م) أبر النخل والزرع: أصلحه، وقد جاء من باب نصر أيضًا (م).

(٤) (م) أفر: عدا، ووثب (م). (٥) (م) أهب: استعد (م).

(٦) (م) أله: عبد، وأجار، وجاء من باب فرح، بمعنى تحير (م).

(٧) (م) أزبت الإبل: لم تجتر (م).

(٨) (م) أشح ـ من باب فرح ـ غضب (م).

(٩) (م) يقال: رجل أسيل الخد؛ أي: لين الخد طويله (م).

(١٠) (م) ويجيء عَلَى مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرًا، نحو: وأل يئل، ووأى يئي (م). =

نحو: (رَأَسَ يَرْأَسُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، ودَأَبَ يَدْأَبُ ورَأَبَ الصَّدْعَ يَرْأَبُهُ)، وعلى مثالِ: **(عَلِمَ يَعْلَمُ)**، نحو: (يَئِسَ يَيْأَسُ، وسَئِمَ يَسْأَمُ، ورَئِمَ يَرْأَمُ، وبَئِسَ يَبْأَسُ)، وعلى مثالِ: **(حَسُنَ يَحْسُنُ)**، نحو: (لَؤُمَ يَلْؤُمُ).

وأما مهموزُ اللامِ: فيجيءُ على مثالِ **(ضَرَبَ يَضْرِبُ)**، نحو: (هَنَأَهُ الطعامُ يَهْنِئُهُ)[1]، وعلى مثالِ فَتَحَ يَفْتَحُ، نحوَ: (سَبَأَ يَسْبَأُ، وخَتَأَه يَخْتَؤُه، وخَجَأَهُ يَخْجَؤُه، وخَسَأَهُ يَخْسَؤُهُ، وحَكَأَ العُقْدَةَ يَحْكَؤُهَا، ورَدَأَهُ يَرْدَؤُه)[2]، وعلى مثالِ: **(عَلِمَ يَعْلَمُ)** نحو: (صَدِيءَ يَصْدَأُ، وخَطِئَ يَخْطَأُ، ورَزِيءَ يَرْزَأُ، وجَبِئَ يَجْبَأُ)[3]، وعلى مثالِ: (حَسُنَ يَحْسُنُ)، نحو: (بَطُؤَ يَبْطُؤُ، وجَرُؤَ يَجْرُؤُ، ودَنُؤَ يَدْنُؤُ، وعلى مثالِ: نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤ)[4].

حُكْمُهُ:

حُكْمُ المهموزِ بجميعِ أنواعِه كَحُكْمِ السالمِ:

لا يُحْذَفُ منه شيءٌ عندَ الاتصالِ بالضمائرِ ونحوِها، ولا عندَ اشتقاقِ صيغةِ غيرِ الماضي منه؛ إلا كلماتٌ محصورةٌ قد كَثُرَ دورانُها في كلامِهم، فَحَذَفُوا همْزتُها قصدًا إلى التخفيفِ، وهِيَ:

أولًا: (أَخَذَ وأَكَلَ)، حَذَفُوا هَمْزَتَهما من صيغةِ الأمرِ، ثم حذفُوا همزةَ الوصلِ، فقالُوا: (خُذْ وَكُلْ)؛ وهم يلتزمُونَ حَذْفَ الهمزةِ عندَ وقوعِ الكلمةِ ابتداءً.

ويكثرُ حذفُها إذا كانَتْ مسبوقةً بشيءٍ، ولكنَّهُ غيرُ مُلْتَزَمٍ التزامَه في الابتداءِ.

---

(١) (م) وقد جاء هَذَا الفعل من بابي نصر وفتح. ويجيء عَلَى هَذَا المثال كثير من المعتل نحو: جاء يجيء، وقاء يقيء، وفاء يفيء (م).

(٢) (م) ردأه به: جعله ردءًا له وقوة وعمادًا (م).

(٣) (م) جبئ: ارتدع، وكره وخرج، وتوارى، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح (م).

(٤) (م) ويجيء مثال نصر من مهموز اللام فِي المعتل الأجوف كثيرًا، نحو: باء يبوء، وساءه يسوؤه وناء ينوء (م).

أبواب مهموز اللام

قالَ اللهُ تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ [البقرة: ٦٣]، وقالَ سبحانَه: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٣١].

فأما في المضارعِ: فلم يحذِفُوا الهمزةَ منهما؛ بل أَبْقَوْهَا على قياسِ نظائرِهما، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال جلَّ شأنُه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

ثانيًا: (أَمَرَ وسَأَلَ)، حَذَفُوا هَمْزَتَهما مِنْ صيغةِ الأمرِ أيضًا، ثم حَذَفُوا هَمْزَةَ الوصلِ؛ استغناءً عنها، فقالُوا: (مُرْ، وسَلْ)؛ إلَّا أنَّهم لا يلتزمُون هذا الحذفَ ـ إلا عندَ الابتداءِ بالكلمةِ، فإنْ كانتْ مسبوقةً بشيءٍ؛ كحرفِ العطفِ ـ لم يلتزمُوا حذفَها؛ بل الأكثرُ استعمالًا عندَهم في هاتينِ الكلمتينِ حينئذٍ إعادةُ الهمزةِ التي هي الفاءُ أو العينِ إليهما؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: ٢١١]، وقال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٧٢]، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢].

فأمَّا في صيغةِ المضارعِ: فإنَّها لا تُحذَفُ، قال اللهُ تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١]؛ فوزنُ (مُرْ وخُذْ وكُلْ): (عُلْ، ووزْنُ سَلْ): (فَلْ).

ثالثًا: (رَأَى) حَذَفُوا هَمْزَةَ الكلمةِ في صيغتَي المضارعِ والأمرِ، بعدَ نقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاءِ فقالُوا: (يَرَى، وَرَهْ)، قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق: ١٤].

فوَزْنُ (يَرَى): يَفَلُ، ووَزْنُ (رَهْ): (فَهْ).

رابعًا: أَرَى حَذَفُوا هَمْزَةَ الكلمةِ وهي عينُها في جميعِ صيغِه

الماضي والمضارعِ والأمرِ وسائرِ المشتقَّاتِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وقال: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

فوزنُ (أَرَى): (أَفَلَ)، ووزن (يُرِي): يُفِلُ)، ووَزْنُ (أَرِ): (أَفِ).

تنبيهٌ:

إذا كانَ الفعلُ المهموزُ اللامِ على فَعَلَ، نحوَ: (قَرَأَ ونَشَأَ وبَدَأَ)، ثم أُسْنِدَ للضميرِ المتحرِّكِ: فعامَّةُ العربِ على تحقيقِ الهمزةِ، فتقولُ: (قَرَأْتُ ونَشَأْتُ وبَدَأْتُ). وحَكَى سيبويهِ ـ عن أبي زيدٍ: أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يخفِّفُ الهمزةَ فيقولُ: (قَرَيْتُ ونَشَيْتُ وبَدَيْتُ، ومَلَيْتُ الإناءَ، وخَبَيْتُ المَتَاعَ)، وذَكَرَ أَنَّهُمْ يقُولُونَ في مضارِعِه: (أَقْرَا وأَخْبَا وأَنْشَا)؛ بالتخفيفِ أيضًا.

فعلَى هذا: لوْ دخلَ على المضارعِ جازمٌ، فإن كانَ التخفيفُ بعدَ دخولِ الجازمِ ـ كانَ التخفيفُ قياسيًّا، ولم تُحْذَفِ الألفُ لاستيفاءِ الجازمِ حظّه قَبلَ التخفيفِ، تقولُ: (لم أَقْرَا، ولَمْ أَبْدَا، ولَمْ أَنْشَا). وإنِ كانَ التخفيفُ قبلَ دخولِ الجازمِ: كانَ التخفيفُ غيرَ قياسيٍّ. ومعَ هذا لم يلزَمْكَ: أن تحذفَ هذه الألفَ عندَ دخولِ الجازمِ ـ كما تصنعُ في الناقصِ؛ بل يجوزُ لك أن تحذفَها، كما يجوزُ لك أن تبقيَها، فتقولُ: (لم أَقْرَ، ولم أَبْدَ، ولم أَنْشَ)، وتقولُ: (لم أَقْرَا، ولم أَبْدَا، ولم أَنْشَا)، وهو الأكثرُ.

وقد يخفَّفُ مهموزُ العينِ، نحوَ: (سَأَلَ)، فيقالُ فيه: (سَالَ)، وفي مضارِعِه: (يَسَالُ)، وفي أمرِه (سَلْ)[1].

---

(١) (م) وَعَلَى هَذَا لا يكون حذف العين من أمر (سأل) شاذًّا في القياس ـ كَمَا ذكرنا آنفًا؛ بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين: كالحذف في (خف، ونم)، وأصل (سل) عَلَى هذا: (اسأل)، نقلت حركة الهمزة إِلَى الساكن قبلها، ثم =

وقد جاءَ على هذا قولُ الشاعرِ[1]:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالُوا وَمَا صَدَقُوا

= خففت الهمزة، واستغنى عن همزة الوصل، فصار (سال) فحذفت العين تخلصًا من التقاء الساكنين. ويذهب بعض العلماء إِلَى التزام هَذَا التقدير فِي هذه الكلمة. قال أبو رجاء: ويلزمه أن يكون (سل) بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم، مع أن العلماء ذكروا أن النطق بِهِ محذوف الهمزة لغة عامة العرب (م).

(١) هو: حسان بن ثابت، والبيت من «شواهد سيبويه» (٣/٤٦٨). قال شارحه السيرافي (٤/٢٠٧): «ولقائل أن يقول: (سالت) لغة في (سألت) قائمة بنفسها فما وجه استشهاده بهذا؟ فالجواب: أن هذا الشاعر من لغته الهمز في (سألت)، وإنما أبدل في هذا الموضع فاعرفه».

Black plate (1366,1)

الفصلُ الرابعُ

في المثالِ، وأحكامِه

تعريف المثال

وهو ـ كما علمْتَ مما تقدَّمَ ـ ما كانَتْ فاؤُه حرفَ علَّةٍ[1]، وتكونُ فاؤُه واوًا أو ياءً، ولا يمكِنُ أن تكونَ ألفًا[2]، كما لا يمكِنُ إعلالُ واوِه أو يائِه.

أبواب المثال الواوي

فأما **المثالُ الواويُّ**: فيجيءُ على خمسةِ أوجهٍ:

الأولُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (وَبِئَ، ووَجِعَ، ووَجِلَ، ووَحِلَ، ووَحِمَتْ، ووَذِرَ، ووَسِخَ ووَسِعَ، ووَسِنَ، ووَصِبَ، ووَضِرَ، ووَطِفَ، ووَطِئَ، ووَغِرَ، ووَقِرَتْ أذنُه، ووَكِعَ، ووَلِعَ، ووَلِهَ، ووَهِلَ).

الثاني: (كَرُمَ يَكْرُمُ)، نحو: (وَثُرَ، ووَثُقَ، ووَجُزَ، ووَجُهَ، ووَخُمَ، ووَضُؤَ، ووَقُحَ).

الثالثُ: مثالُ: (نَفَعَ يَنْفَعُ)، نحوَ: (وَجَأَ، ووَدَعَ، ووَزَعَ، ووَقَعَ، ووَهَبَ، ووَضَعَ، ووَلَغَ).

الرابع: مثال: (حَسِبَ يَحْسِبُ)، نحو: (وَرِثَ، ووَرِعَ، ووَرِمَ، ووَفِقَ، ووَلِغَ).

الخامس: مثال: (ضَرِبَ يَضْرِبُ)، نحو: (وَعِدَ، ووَثِبَ، ووَجِبَ).

---

(١) (م) إنما سمي (مثالًا)؛ لأن ماضيه مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال، أو: لأن أمره مثل الأجوف، وقد يقال له: (المعتل) بالإطلاق (م).

(٢) (م) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يقع ابتداء؛ بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاء، أما الألف فإنها تقع وسطًا وآخرًا ـ وإن لم تكن أصلية، نحو: (قال وباع وخاف ورمى وغزا) (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ولم يجئْ مِنَ الواويِّ على مثالِ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)؛ إلا كلمةٌ واحدةٌ في لغةِ بني عامرٍ؛ وهي قولُهم: (وَجَدَ يَجُدُ)[١]، وعليها قولُ جريرٍ[٢]:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادَ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الحَوَائِمَ لَا يَجُدْنَ غَلِيلَا[٣]

أبواب المثال اليائي

وأما **المثالُ اليائيُّ**[٤]: فإن أمثلتَه في العربيةِ قليلةٌ جدًّا. وقد جاءَتْ على أربعةِ أوجهٍ:

الأولِ: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحوَ: (يَبِسَ، ويَتِمَ، ويَقِظَ، ويَقِنَ، وبَئِسَ).

الثاني: مثالُ: (نَفَعَ يَنْفَعُ)، نحو: (يَفَعَ، ويَنَعَ)[٥].

الثالثِ: مثالُ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)، نحوَ: (يَمَنَ).

الرابع: مثال: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحو: (يَنَعَ[٦]، ويَسَرَ).

---

(١) (م) كان مقتضى القياس: أن تبقى الواو التي هِيَ فاء الكلمة، ولا تحذف، لما ستعلمه قريبًا، فكان حقه أن يقولوا: يوجد ـ بوزان (ينصر) ـ غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة ـ كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة: شذوذًا واستثقالًا (م).

(٢) «ديوان جرير» (ص٣٥٤).

(٣) (م) نقع: روي، الحوائم: العطاش، غليلًا: حرارة عطش، يقول: لو أنك تشائين لروي المحب بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش، وذلك في يدك بترك المجانبة والهجر (م).

(٤) (م) لم أجد أحد من العلماء قد بيَّن هذا، ولكني أردت ذكره تتميمًا للبحث، وقد راجعت «القاموس» و«المختار» و«المصباح»، لاستيعاب ما جاؤوا به، وبيان أبوابه التي ورد عليها، والعلة في ترك الصرفيين لهذا النوع سلامة؛ فائه في سائر تصاريفه (م).

(٥) (م) جاء هذا الفعل من بابين، كما ترى (م).

(٦) (م) المراد: أنَّهُ لا يعتل بنوع من أنواع الإعلال؛ لأن جميعها غير ميسور فيه، **وبيان ذلك**: أن الإعلال ثلاثة أنواع: (**إعلال بالقلب، وإعلال بالسكون، وإعلال بالحذف**)، أما **الإعلال بالقلب**: فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلبها؛ إلا حرفًا من أحرف العلة، إذ هو الغالب فِي هَذَا النوع، وحرف العلة لا يكون إلا ساكنًا، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء، وأما **الإعلال بالسكون**: فغير مقدور، وعلته ظاهرة، وأما **الإعلال بالحذف**: فإما أن تحذف ولا =

حُكْمُ ماضيه:

ماضي المثالِ سواءٌ أكانَ واويًّا أم كان يائيًّا؛ كماضي السالم في جميع حِالاتِه، تقولُ: (وَعَدْتُ، وعَدْنَا، وعَدْتُ، وعَدْتِ، وعَدْتُمَا، وعَدْتُمْ، وعَدْتُنَّ، وعَدَ، وعَدَتْ، وعَدَا، وعَدَتَا، وعَدُوا، وعَدْنَ)، وتقولُ: (يَسَرْتُ، يَسَرْنَا، يَسَرْتَ، يَسَرْتِ، يَسَرْتُمَا، يَسَرْتُمْ، يَسَرْتُنَّ، يَسَرَ، يَسَرَا، يَسَرْنَا، يَسَرُوا، يَسَرْنَ).

حكُمُ مضارعِه وأَمْرِه:

أما **اليائيُّ**: فمثلُ السالمِ لا يحذفُ منه شيءٌ[1]، ولا يُعَلُّ بنوعٍ منْ أنواعِ الإعلالِ. وأما **الواويُّ**: فتحذفُ واوُه مِنَ المضارعِ والأمرُ وجوبًا بشرطينِ:

الأوَّلِ: أنْ يكونَ الماضي ثلاثيًّا مجرَّدًا[2]، نحوَ: (وَصَلَ، ووَرِثَ).

الثاني: أن تكونَ عينُ المضارِعِ مكسورةً؛ سواءٌ أكانت عينُ الماضي مكسورةً أيضًا، نحوَ: (وَرِثَ يَرِثُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَعِمَ يَعِمُ)، أم كانَتْ عينُ الماضي مفتوحةً نحوَ: (وَصَلَ يَصِلُ، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَجَبَ يَجِبُ، ووَصَفَ يَصِفُ).

فإنِ اختلَّ الشرطُ الأوَّلُ: بأنْ كانَ الفعلُ مزيدًا فيه نحو: (أَوْجَبَ، وأَوْرَقَ، وأَوْعَدَ، وأَوْجَفَ)، ونحوَ: (وَاعَدَ، ووَاصَلَ، ووَازَرَ، ووَاءَلَ) - لم تُحْذَفُ الواوُ لعدمِ الياءِ المفتوحةِ[3]، تقولُ: (يُوجِبُ، ويُورِقُ، ويُوعِدُ، ويُوجِفُ، ويُواصِلُ، ويُوازِرُ، ويُوائِلُ).

= تعوض عن المحذوف شيئًا؛ فيكون غبنًا وإلباسًا بصورة الأمر، وأما أن تحذف وتعوض: فِي الأول، أو في الآخر، فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر (م).

(١) (م) وشذ من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه؛ وهما: (يسر يسر)، كـ(وعد يعد) - و(يئس يئس) - كوهم يهم - فِي لغة (م).

(٢) (م) وحينئذٍ: يكون حرف المضارعة مفتوحًا، ولهذا فإن أكثر الصرفيين - يجعل الشرط فتح حرف المضارعة (م).

(٣) (م) ولهذا لو كان نحو: (وعد، ووصف، وورث ووعم) مبنيًّا للمجهول؛ لم =

وإنِ اختلَّ الشرطُ الثاني؛ بأنْ كانت عينُ المضارعِ مضمومةً أو مفتوحةً - لم تُحْذَفْ الواوُ لعدمِ الكسرةِ، تقولُ: (يَوْجُهُ، ويُوجُرُ، ويَوْضُؤُ، ويَؤْخُمُ، ويَوْقُحُ)، وكذا (يوجل، ويوهل). وفي القرآن الكريم: ﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٥٣﴾﴾ [الحجر: ٥٣].

ولم يشُذَّ مِنَ المضارعِ المضمومِ العينِ إلَّا كلمةٌ واحدةٌ؛ وهي (يجُدُ)، في لغةِ عامرٍ، وقد تقدَّمَتْ.

وقد شذَّ مِنَ المضارعِ المفتوحِ العينِ عدَّةُ أفعالٍ؛ فسقطَتِ الواوُ فيها، وقياسُها البقاءُ، وهي: (يَذَرُ، ويَسَعُ، ويَطَأُ، ويَلَعُ، ويَهَبُ، ويَدَعُ، ويَزَعُ، ويَقَعُ، ويَضَعُ، ويَلَغُ)[(١)].

وشذَّتْ أفعالٌ مكسورةُ العينِ في المضارعِ، وقد سلِمَتْ مِنَ الحذفِ في لغةِ عُقَيْلٍ، وهي: (يَوْغِرُ، ويَوْلِهُ، ويَوْلِغُ، ويَوْحِلُ، ويَوْهِلُ)، وهي عندَ غيرِ عُقَيْلٍ: مفتوحةُ العينِ، أو محذوفةُ الفاءِ.

والأمرُ في هذا كلِّهِ كالمضارعِ؛ إلا فيما سلِمَتْ واوُه مِنَ الحذفِ، وهو مفتوحُ العينِ أو مكسورُها؛ فإنِ الواوَ في هذينِ تُقْلَبُ ياءً؛ لوقوعِها ساكنةً إِثْرَ هَمْزَةِ الوصلِ المكسورةِ، تقولُ: (إِيجَلْ، إِيهَلْ، إِيغَرْ)؛ بكسرِ العينِ عندَ عُقَيْلٍ، وفتحُها عندَ غيرِهِمْ.

وتقولُ في أمرِ المحذوفِ الفاءِ: (رِثْ، وثِقْ، وفِقْ، وعِمْ، وصِلْ،

= تحذف الواو من مضارعه، تقول: (يوعد، ويوصف، ويورث، ويوعم)؛ بضم حرف المضارعة، وفتح ما قبل الآخر (م).

(١) (م) اعلم أن كثيرًا من العلماء يذهب إِلَى أن سقوط الواو فيما عدا (يطأ ويسع) جاء موافقًا للقياس، مدعيًا: أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين عَلَى مثال (يضرب)، وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة، وبعد الحذف فتحوا العين؛ استثقالًا لاجتماع الكسرة وحرف الحلق، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين؛ فلم يعيدوا الواو، أما (يطأ، ويسع) فهما شاذان إجماعًا؛ لأن ماضيهما مكسور العين، فقياسه فتح عين المضارع. وأما (يذر) فمحمول عَلَى (يدع) لأنه بمعناه (م).

وعِدْ، وصِفْ)، وتقولُ أيضًا: (ذَرْ، وسَعْ، وطَأْ، ولَعْ، وهَبْ، ودَعْ، وزَعْ، ولَغْ).

وإنما حُذِفَتِ الواوُ في الأمرِ - معَ عدمِ وجودِ الياءِ المفتوحةِ؛ حملًا على حذفِها في المضارعِ؛ إذ الأمرُ إنما يُقْتَطَعُ منه.

(تنبيهانِ):

الأوَّلُ: إذا كانَ مصدرُ الفعلِ المثالِ الواويِّ - على مثالِ: (فِعْل) بكسرِ الفاءِ: جازَ لكَ أن تحذفَ فاءَه[1]، وتعوِّضَ عنها التاءَ بعد لامِه نحو: (عِدَةٍ، وزِنَةٍ، وصِفَةٍ). وتعويضُ هذه التاءِ واجبٌ لا يجوزُ عدمُه[2] عندَ الفَرَّاءِ[3]، ومذهبُ سيبويهِ[4] رَحِمَهُ اللهُ: أنَّ التعويضَ ليس لازمًا؛ بل يجوزُ التعويضُ؛ كما يجوزُ عدمُه؛ تمسُّكًا بقولِ الفضلِ بنِ العباسِ:

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا   وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا

الثاني: إذا أردتَ أن تبنيَ على مثالِ: (افْتَعَلَ) مِنَ المثالِ الواويِّ أو اليائيِّ: لَزِمَكَ أن تقلِبَ فاءَه تاءً، ثُمَّ تُدْغِمُها في تاءِ (افْتَعَلَ)، ولا يختصُّ ذلك بالماضي، ولا بسائرِ أنواعِ الفعلِ؛ بل جميعِ المشتقَّاتِ، وأصلُها في ذلك سواءٌ تقول في: (اتَّصَلَ، واتَّعَدَ، واتَّقى): (يتَّصِلُ، ويتَّعِدُ، ويتَّقِي)، (اتَّصِل، واتَّعِدْ، واتَّقِ): (اتِّصالًا، واتِّعادًا، واتِّقاءً)، فهو (مُتَّصِلٌ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّقٍ) . . . إلخ.

وتقولُ: (اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتِّسَارًا . . . .) إلخ.

والأصلُ: (اوْتَصَلَ)؛ فقُلِبَتِ الواوُ تاءً، فصارَ (اتْتَصَلَ)؛ فلم يكنْ بُدٌّ مِنَ الإدغامِ؛ لوقوعِ أوَّلِ المتجانسينِ ساكنًا وثانيهما متحرِّكًا، وكذا الباقي.

---

(١) (م) وشذ الحذف مع التعويض في غير المصدر، نحو: (رقة): اسم للفضة، و(حشة): اسم للأرض الموحشة، و(جهة): اسم للمكان الَّذي تتوجه إليه (م).

(٢) (م) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة (م).

(٣) ينظر: «معاني القرآن» (٢/ ٢٥٤).

(٤) (م) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٤/ ٤٥٨)، (٥/ ٢٢٦).

Black plate (1371,1)

الفصلُ الخامسُ

في الأجوفِ وأحكامِه

تعريف الأجوف أنواعه

وهو[١] على ما سبقَتِ الإشارةُ إليه: ما كانت عينُه حرفًا مِنْ أحرفِ العلَّةِ، وهو على **أربعةِ أنوعٍ**؛ لأنَّ عينَه إما أن تكونَ واوًا، وإما أن تكونَ ياءً، وكلٌّ منهما، إما أَنْ تكونَ باقيةً على أصلِها، وإما أنْ تُقْلَبَ ألفًا.

فمثالُ ما عيُنه واوٌ باقيةٌ على أصلِها: (حَوِلَ وعَوِرَ وصَاوَلَ، وقَاوَلَ، وتَنَاوَلَ، وتَقَاوَلَا، وتَحَاوَرَا، واشْتَوَرَا، واجْتَوَرَا).

ومثالُ ما أصلُ عينِه الواوُ، وقد انقلَبَتْ ألفًا: (قَامَ، وصَامَ، ونَامَ، وخَافَ، وأَقَامَ، وأَجَاعَ، وانْقَادَ، وانْآدَ، واسْتَقَامَ، واسْتَضَاءَ).

ومثالُ ما عينُه ياءٌ باقيةٌ على أصلِها: (غَيِدَ، وحَيِدَ، وصَيِدَ، وبَايَعَ، وشَايَعَ، وتَبَايَعَا، وتَسَايَفَا).

ومثالُ ما أصلُ عينِه الياءُ، وقد قُلِبَتْ ألفًا: (بَاعَ، وجَاءَ، وأَذَاعَ، وأَفَاءَ، وامْتَارَ، واسْتَرَابَ، واسْتَخَارَ).

ويجيءُ مجرَّدُهُ بالاستقراءِ علىَ ثلاثةِ أوجهٍ:

الأوَّلِ: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ) واويًّا كانَ أو يائيًّا، نحوَ: (خَافَ، يَخَافُ، ومَاتَ يَمَاتُ[٢]، وهَابَ يَهَابَ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ).

---

(١) (م) ويقال له: (ذو الثلاثة)؛ لأن أكثره يكون عَلَى ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك؛ على مَا ستعرف، والأقل محمول عَلَى الأكثر، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم (م).

(٢) (م) لغة فِي (مات يموت) (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (1372,1)

والثاني: مِثَالُ: (نَصَرَ يَنْصُرُ)، ولا يكونُ إلَّا واويًّا، نحوَ: (مَاجَ يَمُوجُ، وذَابَ يَذُوبُ)

الثالثُ: مثالُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، ولا يكونُ إلا يائيًّا، نحو: (طَابَ يَطِيبُ، وعَاشَ يَعِيشُ)، ولم يجئْ على غيرِ هذه الأوجهِ[1].

حُكْمُ ماضيه قَبْلَ اتِّصالِ الضمائرِ به:

يجِبُ تصحيحُ عينُه؛ أي: بقاؤُها على حالِها واوًا كانَتْ أو ياءً في المواضعِ الآتيةِ، وهي:

أولًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (فَعِل) بكسر العين[2]، بشرطِ أنْ يكونَ الوصفُ منه على زِنَةِ (أَفْعَلَ)؛ وذلك فيما دلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ، نحوَ: (حَوِلَ فهو أَحْوَلُ)، و(عَوِرَ فهو أعْوَرُ)، و(حَيِدَ فهو أَحْيَدُ)، و(غَيِدَ فهو أَغْيَدُ). فإنْ كانَ على مثالِ: (فَعَلَ) بفتحِ العينِ ـ اعتلَّتْ عينُه؛ أي: قُلِبَتْ ألفًا لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها، نحوَ: (بَاعَ، وعَاثَ، وقَالَ، وصَامَ)، وإن كان على مثالِ: (فَعِل) بالكسرِ، لكنَّ الوصفَ منه ليس على مثالِ (أَفْعَلَ): وَجَبَ إعلالُه أيضًا، نحو: (خَافَ فهو خَائِفٌ)، و(مَاتَ فهو مَيِّتٌ).

---

(١) (م) وردت كلمة واحدة عَلَى مثال: (كرم يكرم)، وهي قولهم: (طال يطول) ـ عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم من باب (نصر) (م).

(٢) (م) إنما أعلوا فعل ـ بفتح العين ـ ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه عَلَى أفعل، مع وجود العلة المقتضية للإعلال في كليهما، وَهِيَ تحرك الواو أو الياء مع انفتاح مَا قبلهما ـ لعلة اقتضت التصحيح فِي المكسور بشرطه، وهي: أن الأصل في الدلالة عَلَى الألوان والعيوب هو صيغتا: (افعل، وافعال) ـ بتشديد اللام فيهما ـ نحو: (اعمش واعماش، واحمر واحمار)، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون مَا قبل العين، نحو: (احول واعور، واحوال واعوار، واغيد، واحيد، واغياد، واحياد)، وصيغة (فعل) ـ بكسر العين ـ الَّذِي الوصف منه عَلَى أفعل ـ مقتطعة من هاتين الصيغتين فبقيت عَلَى مَا كان لها قبل الاقتطاع، وهو التصحيح (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

مواضع وجوب تصحيح عينه

وشذَّ الإعلالُ في نحو: قولِ الشاعرِ[١]:

وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي   أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا[٢]

ثانيًا: أنْ يكونَ على صيغةِ: (فاعَل)؛ سواءٌ أكانَتِ العينُ واوًا، نحوَ: (حَاوَلَ، وجَاوَلَ، وقَاوَلَ، وصَاوَلَ)، أمْ كانَتِ العينُ ياءً نحو: (بَايَعَ، وضَايَقَ، وبَايَنَ، ودَايَنَ). وعِلَّةُ وجوبِ تصحيحِ هذه الصيغةِ: أنَّ ما قبلَ العينِ ساكنٌ مُعَتَّلٌ، ولا يَقْبَلُ إلقاءَ حركةِ العينِ عليه.

ثالثًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (تَفَاعَلَ)؛ سواءٌ أكانتِ العينُ واوًا نحوَ: (تَجَاوَلَا، وتَصَاوَلَا، وتَقَاوَلَا، وتَفَاوَتَا، وتَنَاوَشَا، وتَهَاوَنَا)، أم كانَتِ العينُ ياءً نحوَ: (تَدَايَنَا، وتَبَايَعَا، وتَبَايَنَا، وتَزَايَدَ، وتَمَايَدَ). والعلَّةُ في وجوبِ تصحيحِ هذه الصيغةِ: هي العلَّةُ السابقةُ في تصحيحِ صيغةِ (فَاعَل)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم﴾ [البقرة: ٢٨٢].

رابعًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (فَعَّلَ)؛ بتشديدِ العينِ ـ سواءٌ أكانَ واويًّا، نحو: (سَوَّلَ، وعَوَّلَ، وسَوَّفَ، وكَوَّرَ، وهَوَّنَ)، أم كان يائيًّا، نحو: (بَيَّنَ، وبَيَّتَ، وسَيَّرَ، وخَيَّرَ، وزَيَّنَ، وصَيَّرَ)، ولم تعتلَّ العينُ فرارًا مِنَ الإلباسِ؛ إذْ لو قلبْتَها ألفًا لقُلْتَ في (بَيَّنَ) مثلًا (بَايَنَ)؛ قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ﴾ [المائدة: ٣٠].

خامسًا: أنْ يكونَ على مثالِ: **(تَفَعَّلَ)**؛ سواءٌ أكانَ واويًّا، نحوَ: (تَسَوَّلَ، وتَسَوَّرَ، وتَهَوَّعَ وتَقَوَّلَ، وتَلَوَّنَ، وتَأَوَّلَ)، أم كانَ يائيًّا نحوَ: (تَطَيَّبَ، وتَغَيَّبَ، وتَمَيَّزَ، وتَصَيَّدَ، وتَشَيَّعَ، وتَرَيَّثَ). والعلَّةُ هنا: هي العلَّةُ التي اقْتَضَتْ تصحيحَ الصيغةِ السابقةِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ۝٢١﴾ [ص: ٢١]، وقال سبحانَه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

---

(١) هو: عمرو بن أحمر الباهلي ـ كما في «شرح النقائض» (٣/ ٨٨٩).

(٢) (م) الهمزة في قوله: (أعارت) للاستفهام، والألف فِي آخر قوله: (تعار): منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف (م).

سادسًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (افْعَلَّ)؛ سواءٌ أكانَ واويًّا، نحوَ: (احْوَلَّ، واعْوَرَّ، واسْوَدَّ)، أم كانْ يائيًّا نحوَ: (ابْيَضَّ، واغْيَدَّ، واحْيَدَّ)، ولم تعلَّ العينُ لسكونِ ما قبلَها، ولم تنقلْ حركتُها إلى الساكنِ، مع أنه حرفٌ جَلْدٌ يَقْبَلُ الحركةَ، ثُمَّ تُعَلَّ فِرارًا مِنَ التقاءِ الساكنينِ ومِنَ الإلباسِ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

سابعًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (افْعَالَّ)؛ سواءٌ أكانَ واويًّا نحوَ: (احْوَالَّ، واعْوَارَّ)، أمْ كَانَ يَائِيًّا نحوَ: (ابْيَاضَّ، واغْيَادَّ). والعلَّةُ في وجوبِ تصحيحِه - هي علَّةُ تصحيحِ الصيغةِ السابقةِ.

ثامنًا: أنْ يكونَ على مثالِ: (افْتَعَلَ) وذلكَ بشرطينِ:

أحدِهما: أنْ تكونَ عينُه واوًا.

والثاني: أنْ تدلَّ الصيغةُ على المفاعلةِ، نحو: (اجْتَوَرُوا، واشْتَوَرُوا، وازْدَوَجُوا)؛ فإنِ كانَتِ العينُ ياءً سواءٌ أكانَتِ الصيغةُ دالَّةً على المُفَاعَلَةِ أمْ لم تكنْ، نحو: (ابْتَاعُوا، واسْتَافُوا، واكْتَالَ، وامْتَازَ) - وجبَ إعلالُه. وكذلك إن كانَتِ العينُ واوًا، ولم تدلَّ الصيغةُ على المفاعلةِ، نحوَ: (اسْتَاكَ، واسْتَاقَ، واسْتَاءَ، واقْتَادَ).

ويجبُ الإعلالُ فيما عدَا ذلك، وهو - عدَا ما سبقَ في ثنايا الكلامِ على الصيغِ السالفةِ - صيغُ (أَفْعَلَ، وانْفَعَلَ، واسْتَفْعَلَ)، نحو: (أَجَابَ، وأَقَامَ، وأَهَابَ، وأَخَافَ)، ونحو[1]: (انْقَادَ، وانْدَاحَ، وانْمَاحَ، وانْمَاعَ)[2]،

مواضع وجوب الإعلال

---

(١) (م) أصل (أقام) ونحو: أقوم - عَلَى مثل أكرم - نقلت حركة الواو - أو الياء - إلَى الساكن قبلها ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح مَا قبلها بحسب الحال، فقلبت ألفا، فصار: أقام، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولًا، وبالقلب بعده (م).

(٢) (م) أصل (انقاد) ونحوه: انقود - عَلَى مثال انكسر - وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحًا مَا قبلها، فلزم قلبها ألفًا، فصار (انقاد)؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده (م).

ونحو: (اسْتَقَامَ، واسْتَقَالَ، واسْتَرَاحَ، واسْتَفَادَ)[١].

وقد وردَتْ كلماتٌ على صيغةِ: (أَفْعَلَ) وكلماتٌ أُخرَى على صيغةِ: (اسْتَفْعَلَ) مما عينُه حرفُ علَّةٍ مِن غيرِ إعلالٍ؛ مِنْ ذلك قولُهم: (أَغْيَمَتِ السماءُ، وأَغْوَلَ الصبيُّ، واسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، واسْتَغْيَلَ[٢] الصبيُّ). وقال عمرُ بنُ أبي ربيعةَ[٣]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلفَ العلماءُ في هذا ونحوِه: فذهبَ أبو زيدٍ[٤] والجوهريُّ[٥] - إلى أنه لغةٌ فصيحةٌ لجماعةٍ مِنَ العربِ بأعيانِهِمْ[٦]. وذهبَ كثيرٌ مِنَ العلماءِ - إلى أنَّ ما ورَدَ مِنْ ذلك شاذٌّ لا يقاسُ عليه، وفرَّقَ ابنُ مالكٍ بينَ ما سُمِعَ مِنْ ذلك وله ثلاثيٌّ مجرَّدٌ نحوَ: (أَغْيَمَتِ السماءُ)؛ فإنه يقالُ: (غَامَتِ السماءُ) فمنعَ أن يكونَ التصحيحُ في هذا النوعِ مُطَّرِدًا، وما ليس له ثلاثيٌّ مجرَّدٌ، نحو: (اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ) فَأَجَازَ التصحيحَ فيه[٧].

---

(١) (م) أصل استفاد ونحوه: استفيد - عَلَى مثال استغفر؛ فنقلت حركة حرف العلة إِلَى الحرف الساكن قبله، ثم قلب حرف العلة ألفا كَمَا فِي أقام، فالإعلال فِي هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب (م).

(٢) (م) أي: شرب الغيل - بفتح فسكون - وهو لبن الحامل (م).

(٣) في «ديوانه» (ص٤٩٤).

(٤) كما في «شرح الشافية» للبغدادي (٣/ ٩٧).

(٥) «الصحاح» (٥/ ١٧٥٥).

(٦) (م) أي: فيجوز عَلَى لغتهم قياس مَا لم يسمع عَلَى ما سمع (م).

(٧) (م) والذي نذهب إِلَيْه ونرى أَنَّهُ موافق لما وردنا من لغات العرب، وإن لم نجد أحدًا من العلماء ذكره صراحة، هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إِلَى الساكن الصحيح قبله فِي مواضعها الأربعة؛ ونستثني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة فِي الفعل، لثقل اجتماعهما حينئذٍ - ليست أمرًا واجبًا: كقلب الواو أو الياء ألفا لتحركهما وانفتاح مَا قبلهما حقيقة؛ بل ذلك أمر يجوز ارتكابه - كما =

الصيغ التي يجب فيها الإعلال

حُكْمُ الماضي عندَ اتِّصَالِ الضمائرِ به:

أما الصيغُ التي يجِبُ فيها التصحيحُ، فإنَّ حُكْمَهَا كَحُكْمِ السالم، لا يُحْذَفُ منها شَيْءٌ؛ سواءٌ أكانَ الضميرُ ساكنًا أمْ كانَ متحرِّكًا، تقولُ: (غَيِدْتِ وحَوِلْتِ، وغَيِدَا وحَوِلَا، وغَيِدُوا وحَوِلُوا)، وتقولُ: (حَاوَلْتِ، ودَايَنْتُ، وحَاوَلَا، ودَايَنَا، وحَاوَلُوا، ودَايَنُوا)، وكذا (تَقَاوَلْتَ، وتَمَايَدْتَ، وتَقَاوَلَا، وتَمَايَدَا)، وكذا (عَوَّلْتَ، وبَيَّنْتَ، وعَوَّلَا، وبَيَّنَا . . .) إلخ.

أما الصيغُ التي يجِبُ فيها الإعلالُ؛ فإنْ أُسْنِدَتْ إلى ضميرٍ ساكنٍ، أو: اتصلَتْ بها تاءُ التأنيثِ - بقِيَتْ على حالِها، تقولُ: (بَاعَا، وقَالَا، وخَافَا، وابْتَاعَا، واسْتَاكَا، وابْتَاعُوا، واسْتَاكُوا، وأَجَابَا، وأَهَابَا، وأَجَابُوا، وأَهَابُوا، وانْقَادَا، وانْمَاعَا، وانْقَادُوا، وانْمَاعُوا، واسْتَقَامَا، واسْتَفَادَا، واسْتَقَامُوا، واسْتَفَادُوا).

وإنْ أُسْنِدَتْ إلى ضميرٍ متحرِّكٍ - وجَبَ حَذْفُ العينِ تخلُّصًا مِنَ التقاءِ الساكنينِ.

وحينئذٍ: فجميعُ الصيغِ التي تشتملُ على حرفٍ زائدٍ أو أكثرَ - يجِبُ أن تبقى بعدَ حذفِ العينِ على حالِها تقول: (ابْتَعْتُ، واسْتَكْتُ، وأَجَبْتُ، وأَهَبْتُ، وانْقَدْتُ، واسْتَقَمْتُ، واسْتَفَدْتُ)[1] . . . إلخ.

وأما **الثلاثيُّ المجرَّدُ**: فإن كانَ على (فَعِلَ) بكسرِ العينِ، وذلك

= يجوز عدمه، **فالعلل المقتضية للإعلال عندنا نوعان**: أحدهما: موجب، والآخر: مجوز، والدليل عَلَى هَذَا: أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال وجاء فيها التصحيح عَلَى الأصل وقد ذكر العلماء فِي كل ما جاء مصححًا منها؛ خلافًا في أنَّهُ شاذ، أو لغة لجماعة من العرب (م).

(١) (م) لا يخفى عليك أن أصل (أجبت) وأخواته قبل الإسناد إِلَى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب - (أجاب)، فلما أرادوا الإسناد إِلَى الضمير المتحرك - لزمهم إسكان الآخر، والألف قبله ساكنة، فاضطروا إِلَى حذف حرف العلة؛ للتخلص من التقاء الساكنين (م).

بابُ (عَلِمَ) - وَجَبَ كَسْرُ الفاءِ إيذانًا بحركةِ العينِ المحذوفةِ، ولا فرقَ في هذا النوعِ بينَ الواويِّ واليائيِّ، تقولُ: (خِفْتُ، ومِتُّ، وهِبْتُ)[1]، وإنْ كانَ على مثال: (فَعَلَ) بفتحِ العين، وذلك بابُ (ضَرَبَ)، وبابُ (نَصَرَ) - فرِّقْ بينَ الواويِّ واليائيِّ، فتضمُّ فاءُ الواويِّ؛ وهو بابُ (نَصَرَ)؛ إيذانًا بنفسِ الحرفِ المحذوفِ، وتكسرُ فاءَ اليائيِّ، وهو بابُ (ضَرَبَ) لذلك السببِ تقولُ: (صُمْتُ، وقُدْتُ، وقُلْتُ)، وتقول[2]: (بِعْتُ وطِبْتُ وعِشْتُ)، وإنْ كانَ مضمومَ العينِ على فَعُلَ حُذِفَتِ العينُ، وضُمَّتِ الفاءُ؛ للدَّلالةِ على الواوِ نحوَ: (طُلْتَ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]، وقال سبحانه: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾﴾ [طه: ٦٨]، وقال جلَّ شأنُه: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣][3]، وقال: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١].

حُكْمُ مُضَارِعِهِ:

أما المضارعُ مِنَ الصيغِ التي يَجِبُ التصحيحُ في ماضيها - فهو على غِرارِ المضارعِ مِنَ السالِمِ؛ لا يتغيَّرُ فيه شيءٌ بأيِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ التغييرِ، تقولُ: (غَيِدَ يَغيدُ، وحَوِرَ يَحْوَرُ، وناوَلَ يُناوِلُ، وبَايَعَ يُبايِعُ، وسَوَّلَ يُسَوِّلُ، وبيَّنَ يُبيِّنُ، وتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ، وتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ، وتَبايَعَ يَتَبايَعُ، وتَهاوَنَ يَتَهاوَنُ، واحْوَلَّ يَحْوَلُّ، واغْيَدَّ يَغْيَدُّ، واجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ، واحْوَالَّ يَحْوَالُّ، واغْيَادَّ يَغْيَادُّ).

---

(١) (م) أصل (خفت) وأخواته: (خاف) بعد الإعلال الَّذِي سبق بيانه، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة عَلَى حركة العين التي حذفوها (م).

(٢) (م) أصل (قلت) وأخواته: (قال)، فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التي سبق بيانها، وحركوا الفاء بالضمة؛ إشعارًا بأن المحذوف (واو) (م).

(٣) (م) قرئ في هذه الآية: بكسر الميم وضمها. أما من كسرها: فعنده أن الكلمة من باب (علم يعلم) كـ(خاف)، وأما من ضمها: فعنده: أنها من باب (نصر ينصر)، كـ(قال يقول)، وهما لغتان؛ سبقت الإشارة إليهما (م).

وأمّا المضارعُ مما يجِبُ فيه الإعلالُ: فإنه يعتلُّ أيضًا، وهو في اعتلالِه على ثلاثةِ أنواعٍ:

الأوَّل: نوعٌ يعتلُّ بالقلبِ وحدَهُ، وذلك المضارعُ مِنْ صيغتيْ: (انْفعَل وافْتَعَلَ[١])؛ فإنَّ حرفَ العلَّةِ فيهما يَنْقَلِبُ ألفًا لتحرُّكِه وانفتاحِ ما قبلَه، نحوَ: (انْقَادَ يَنْقَادُ، وانْدَاحَ يَنْدَاحُ، واخْتارَ يَخْتَارُ، واشْتَارَ العسلَ يَشْتَارُه). **والأصلُ في المضارعِ**: (يَنْقَوِدُ، ويَخْتَيِرُ)؛ على مثالِ: (يَنْطَلِقُ، ويَجْتَمِعُ)، فوقَعَ كلٌّ مِنَ الواوِ والياءِ متحرِّكًا بعدَ فتحةٍ؛ فانقلَبَ ألفًا فصارَا (يختارُ، ويَنْقَادُ).

الثاني: نوعٌ يعتلُّ بالنقلِ وحدَه، وذلك المضارعُ مِنَ الثلاثيِّ الذي يجِبُ فيه الإعلالُ ما لم يكُنْ مِنْ بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ)؛ فإنَّك تنقِلُ حركةَ الحرفِ المعتلِّ إلى الساكنِ الصحيحِ الذي قبله، نحوَ: (قَالَ يَقُولُ، وبَاعَ يَبِيعُ). **والأصلُ في المضارعِ**: (يَقْوُلُ، ويَبْيِعُ) - على مثالِ: (يَنْصُر، ويضرِبُ)، نُقِلَتِ الضمَّةُ مِنَ الواوِ، والكسرةُ مِنَ الياءِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلهما، فصار (يقُول، ويبِيع).

الثالث: نوعٌ يعتلُّ بالنقلِ والقلبِ جميعًا. وذلك مضارعُ الثلاثيِّ الذي يجِبُ فيه الإعلالُ إذا كانَ مِنْ بابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ)، والمضارع الواويُّ مِنْ صيغتيْ (أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ)، نحو: (خَافَ يَخَافُ، وهَابَ يَهَابُ، وكَادَ يَكَادُ)، ونحو: (أَقَامَ يُقِيمُ، وأَجَابَ يُجِيبُ، وأَفَادَ يُفِيدُ)، ونحوَ: (اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ، واسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ، واسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ). **والأَصْلُ فِي مُضَارِعِ الأَمثلةِ الأُولَى**: (يَخْوَفُ) على مثالِ (**يَعْلَمُ**)؛ فنُقِلَتْ فتحةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها، فصارَ (يَخَوْفُ)، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفًا لتحرُّكِهَا بحسبِ

---

(١) (م) أما صيغة (**انفعل**) فتعتل دائمًا: واوًا كانت العين أو ياء، ولا فرق فِي هذه الصيغة بين جميع معانيها، وأما صيغة (**افتعل**): فقد علمت أنَّهُ يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واوًا، وكانت الصيغة دالة عَلَى المفاعلة، فالكلام هنا عَلَى غير المستوفى هذين الشرطين من هذه الصيغة (م).

Black plate (1379,1)

الأصلِ، وانفتاحِ ما قبلها الآنَ فصارَ (يَخَافُ). **والأصلُ في مضارعِ الأمثلةِ الثانيةِ**: (يُقْوِمُ) على مثالِ (يُكْرِمُ)، فنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلَها؛ فصارَ (يُقِوْمُ)، ثم قُلِبَتْ الواوُ ياءً لوقوعِها ساكنةً إثرَ كسرةٍ فصارَ (يُقِيمُ). **والأصلُ في مضارعِ الأمثلةِ الثالثةِ**: (يَسْتَقْوِمُ) على مثالِ: (يَسْتَغْفِرُ)، فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها فصارَ (يَسْتَقِوْمُ)، ثم قُلِبَتِ الواوُ ياءً؛ لوقوعِها ساكنةً إثرَ كسرةٍ فصارَ (يَسْتَقِيمُ)[1]. وقِسْ على ذلك أَخَواتِهِنَّ.

واعلمْ أنه يجِبُ بقاءُ المضارعِ على ما استقرَّ له مِنَ التصحيحِ أو الإعلالِ ما دامَ مرفوعًا أو منصوبًا، فإذا جُزِمَ فإنْ كانَ مما يجِبُ تصحيحُه: بَقِيَ على حالِه، وإنْ كان مما يجِبُ إعلالُه بأيِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ الإعلالِ: وجَبَ حَذْفُ حرفِ العلَّةِ؛ تخلُّصًا مِنَ التقاءِ الساكنينِ، تقولُ: (يَخَافُ التقيُّ مِنْ عذابِ اللهِ، ولن يَسْتَقِيمَ الظِلُّ والعودُ أعْوَجُ، ولو لم يَخَفِ اللهَ لم يعْصِهِ، وإن تَسْتَقِمْ تنجحْ)، ويعودُ إليه ذلك الحرفُ المحذوفُ إذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ الساكنِ نحوَ: (لا تَخافُوا)، أو أُكِّدَ بإحْدَى نُونَي التوكيدِ نحوَ: (وإمَّا تَخافَنَّ)، وسيأتي ذلك إن شاءَ الله تعالى.

حُكْمُ أَمْرِهِ:

قد عرَفْتَ غيرَ مرَّةٍ أنَّ الأمَر مُقْتَطَعٌ مِنَ المضارعِ بحذْفِ حرفِ المضارعةِ واجتلابِ همزةِ الوصلِ مكسورةً أو مضمومةً، إذا كان ما بعدَ حَرْفِ المضارعةِ ساكنًا. وعلى هذا: فالأمرُ مِنَ الأجوفِ الذي تصحُّ عينُه

(١) (م) من هنا تعلم: أنَّهُ لو كانت العين في صيغتي **(أفعل، واستفعل)** ياء في الأصل ـ لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط، فلو بنيت عَلَى إحداهما من (بان) ـ لقلت: (أبان يبين، واستبان يستبين) ولم يكن في المضارع ـ إلا نقل حركة الياء إِلَى الساكن الصحيح قبلها (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

في الماضي والمضارعِ ـ مثلُ الأمرِ مِنَ السالمِ تقولُ: (اغْيَدْ، وبَيِّنْ، واجْتَوِرْ)، وما أشبهَ ذلك.

والأمرُ مِنَ الأجوفِ الذي تعتلُّ عينُ ماضيه ومضارعِه ـ مثلُ مضارعِه المجزومِ؛ يجبُ حذْفُ عينِه ما لم يتَّصِلْ بضميرٍ ساكنٍ، أو يُؤَكَّدُ بإحدى النُّونَيْنِ تقولُ: (خَفْ، واسْتَقِمْ، وأَجِبْ)، وتقول: (خَافِي رَبَّكِ، وهَابِي عِقَابَهُ)، وتقولُ: (خَافَنَّ خَالِقَكَ)، ونحوَ ذلك.

حُكْمُ إسنادِ المضارعِ للضميرِ:

إذا أُسْنِدَ المضارعُ مِنَ الأجوفِ إلى الضميرِ الساكنِ ـ بَقِيَ على ما اسْتَحَقَّهُ مِنَ الإعلالِ أو التصحيحِ، ولم تُحْذَفْ عينُه ولو كان مجزومًا تقولُ: (يَخَافَانِ، ويَخَافُونَ، وتَخَافِينَ، ولن يَخَافَا، ولن يَخَافُوا، ولن تَخَافِي، ولم تَخَافَا، ولم تَخَافُوا، ولم تَخَافِي)، وكذا الباقي مِنَ المُثُلِ.

وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المتحرِّكِ حُذِفَتْ عينُه(١) ـ إنْ كانَ مما يجِبُ فيه الإعلالُ؛ سواءٌ أكانَ مرفوعًا أم منصوبًا أم مجزومًا، تقول: (النساءُ يَقُلْنَ، ولن يَثُبْنَ، ولم يَرُعْنَ).

حكمُ إسنادِ الأمرِ إلى الضمائرِ:

الأمرُ كالمضارعِ المجزومِ، فلو أنه أُسْنِدَ إلى الضميرِ الساكنِ ـ رجعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حالَ إسنادِه للضميرِ المستترِ؛ تقولُ: (قُولَا، وخَافَا، وبِيعَا)، و(قُولُوا، وخَافُوا، وبِيعُوا)، و(قُولِي، وخَافِي، وبِيعِي).

---

(١) (م) حذفت العين؛ للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة ـ يبنى عَلَى السكون، وحرف العلة قبل آخره ساكن أيضًا، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة، فلهذا تحذف عينه للعلة نفسها، فإذا أسند إِلَى الضمير الساكن: تحرك آخره، فزالت العلة المقتضية للحذف فترجع العين (م).

وإذا أُسْنِدَ إلى الضميرِ المتحرِّكِ ـ بَقِيتِ العينُ محذوفةً[1]، تقولُ: (قُلْنَ، وخَفْنَ، وبِعْنَ)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، وقال: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقال: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقال: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقالَ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

❁ ❁ ❁

(١) (م) صورة فعل الأمر المسند إِلَى نون النسوة ـ مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها، ولكنهما يختلفان فِي التقدير، فأصل (قلن) الأمر: (قولن)؛ فالمحذوف (واو)، وضمة القاف أصل فِي صيغة الأمر، وأصل (قلن) الماضي: (قالن) فالمحذوف ألف، وهذه الألف منقلبة عن واو، وضمة القاف عارضة عند الإسناد، للدلالة عَلَى أن المحذوف أصله الواو كَمَا تقدم، ومثله الباقي (م).

الفصلُ السادسُ

في الناقصِ وأحكامِه

وهو ـ كما سبقَتِ الإشارةُ إليه ـ ما كانَتْ لامُهُ حرفَ علَّةٍ، وتكونُ اللامُ واوًا أو ياءً، ولا تكونُ ألفًا إلا منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ.

وأنواعُه على التفصيل ستَّةٌ؛ لأن كلًّا مِنَ الواوِ والياءُ: إما أن يَبْقى على حالِه، وإمَّا أن ينقلِبَ ألفًا وإما أن تنقلِبُ الواوُ ياءً وإما أن تنقلِبَ الياءُ واوًا، وما آخِرُه ألفٌ إما أن تكونَ هذه الألفُ منقلبةً عن واوٍ وإما أن تكونَ منقلبةً عن ياءٍ.

فمثالُ الواوِ الأصليَّةِ الباقيةِ: (بَذُوَ، ورَخُوَ، وسَرُوَ).

ومثالُ ما أصلُ لامِه الواوُ، وقد انقلَبَتِ ياءً[١]: (حَظِيَ، وحَفِيَ، وحَلِيَ، ورَجِيَ، ورَضِيَ، وشَقِيَ)، وكذا: (حَوِيَ، وقَوِيَ، ولَوِيَ)؛ وستأتي هذه وأشباهُها في اللفيفِ.

ومثالُ ما أصلُ لامِه الواوُ، وقدِ انقلَبَتِ ألفًا[٢]: (سَمَا، ودَعَا، وغَزَا).

---

(١) (م) هذا إنما يكون فِي الماضي المكسور العين ـ وَهوَ باب (علم يعلم) ليس غير ـ وَذَلِكَ لأن (الواو) إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.

والدليل عَلَى أن أصل هذه الياءات واوٌ ـ يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة، فمثلًا (حفي)؛ تجد مكان هذه الياء واوًا في (الحفوة)؛ بضم الحاء أو كسرها، وهي الاسم من الحفا، وَهوَ رقة القدم، وكذلك تجد فِي مكان الياء من (حلي) واوًا في مثل: (الحلوا والحلاوة، والحلوان)، وكلها مصادر حلي الشيء ـ من أبواب (رضي، ودعا، وسرو)، ضد (مر)، وكذلك تجد في مكان الياء من (رضي) واوًا ـ في نحو: (الرضوان، والرضوة)؛ بكسر فيكون فيهما، وهكذا (م).

(٢) (م) هَذَا إنما يكون في الماضي المفتوح العين ـ وَهوَ بالاستقراء بابان: أحدهما: باب (نصر ينصر)، نحو: (دعا يدعو، وسما يسمو، وعدا يعدو)، والثاني باب =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ومثالُ الياءِ الأصليَّةِ الباقيَةِ؛ (رَقِيَ، وزَكِيَ، وشَصِيَ، وطَغِيَ وصَغِيَ)، ومثلُه: (ضَوِيَ، وعَيِيَ، وهَوِيَ)؛ وستأتي هذه وأشباهُها في اللفيفِ.

ومثالُ ما أصلُ لامِه الياءُ، وقد انْقَلَبَتْ واوًا[1]: (نهو)، وليس في العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة.

ومثالُ ما أصلُ لامِهِ الياءُ، وقد انْقَلَبَتِ أَلِفًا[2]: (رمى، وكَفى، وهَمَى، ومَأَى).

أوجه مجيء الناقص

ويجيءُ الناقصُ **على خمسةِ أوجهٍ**:

الأول: مثال: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحو: (مَرَى يَمْرِي، وفَلَى يَفْلِي).

الثاني: مثال: (نَصَرَ يَنْصُرُ)[3]، نحو: (دَعَا يَدْعُو، وسَمَا يَسْمُو، وعلا يعلو).

الثالثُ: مثالُ: (فَتَحَ يَفْتَحُ)[4]، نحو: (نَحَا يَنْحَى، وطَغَى يَطْغَى، ورَعَى يَرْعَى، وسَعَى يَسْعَى).

= فتح يفتح، نحو: (صغى يصغى، وضحى يضحى).

والسرُّ في قلب الواو ألفًا وقوعها متحركة، مفتوحًا ما قبلها، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ؛ كـ(السمو، والغزو، والدعوة)، ونحو ذلك، عَلَى المنهج الَّذِي بيناه قبل هذا، ولم يجئ الناقص الواوي من باب ضرب يضرب أصلًا (م).

(١) (م) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين - وهوَ باب (كرم، يكرم) - وذلك: لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واوًا، والذي يدل على أن أصل الواو في (نهو) ياء وجود الياء؛ في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: (نهية) للعقل (م).

(٢) (م) هذا إنما يكون فِي الماضي المفتوح العين - وَذَلِكَ بالاستقراء - **بابان**: أحدهما: باب (فتح، يفتح)، نحو: (رأى يرى، ونهى ينهى، ونأى ينأى، وسعى يسعى). والثاني: باب (ضرب، يضرب)، نحو: (هداه الله يهديه، وقرى ضيفه يقريه، وعصى يعصي، وسقى يسقي) (م).

(٣) (م) ولا يكون إلا واويًا، وتنقلب واوه فِي ماضيه ألفا كَمَا علمت (م).

(٤) (م) وهذا يكون يائيًا كما يكون واويًا، فمثال اليائي: نهى ينهى، ومثال الواوي: =

الرابعُ: مثالُ: (كَرُمَ يَكْرُمُ)، نحو: (رَخُوَ[١] يَرْخُو)، و(سَرُوا يَسْرُوا).

الخامسُ: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (حَفِيَ يَحْفَى، ورَضِيَ يَرْضَى، ورَقِيَ يَرْقَى).

حكمُ ماضيه قبلَ الاتصالِ بالضمائرِ:

أما ما عدَا الثلاثيَّ المجرَّدَ - فيجِبُ في جميعِه قلبُ اللامِ ألفًا، وذلك لأنَّ اللامَ في جميعِها متحرِّكَةَ الأصلِ، مفتوحٌ ما قبلَها؛ فحيثُما وقعت الياءُ أو الواوُ في إحدى هذه الصيغِ؛ فلن تقعَ إلا مستوجبةً لقلبِها ألفًا[٢].

نحو: (سَلْقَى، وقَلْسَى، وأَعْطَى، وأَبْقَى، ودَارَى، ونَادَى، واهْتَدَى، واقْتَدَى، وانْجَلَى، وانْهَوَى، وتَلْقَّى، وتَزَكَّى، وتَرَاضَى، وتَعَامَى، واسْتَدْعَى، واسْتَغْشَى).

= (صغا يصغى)، وتنقلب الواو والياء فِي ماضيه ألفا عَلَى مَا أنبأتك (م).

(١) (م) ولا يكون إلا واويًّا سوى كلمة (نهو)؛ التي أشرنا إليها (م).

(٢) (م) غير أن الّذي أصله الياء فِي هذه الصيغ جميعها - قد قلبت ياؤه ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح مَا قبلها من غير وساطة شيء آخر، بخلاف ما أصله الواو منها - نحو: (أعطى) - إذ أصله: (أعطو) - عَلَى مثال (**أحسن**)؛ فإن هذه الواو تنقلب ياء أولا، لكونها وقعت رابعة فصاعدًا، فيصير: (أعطى)، ثم تقلب الياء ألفًا، ولهذا السبب: فإنهم لا يفرقون فِي غير الثلاثي المجرد بين مَا أصله الياء، وما أصله (الواو) في الكتابة، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلًا؛ بل يكتبون الجميع بالياء، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين؛ إشارة إِلَى أن أصله الَّذي هو (الواو) قد صار إِلَى الياء قبل أن يصير ألفًا، وكذلك عند الإسناد إِلَى الضمائر المتحركة، نحو: (أعطيت وأرضيت وتزكيت)، من الواوي.

فتلخص لك من هَذَا الكلام: أن (لام الناقص) في ماضي ما زاد على الثلاثة - تعتل بالقلب ألفًا ألبتة، ولكنها عَلَى نوعين في ذلك، الأول: مَا يحدث له هَذَا الإعلال بلا واسطة، وهو (اليائي). والثاني: مَا يحدث له هذا الإعلال، بعد قلب حرف العلة فيه ياء، وهو (الواوي) (م).

والأصلُ في جميعِ ذلك: (أَبْقَى) مثلًا ـ تحرَّكَتِ الياءُ، وانفتحَ ما قبلَها؛ فقلِبَتْ ألفًا، فصارَ (أَبْقَى)، وقِس الباقي.

أما الثلاثيُّ المجرَّدُ: فإما أن تكونَ عينُه مضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً.

فإن كانَتْ عينُه مضمومةً: فإنْ كانَتِ اللامُ واوًا ـ سلِمَتْ نحوَ: (سَرُوَ)، وإنْ كانت ياءً انقلبَتْ واوًا؛ لِتَطَرُّفِهَا إثرَ ضمَّةٍ نحو: (نَهُوَ).

وإن كانت عينُه مكسورةً: فإن كانتِ اللامُ ياءً سلِمَتْ ـ نحو: (بَقِيَ)، وإنْ كانَتْ واوًا ـ انقلبت ياءً؛ لتطرُّفِها إثرَ كسرةٍ نحوَ: (رَضِيَ).

وإنْ كانَتْ عينُه مفتوحةً: وَجَبَ قلبُ لامِه ألفًا أَوْ وَاوًا كانَ أصلُها، أو ياءً؛ لتحرُّكِ كلٍّ منهما وانفتاحِ ما قبله نحو: (سَمَا، ورَمَى).

حُكْمُ مضارِعه قبلَ الاتصالِ بالضمائرِ:

النظرُ في المضارِعِ (يتبعُ) حركةَ ما قبلَ الآخرِ؛ فإنْ كانَتْ ضمَّةً ـ وهذا لا يكونُ إلا في مضارعِ الثلاثيِّ الواويِّ[1] ـ صارَتِ اللامُ واوًا[2]، نحوَ: (يَسْرُو، ويَدْعُو)، وإنْ كانَتْ كسرةً: ويكونُ ذلك في مضارعِ الثلاثيِّ اليائيِّ، وفي مضارعِ الرباعيِّ كلِّه، وفي مضارعِ المبدوءِ بهمزةِ الوصلِ مِنَ الخماسيِّ والسداسيِّ ـ صارَتِ اللامُ ياءً[3]، نحو: (يَرْمِي، ويُعْطِي، ويَنْهَوِي، ويَسْتَوْلِي). وإنْ كانَتِ الحركةُ فتحةً: ويكونُ هذا في مضارعِ الثلاثيِّ؛ مِنْ بابيْ (عَلِمَ وفَتَحَ)، وفي مضارعِ المبدوءِ بالتاءِ

---

(١) (م) سواء أكان من باب (نصر ينصر)، نحو: (دعا يدعو)، أم كان من باب (كرم يكرم)، نحو: (سرو يسرو) (م).

(٢) (م) ساكنة في حالة الرفع؛ لاستثقال الضمة عَلَى الواو، ومفتوحة في حالة النصب لخفة الفتحة، وتحذف في حالة الجزم (م).

(٣) (م) وتأخذ مَا أخذته الواو: من التسكين حال الرفع، والفتح حال النصب، والحذف حال الجزم (م).

Black plate (1386,1)

الزائدة مِنَ الخماسيِّ صارَتْ ألفًا[١]، نحو: (يَرْضَى، ويَطْغَى، ويَتَولَّى، ويَتَزَكَّى).

حُكْمُ الماضي عندَ الإسنادِ إلى الضمائرِ ونحوِها:

إذا أُسْنِدَ الماضي إلى الضميرِ المتحرِّكِ؛ فإن كانَتْ لامُهُ واوًا[٢] أو ياءً - سَلِمَتا تقولُ: (سَرُوتُ، ورَضِيتُ)، وإنْ كانَتِ اللامُ ألفًا؛ قُلِبَتْ ياءً فيما زادَ على الثلاثةِ، ورُدَّتِ إلى أصلِها في الثلاثيِّ تقولُ: (أَعْطَيْتُ، واسْتَدْعَيْتُ) وتقولُ: (غَزَوْتُ، ودَعَوْتُ، وسَمَوْتُ)، وتقولُ: (رَمَيْتُ، وكَنَيْتُ، وبَنَيْتُ).

وإذا اتصلَتْ به تاءُ التأنيثِ، فإنْ كانَتِ اللامُ واوًا أو ياءً بقيتا وانفتحتا؛ تقولُ: (سَرُوَتْ، ورَضِيَتْ). وإنْ كانَتِ اللامُ ألفًا حُذِفَتْ[٣] في الثلاثيِّ وغيرِهِ تقولُ: (دَعَتْ، وسَمَتْ، وغَزَتْ، ورَمَتْ، وبَنَتْ، وكُنْتُ)، وتقول: (أَعْطَتْ، ووَالَتْ، واسْتَدْعَتْ).

وإذا أُسْنِدَ الماضي إلى الضميرِ الساكنِ؛ فإنْ كانَ ذلك الضميرُ أَلِفَ الاثنينِ - بَقِيَ الفعلُ على حالِه واويًّا كانَ أو يائيًّا، تقولُ: (سَرُوَا، ورَضِيَا).

وإنْ كانَتْ لامُه ألفًا قلبَتْ ياءً في ما عدَا الثلاثيِّ، ورُدَّتْ إلى أصلِها في

---

(١) (م) ولا تظهر عليها حركة أصلًا، لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف، وتحذف في حالة الجزم كأختيها (م).

(٢) (م) النظر هنا إلَى النطق لا إلَى الكتابة، والمدار على حالة الفعل الراهنة؛ لا على أصله، فمثلًا: (رمى، وأعطى، واستدعى)؛ تعتبر لاماتهن ألفًا لا ياء، ونحو: (رضي، ورجي، وجوي)؛ تعتبر لاماتهن ياء، وإن كان أصلها الواو، وهكذا (م).

(٣) (م) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين؛ وذلك: لأن أصل (رمت) مثلًا (رميت) - على مثال (ضربت) - وقعت الياء متحركةً، مفتوحًا ما قبلها؛ فانقلبت ألفًا، فصار (رمات)؛ فالتقى ساكنان: الألف، وتاء التأنيث، فحذفت الألف فرارًا من التقائهما (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الثلاثيِّ؛ تقولُ: (أَعْطَيَا، ونَادَيَا، ونَاجَيَا، واسْتَدْعَيَا)، وتقولُ: (غَزَوَا، ودَعَوَا، ورَمَيَا، وبَغَيَا)(١)، وإنْ كانَ الضميرُ واوَ الجماعةِ ـ حُذِفَتِ لامُ الفعلِ واوًا كانَتْ أو ياءً أو أَلِفًا، وبَقِيَ الحرفُ الذي قبلَ الألفِ مفتوحًا؛ للإيذانِ بالحرفِ المحذوفِ، وضمِّ الحرفِ الذي قبلَ الواوِ والياءِ؛ لمناسبةِ واوِ الجماعةِ، تقولُ: (أَعْطَوْا، واسْتَدْعَوْا، ونَادَوْا، وغَزَوْا، ودَعَوْا، ورَمَوْا، وبَغَوْا)، وتقول: (سَرُوا، وبَذُوا، ورَضُوا، وبَقُوا)؛ قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وقال: ﴿وَٱسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، وقال: ﴿دَعَوُا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، وقال: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقال: ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٤].

حُكْمُ مضارعِه عندَ الاتصالِ بالضمائرِ:

إذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى نونِ النسوةِ؛ فإن كانَتْ لامُه واوًا أو ياءً ـ سَلِمَتَا تقول: (النِّسوةُ يَسْرُونَ ويَدْعُونَ ويَغْزُونَ)(٢)، وتقول: (النِّسْوَةُ يَرْمِينَ ويَسْرِينَ ويَعْطِينَ ويَسْتَدْعِينَ ويُنَادِينَ)(٣)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وإنْ كانَتْ لامُه ألفًا قُلِبَتْ ياءً مُطْلَقًا، نحو: (يَرْضَيْنَ، ويَخْشَيْنَ، ويَتَزَكَّيْنَ، ويَتَدَاعَيْنَ، ويَتَنَاجَيْنَ).

وإسنادُه لألفِ الاثنينِ ـ مثلُ إسنادِه إلى نونِ النِّسْوَةِ ـ تسلَمُ فيه الواوُ والياءُ وتنقلِبُ الألفُ ياءً مطلقًا، إلا أنَّ مقابلَ نونِ النِّسْوَةِ ساكنٌ

---

(١) (م) لم تقلب هنا الواو والياء ألفًا؛ مع تحركهما، وانفتاح مَا قبلهما؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة، فلو انقلبت إحداهما ألفًا؛ لالتقى ساكنان، فيلزم حينئذٍ: حذف أحدهما؛ فيصير اللفظ (غزا) مثلًا، فيلتبس الواحد بالمثنى (م).

(٢) (م) يجب أن تتنبه إِلَى أن الواو في هذه الكلمات؛ كالراء فِي (ينصرن) تمامًا، فهي لام الكلمة، بخلاف الواو في قولك: (الرجال يسرون) ونحوه مما يأتي قريبًا، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة (م).

(٣) (م) الياء فِي نحو: (النساء يرمين)؛ كالباء فِي (يضربن) تمامًا، فهي لام الكلمة بخلاف الياء ـ في نحو: (أنت يا زينب ترمين)؛ فإنها ياء المخاطبة ولام الكلمة؛ محذوفة على ما ستعرف (م).

وما قبلَ ألفِ الاثنينِ مفتوحٌ؛ تقول: (المحمدانِ يَسْرُوَانِ ويَدْعُوَانِ ويَغْزُوَانِ ويَرْمِيَانِ ويَسْرِيَانِ ويُعْطِيَانِ ويَسْتَدْعِيَانِ ويُنَادِيَانِ ويَرْضَيَانِ ويَخْشَيَانِ ويَتَزَكَّيَانِ ويَتَدَاعَيَانِ ويَتَنَاجَيَانِ).

وإذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى (واوِ) الجماعةِ ـ حُذِفَتْ لامُه مطلقًا واوًا كانَتْ أو ياءً أو ألفًا، وبَقِيَ ما قبلَ الألفِ مفتوحًا؛ للإيذانِ بنفسِ الحرفِ المحذوفِ، وضمِّ ما قبلَ الواوِ مِنْ ذي الواوِ أو الياءِ؛ لمناسبةِ واوِ الجماعةِ، تقولُ: (يَرْضَوْنَ، ويَخْشَوْنَ، ويَتَزَكَّوْنَ، ويَتَدَاعَوْنَ، ويَتَنَاجَوْنَ)، وتقولُ: (يَسْرُونَ، ويَدْعُونَ، ويَغْزُونَ[1]، ويَرْمُونَ، ويَسْرُونَ[2]، ويَعْطُونَ ويَسْتَدْعُونَ، ويُنَادُونَ)؛ قال الله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ رَبَّهُم﴾ [الملك: ١٢]، وقالَ سبحانَه: ﴿فَلَا تَتَنَاجَوْا بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المجادلة: ٩]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤].

وإذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى ياءِ المؤنثةِ المخاطبَةِ: حُذِفَتِ اللامُ مطلقًا واوًا كانت أو ياءً أو ألفًا، وبَقِيَ ما قبلَ الألفِ مَفْتُوحًا؛ للإيذانِ بنفسِ الحرفِ المحذوفِ، وكسرِ ما قبلَ الواوِ أو الياءِ؛ لمناسبةِ ياءِ المخاطبةِ تقول: (تَخْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ وتَرْضَيْنَ وتَدْعِينَ وتَعْلِيْنَ وتَرْمِينَ وتَبْنِينَ وتُعْطِينَ وتَسْتَرْضِينَ).

حكمُ إسنادِ الأمرِ إلى الضمائرِ:

الأمرُ كالمضارعِ المجزومِ، والأصلُ: أنَّ لامَ الناقصِ تُحْذَفُ في

(١) (م) قد نبهناك إِلَى الفرق بين هذه الكلمات، ونحو قولهم: (النساء يدعون)؛ من أن الواو لام الكلمة فِي المسند إِلَى النون، وضمير جماعة الذكور فِي المسند إِلَى الواو، وهناك فرق آخر، وَهوَ أن النون فِي نحو: (النساء يدعون) ضمير مرفوع المحل عَلَى أنَّهُ فاعل، فلا تسقط فِي نصب ولا جزم، بخلاف النون فِي نحو: (الرجال يدعون)؛ فإنها علامة عَلَى رفع الفعل تزول بزواله، هَذَا و(يسرون) فِي هذه المثل ـ مضارع (سرو) من باب كرم، ولامه واو (م).

(٢) (م): «يسرون» فِي هذه المثل مضارع (سرى يسري) من السرى، وهو السير ليلًا ولامه ياء (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الأمرِ لبناءِ الأمرِ؛ على حَذْفِ حرفِ العلَّةِ، ولكنه عندَ الإسنادِ إلى الضمائرِ تعودُ إليه اللامُ[١].

ثم إذا أُسْنِدَ لنونِ النسوةِ أو ألفِ الاثنينِ سلِمَتْ لامُه، إنْ كانَتْ ياءً أو واوًا، وقُلِبَتْ ياءً إنْ كانَتْ ألفًا تقولُ: (يا نِسْوةً اسْرُونَ وادْعُونَ واغْزُونَ وارْمِينَ واسْرِينَ وأَعْطِينَ واسْتَدْعِينَ ونَادِينَ، وارْضَيْنَ واخْشَيْنَ وتَزَكَّيْنَ وتَدَاعَيْنَ وتَنَاجَيْنَ). وتقول: (يا محمدانِ اسْرُوَا وادْعُوَا واغْزُوَا، وارْمِيَا واسْرِيَا وأَعْطِيَا واسْتَدْعِيَا ونَادِيَا، وارْضَيَا واخْشَيَا وتَزَكَّيَا وتَدَاعَيَا وتَنَاجَيَا).

وإذا أُسْنِدَ إلى واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطبةِ: حُذِفَتْ لامُهُ مطلقًا واوًا كانَتْ أو ياءً أو ألفًا، وبَقِيَ ما قبلَ الألفِ في الموضعينِ مفتوحًا، وكُسِرَ ما عداه قبلَ ياءِ المخاطبةِ وضُمَّ قبلَ واوِ الجماعةِ، تقولُ: (ارْضَوْا، واخْشَوْا، وتَزَكَّوْا، واسْرُوا، وادْعُوا، واغْزُوا، وارْمُوا، وأعْطُوا، واسْتَدْعُوا)، وتقولُ: (ارْضَيْ، واخْشَيْ، وتَزَكَّيْ، واسْرِي، وأَعْطِي، واسْتَدْعِي).

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) أما مع الضمائر الساكنة: فلأن بناءه قد صار عَلَى حذف النون، وأما مع نون النسوة: فلأن بناءه ـ حينئذٍ ـ عَلَى السكون وحرف العلة ساكن بطبعه (م).

Black plate (1390,1)

الفصلُ السابعُ

في اللفيف المفروق وأحكامه

وهو ـ كما عرَفْتَ ـ ما كانَتْ فاؤه ولامُه؛ حرفينِ مِنْ أحرفِ العلَّةِ.

وتقعُ فاؤه واوًا في كلماتٍ كثيرةٍ، ولم نَجِدْ منه ما فاؤه ياءً إلا قولَهم: (يَدِيَ)[١].

وتكونُ لامُه ياءً إما باقيةً على أصلِها، وإما أنْ تنقلِبَ ألفًا، ولا تكونُ لامُه واوًا[٢].

فمثالُ ما أصلُ لامِه الياءُ وقد انقلَبَتْ ألفًا: (وَحَى، وودَى، ووشَى).

ومثال ما لامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها: (وجي، ووري، وولي).

---

(١) (م) يدي ـ من باب رضي ـ أي: ذهبت يده ويبست، ويداه ـ من باب ضرب ـ أي: أصاب يده، أو ضربها، ويداه ـ ومثله أيداه ـ أي: اتخذ عنده يدًا، وياداه ميادة: جازاه يدًا بيد عَلَى التعجيل، وأنشد الجوهري في «الصحاح» (٦/ ٢٥٤٠)؛ لبعض بني أسد:

يديت عَلَى ابن حسحاس بن وهب بأسفل ذي الجذاة يد الكريم (م)

(٢) (م) فِي مادة: (وزا) من «**القاموس**» (١/ ١٣٤٢) ـ تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو، فتغتر بهذا الصنيع، **فتتوهم**: أن أصل الألف فِي هَذَا الفعل الواو، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك، قال الشارح: كأنه اغتر بما في نسخ «الصحاح» (١/ ٨٠)، (١/ ١٠٩) ـ من كتابة (الوزا) بالألف ـ فحَسِبَ أنَّهُ واوي، وقد صرَّح غيره من الأئمة؛ نقلًا عن البطليوسي: أن (الوزى)، يكتب بالياء؛ لأن الفاء واللام ـ لا يكونان واوًا في حرف واحد، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واوًا، ولهذا: فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين، عَلَى باب (علم)؛ ليتسنى لهم قلب اللام ياء، كَما في نحو: (قوي) وشبهه. اهـ بإيضاح (م). ينظر تفصيل هذا في: «تاج العروس» (٤٠/ ١٩٧).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

تعريفه أحواله

Black plate (1391,1)

ويجيء اللفيف المفروق - على ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدِها: مثالُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحو: (وَعَى يَعِي، وَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي).

الثاني: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (وَجِيَ يَوْجَى)[1].

الثالثِ: مثالُ: (حَسِبَ يَحْسِبُ)، نحو: (وَلِيَ يَلِي، وَرِيَ يَرِي).

أنواع اللفيف المفروق

حكمُه:

أحكامه

يعاملُ اللفيفُ المفروقُ مِنْ جهةِ فائِه معاملةَ المثالِ، ومِنْ جهةِ لامِه معاملةَ الناقصِ، وعلى هذا: تَثْبُتُ فَاؤُه في المضارعِ والأمرِ - إنْ كانَتْ ياءً مطلقًا، وكذا إنْ كانَتْ واوًا والعينُ مفتوحةٌ، تقول: (يَدَى يَيْدِي وَايْدِ)، وتقولُ: (وَجِيَ يَوْجَى وَاوْجَ)[2].

وتُحذَفُ فاؤُه في المضارعِ مِنَ الثلاثيِّ المجرَّدِ، وفي الأمرِ إذا كانَتْ واوًا، والعينُ مكسورةٌ، وذلك بابُ (ضَرَبَ) وباب (حَسِبَ)؛ تقول: (وَعَى يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي)، وتقول: (وَلِيَ يَلِي، ووَرِيَ يَرِي).

وتُحْذَفُ لامُه في المضارعِ المجزومِ، وفي الأمرِ أيضًا - إلا إذا أُسْنِدَ إلى نونِ النسوةِ أو ألفِ الاثنينِ؛ تقولُ: (النِّسْوَةُ لم يَعِينَ، وَيَنِينَ ويَهِينَ ويَلِينَ ويَوْجَيْنَ).

وتقولُ أيضًا: (يا نسوةً عِينَ ونِينَ وهِينَ ولِينَ واوْجَيْنِ)، وتقولُ عند الإسنادِ إلى ألفِ الاثنينِ: (المحمدانِ يَعِيَانِ، ويَنِيَانِ، ويَهِيَانِ ويَلِيَانِ،

---

(١) تتبعت مواد «القاموس» - فلم أجد فيه مَا ورد عَلَى هذين الوجهين؛ سوى هذه الكلمات الثلاث، والعلة في ذلك: قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجهٍ عام، فما بالك بالمعتل؟ (م).

(٢) (م) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه - قلبت واوه ياء، لسكونها، وانكسار مَا قبلها، تقول: (إيج)، كَمَا تقول: (إيجل) (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (1392,1)

ويَوْجَيَانِ). وتُحْذَفُ نونُ الرفعِ في الجزمِ والنصبِ، وتقولُ أيضا: (يا محمدانِ عِيَا ونِيَا وهِيَا ولِيَا واوْجَيَا).

فإذا أُسْنِدَ أحدُهما إلى واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطَبَةِ[١]، أو: إلى الضميرِ المستترِ - حُذِفَتْ لامُه. فإذا كانَ معَ هذا مما تُحْذَفُ فاؤُه - صارَ الباقي من الفعلِ حرفًا واحدًا، وهو العينُ فيجبُ حينئذٍ - اجتلابُ (هاءِ) السكتِ في الأمرِ المسندِ للضميرِ المستترِ عندَ الوقفِ؛ تقولُ: (قِهْ، لِهْ، عِهْ، فِهْ، نِهْ، دِهْ).

ويجوزُ لكَ الإتيانُ بـ(هاءِ) السكتِ - في المضارعِ المجزومِ المسندِ للضميرِ المستترِ عندَ الوقفِ[٢]، تقولُ: (لم يَقِهْ، ولَم يَلِهْ)... إلخ، ويجوزُ أنْ تقولَ: (لم يَلِ، ولم يَقِ)؛ وصلًا ووقفًا.

---

(١) (م) وتراعي عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة: مَا كنت تراعيه فِي الناقص: من فتح مَا قبل الألف المحذوفة فِي الموضعين، وضم مَا قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة (م).

(٢) (م) ضرورة الابتداء والوقف - تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبتدأ به، وحرف ساكن يوقف عليه، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطررت؛ لاجتلاب الهاء لتقف عليها، ومن أجل هَذَا: كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر - واجبًا لصيرورته عَلَى حرف واحد، وكان مع المضارع المجزوم جائزًا؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف - تبعًا لعبارة ابن مالك في «الألفية» - أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب؛ كالأمر الباقي عَلَى حرف واحد، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة، قال **ابن هشام**: «ومن خصائص الوقف - اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع:
أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو: (لم يغزه)، و(لم يخشه)، و(لم يرمه). ومنه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾، أو لأجل البناء نحو: (اغز) و(اخشه) و(ارمه)، ومنه ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و(الهاء) في كل ذلك جائزة، لا واجبة، إلا فِي مسألة واحدة وهي: أن يكون الفعل قد بقى على حرف واحدد؛ كالأمر من وعي، فإنك تقول (عه). قال الناظم: وكذا إذا بقي عَلَى حرفين أحدهما زائد نحو: (لم يعه)؛ وهذا مردود بإجماع المسلمين على =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الفصلُ الثامنُ

في اللفيف المقرونِ وأحكامِه

تعريفه

وهو ـ كما سبقَ: ما كانَتْ عينُه ولامُه حرفينِ مِنْ أحرفِ العلَّةِ.

وليس فيه ما عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ أصلًا[1]، وليس فيه ما عينُه ياءٌ ولامُه ياءٌ؛ إلا كلمتينِ هما: (حَيِيَ، وعَيِيَ). وليسَ فيه ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ باقيةٌ على حالِها أصلًا[2].

أنواعه

والموجودُ منه بالاستقراءِ الأنواعُ الخمسةُ الآتيةُ:

النوعُ الأوَّلُ: ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ قد انقلَبَتْ ألفًا، نحوَ: (حَوَى، وعَوَى، وغَوَى، وزَوَى، وبَوَى)[3].

= وجوب الوقف عَلَى نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩]؛ بترك الهاء». اهـ (م).

(١) (م) ذهب أبو عثمان المازني [«الانتصار»، (ص٢٦٥)] ـ إِلَى أن الواو في (الحيوان) ـ غير مبدلة من الياء، وأنها أصل. ومذهب سيبويه والخليل [«الكتاب» (٤/٤٠٩)]: أن هذه الواو منقلبة عن الياء، وأن أصله (حييان)؛ فاستكرهوا توالي الياءين، قال أبو علي [كما في «سر الصناعة» لابن جني (١/٢٢٣)]: «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضي، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوًا لغير علة ـ وإن كانت الواو أثقل من الياء ـ ليكون ذلك عوضًا للواو؛ من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها». اهـ (م).

(٢) (م) توالي الواوين ثقيل مستكره جدًا، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لامًا، وكانت العين مع ذلك واوًا، وعند الإسناد إِلَى الضمائر: لم يعيدوا فِي اللفيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إِلَى أصلها ـ كَمَا يفعلون ذلك في الناقص فِي نحو: (دعوت، وغزوت)؛ بل يقلبون الألف ياء ـ وإن كان أصلها الواو، فيقولون: (غويت، وحويت). قال دريد بن الصمة:

وما أنا إلا من غزية: إن غوت ... غويت، وإن ترشد غزية أرشد

وستعرف قريبًا سر هذه المسألة (م).

(٣) (م) اعتبر صاحب «القاموس» (١/١٢٧٧)، (١/١٣١٦)، (١/١٣١٩) ـ ولم =

Black plate (1394,1)

النوعُ الثاني: ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ قد انقلبَتْ ياءً، نحوَ: (غَوِيَ، وقَوِيَ، وجَوِيَ، وحَوِيَ، ولَوِيَ).

النوع الثالثُ: ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها، نحوَ: (دَوِيَ، وذَوِيَ، ورَوِيَ، وضَوِيَ، وهَوِيَ، وتَوِيَ، وصَوِيَ).

النوعُ الرابعُ: ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ قد انقلبَتْ ألفًا، نحوَ: (أَوَى، ثَوَى، حَوَى، ذَوَى، رَوَى، شَوَى، صَوَى، ضَوَى، ظَوَى، كَوَى، لَوَى، نَوَى، هَوَى).

النوعُ الخامسُ: ما عينُه ياءٌ ولامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها، وهو: (حَيِيَ، وعَيِيَ). ويَجِيءُ اللفيفُ المقرونُ الثلاثيُّ على وجهينِ:

الأَوَّلِ: مثالِ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحوَ (عَوَى وحَوَى)، ونحوَ: (ذَوَى ونَوَى).

والوجُه الثاني: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (غَوِيَ وقَوِيَ)، ونحوَ: (عَيِيَ ودَوِيَ).

حكمُه:

أما عينُه: فلا يجوزُ فيها الإعلالُ بأي نوعٍ مِنْ أنواعِهِ، ولو وُجِدَ السببُ الموجِبُ للإعلالِ؛ بل تُعَامَلُ معاملةَ عينِ الصحيحِ؛ فتَبْقَى على حالِها[1].

= يخالفه الشارح ـ ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين: تدل عَلَى أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء، لتصريحهم بأن كل مَا كانت عينه واوًا ـ يجب أن يكون على مثال (علم)؛ لكي تنقلب لامه ياء لثقل الواوين (م).

(١) (م) لأنك لو أعللتها ـ عَلَى حسب ما يقتضيه سبب الإعلال ـ مع أن فيه حرف علة متعرضًا للإعلال؛ وهو اللام ـ للزم اجتماع إعلالين فِي حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز فوفروا العين، وأبقوها صحيحة، ليتمكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين، ويصححوا اللام ـ مع أنّ العين أسبق ـ لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات (م).

النوعُ الثاني: ما عينُه واوٌ ولامُه واوٌ قد انقلبَتْ ياءً، نحوَ: (غَوِيَ، وقَوِيَ، وجَوِيَ، وحَوِيَ، ولَوِيَ).

النوع الُثالثُ: ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها، نحوَ: (دَوِيَ، وذَوِيَ، ورَوِيَ، وضَوِيَ، وهَوِيَ، وتَوِيَ، وصَوِيَ).

النوعُ الرابعُ: ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ قد انقلبَتْ ألفًا، نحوَ: (أَوَى، ثَوَى، حَوَى، ذَوَى، رَوَى، شَوَى، صَوَى، ضَوَى، ظَوَى، كَوَى، لَوَى، نَوَى، هَوَى).

النوعُ الخامسُ: ما عينُه ياءٌ ولامُه ياءٌ باقيةٌ على حالِها، وهو: (حَيِيَ، وعَيِيَ). ويَجِيءُ اللفيفُ المقرونُ الثلاثيُّ على وجهينِ:

الأَوَّلِ: مثالِ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، نحوَ (عَوَى وحَوَى)، ونحوَ: (ذَوَى ونَوَى).

والوجُه الثاني: مثالُ: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، نحو: (غَوِيَ وقَوِيَ)، ونحوَ: (عَيِيَ ودَوِيَ).

حكمُه:

أما عينُه: فلا يجوزُ فيها الإعلالُ بأي نوعٍ مِنْ أنواعِهِ، ولو وُجِدَ السببُ الموجِبُ للإعلالِ؛ بل تُعَامَلُ معاملةَ عينِ الصحيحِ؛ فتَبْقَى على حالِها[1].

= يخالفه الشارح ـ ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين: تدل عَلَى أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء، لتصريحهم بأن كل مَا كانت عينه واوًا ـ يجب أن يكون على مثال (علم)؛ لكي تنقلب لامه ياء لثقل الواوين (م).

(١) (م) لأنك لو أعللتها ـ عَلَى حسب ما يقتضيه سبب الإعلال ـ مع أن فيه حرف علة متعرضًا للإعلال؛ وهو اللام ـ للزم اجتماع إعلالين فِي حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز فوفروا العين، وأبقوها صحيحة، ليتمكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين، ويصححوا اللام ـ مع أنّ العين أسبق ـ لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات (م).

وأما لامُه: فتأخذُ حُكْمَ لامِ الناقصِ بلا فرقٍ[١]؛ فإنْ وُجِدَ ما يقتضِي قلبُها ألفًا انقلبَتْ ألفًا، نحوَ: (طَوَى، ولَوَى، وغَوَى، وعَوَى)، ونحو: (يَهْوَى، ويَضْوَى، ويَقْوَى، ويَجْوَى)، وإنْ وُجِدَ ما يقتضي سلْبَ حركتِها حُذِفَتِ الحركةُ، نحوَ: (يَطْوِي، ويَهْوِي، ويَلْوِي، ويَنْوِي)، وإنْ وُجِدَ ما يقتضي حَذْفُ اللامِ حُذِفَتْ ـ كما في المضارعِ المجزومِ؛ مسندًا إلى الظاهرِ أو الضميرِ المستترِ، وكما في الأمرِ المسنَدِ إلى الضميرِ المستترِ، وكما في سائرِ الأنواعِ عندَ الإسنادِ إلى واوِ الجماعةِ[٢]، أو ياءِ المخاطبةِ، تقولُ: (لم يَطْوِ محمدٌ، ولم يلوِ، واطْوِيَا يا محمدانِ والْوِيَا)، وتقولُ: (المحمدونُ طَوَوْا ولَوَوْا، وهم يَطْوُون ويلْوُونَ، واطْوُوا والْوُوا، وأنتِ يا زينبُ تَطْوِينَ وتَلْوِينَ، واطْوِي والْوِي)، وإنْ لم تُوجَدْ علَّةٌ تقتضِي شيئًا مِنْ هذا ـ بقيتِ اللامُ بحالِها؛ كما في (حَيَّ، وعَيَّ)[٣].

---

(١) (م) كان مقتضى هذه القاعدة: أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون؛ الَّذِي صارت لامه ألفًا إِلَى ضمائر الرفع المتحركة، أو: إِلَى ألف الاثنين يجب عليك أن تردها إِلَى أصلها واوًا كانت أو ياء، لكنهم أجمعوا على أنك تقول فِي (غوى) مثلًا: (غويت، وغوين، وغويا)؛ فإن كان صحيحًا ما ذهب إِلَيْهِ الصرفيون؛ من أن أصل الألف فِي جميع اللفيف المقرون؛ منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون: (لامه واو وعينه واو)، كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال (علم)؛ ليتسنى قلب اللام ياء فرارًا من اجتماع الواوين ـ كانت هذه القاعدة صحيحة، وعلى مقتضى ما في «القاموس» و«شرحه» ـ لا تتم القاعدة، إلا أن يدعي أنهم ردوا الألف واوًا أولًا ـ كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل مَا يعامل بِهِ الناقص، ثم قلبوا الواو ياء فرارًا من الواوين (م).

(٢) (م) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصًا من التقاء الساكنين؛ فمثلًا: أصل (يلوون): (يلويون) ـ على مثال: (يضربون)؛ فاستثقلت الضمة عَلَى الياء، فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة (م).

(٣) (م) يجوز فِي هاتين الكلمتين: إدغام العين فِي اللام، لأنهما مثلان متجاوران فِي كلمة، وثانيهما: متحرك لزومًا، ويجوز فيهما الفك، وهو الأكثر؛ إذ الإدغام في الماضي ـ يستدعي الإدغام فِي المضارع، ويلزم على الإدغام في المضارع ـ وقوع ياء مضمومة فِي الآخر، وهو مرفوض عندهم، ولهذه العلة نفسها لم يعلوا عينه =

. . . .

= بقلبها ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى الإدغام ـ جاء قول عبيد بن الأبرص [«الديوان» (ص١٣٨)]:

عَـيُّـوا بـأَمْـرِهِـمُ كـمـا عَـيّتْ بَبْـيضـتها الـحَـمامَـةْ

وقول النابغة الذبياني [«الديوان» ص١٦]:

وقَـفْـتُ فِـيـهَـا أُصَـيْـلَالًا أُسـائِـلُـهـا عَيَّتْ جَوابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ (م)

Black plate (1397,1)

البابُ الثالثُ

في اشتقاقِ صيغتيِ المضارع والأمرِ

وفيه فصلانِ:

الفصلُ الأوَّلُ: في أحكامٍ عامَّةٍ.

الفصلُ الثاني: في أحكامٍ تخصُّ بعضَ الأنواعِ.

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (1398,1)

الفصلُ الأوّلُ

في الأحكام العامَّةِ

تُشْتَقُّ صيغةُ المضارعِ من الماضي؛ بزيادةِ حرفٍ مِنْ أحرفِ المضارعَةِ - في أوّلِهِ للدَّلالةِ على التكلُّم أو الخطابِ أو الغيبةِ. وهذه الأحرفُ أربعةٌ يجمعُها، قولك: (نَأْتِي)، أو (أَنَيْتُ)، أو (نَأَيْتُ)، ثم إنْ كانَ الماضي على أربعةِ أحرفٍ؛ سواءٌ أكانَ كلُّهُنَّ أصولًا نحو: دَحْرَجَ، أمْ كَانَ بعضُهنَّ زائدًا نحوَ: قَدَّمَ وأَكْرَمَ وقَاتَلَ)، وجَبَ أنْ يكونَ حرفُ المضارعةِ مضمومًا؛ تقولُ: (يُدَحْرِجُ، ويُقَدِّمُ، ويُكَرِّمُ، ويُقَاتِلُ).

وإنْ كانَ الماضي على ثلاثةِ أحرفٍ، نحو: (ضَرَبَ، ونَصَرَ، وعَلِمَ)، أو: على خمسةٍ، نحوَ: (تَدَحْرَجَ، وانْطَلَقَ)، أو: على ستَّةٍ، نحو: (اسْتَغْفَرَ، واقْعَنْدَدَ) - وَجَبَ أنْ يكونَ حرفُ المضارعةِ مفتوحًا؛ تقول: (يَضْرِبُ، يَنْصُرُ، يَعْلَمُ، يَتَعَلَّمُ، يَتَدَحْرَجُ، يَنْطَلِقُ، يَسْتَغْفِرُ، يَقْعَنْدِدُ).

وحركةُ الحرفِ الذي قَبْلَ الآخِرِ: هي الكسرةُ في مضارعِ الرباعي، نحو: (يُكْرِمُ، ويُقَدِّمُ، ويُقَاتِلُ، ويُدَحْرِجُ)، وكذا في مضارعِ الخماسيِّ والسداسيِّ؛ إذا كانَ الماضي مبدوءًا بهمزةِ وصلٍ، نحو: (انْطَلَقَ، واجْتَمَعَ، واسْتَخْرَجَ)، تقولُ في المضارعِ منهنَّ: (يَنْطَلِقُ، ويَجْتَمِعُ، ويَسْتَخْرِجُ)؛ فإنْ كانَ ماضي الخماسيِّ مبدوءًا بتاءٍ زائدةٍ، نحوَ: (تَقَدَّمَ، وتَقَاتَلَ، وتَدَحْرَجَ)، فمَا قبلَ الآخرِ في مضارعِه مفتوحٌ، تقولُ: (يَتَقَدَّمُ، ويَتَقَاتَلُ، ويَتَدَحْرَجُ). فأما ما قبلَ الآخرِ مِنْ مضارعِ الثلاثيِّ: فمفتوحٌ أو مضمومٌ أو مكسورٌ، وطريقُ معرفةِ ذلك فيه: السماعُ[1] مِنْ

---

(١) (م) ولذلك قواعد تجري في أكثره، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث، من الباب الأول، وأشبعنا القول فيها في كتابنا «دروس التصريف» (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

أفواه العارفينَ، أو النقلُ عن المعاجِمِ الموثوقِ بصحَّتِهَا.

ويُؤْخَذُ الأمرُ مِنَ المضارعِ ـ بعد حَذْفِ حَرْفِ المضارعةِ مِنْ أوَّلِه، ثم إنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارعةِ متحرِّكًا، نحوَ: (يَتَعَلَّمُ، ويَتَشَاوَرُ، ويصومُ، ويبيعُ)، تركْتَ الباقِي على حالِه ـ إلَّا أنك تحذِفُ عينَ الأجوفِ للتخلُّصِ مِنَ التقاءِ الساكنينِ؛ فتقولُ: (تَعَلَّمْ، وتَشَارَكْ، وصُمْ، وبِعْ).

وإنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارعةِ ساكنًا، نحوَ: (يكتُبُ، ويَعْلَمُ، ويَضْرِبُ، ويَجْتَمِعُ، ويَنْصَرِفُ، ويَسْتَغْفِرُ)، اجْتُلِبَتْ همزةُ وصلٍ؛ للتوصُّلِ إلى النطقِ بالساكنِ، وهذه الهمزةُ يجبُ كسرُها ـ إلا في أمرِ الثلاثيِّ؛ الذي تكونُ عينُ مضارعِه مضمومةً أصالةً، فتقولُ: (اكْتُبْ، اعْلَمْ، اضْرِبْ، اجْتَمِعْ، انْصَرِفْ، اسْتَغْفِرْ).

❀ ❀ ❀

اشتقاق الأمر من المضارع

أحواله

Black plate (1400,1)

الفصلُ الثاني

في أحكام تخصُّ بعضَ الأنواعِ(١)

أولًا: **المضارعُ والأمرُ مِنْ (رَأَى)** ـ تُحْذَفُ همزتُهما، وهي عينُ الفعلِ، تقولُ: (يَرَى البصيرَ ما لا يَرَى الأَعْشَى وَرَهْ)، وتُحْذَفُ الهمزةُ مِنْ (أَخَذَ، وَأَكَلَ، وَسَأَلَ) ـ في صِيغَةِ الأَمْرِ إذا بُدِئَ بِها تقولُ: (خُذْ، كُلْ، مُرْ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ٥١]، وفي الحديث: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**» [البخاري: ٦٦٤]، فإنْ سُبِقَ واحدٌ منها بحرفِ عطفٍ جازَ الأمرانِ: حذفُ الهمزةِ وبقاؤُها؛ تقولُ: (التفِتْ لِمَا يعنيكَ، وخُذْ في شأنِ نفسِكَ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (وأْخُذْ في شَأْنِ نفسِك)؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]، وقالَ سبحانَه: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الْأَعْرَافِ: ١٩٩](٢).

ثانيًا: **ماضي المضعَّفِ الثلاثيِّ ومضارعِه غيرَ المجزومِ بالسكونِ** ـ يَجِبُ فيهما الإدغامُ؛ إلا أنْ يَتَّصِلَ بهما ضميرُ رَفْعٍ متحرِّكٍ، تقولُ: (شَدَّ يَشُدُّ، ومَدَّ يَمُدُّ، وَفَرَّ يَفِرُّ)، فإنِ اتَّصَلَ بهما ضميرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ؛ كنونِ النِّسْوَةِ: وَجَبَ الفكُّ، تقولُ: (الفاطِمَاتُ شَدَدْنَ وَيَشْدُدْنَ، ومَدَدْنَ وَيَمْدُدْنَ، وفَرَرْنَ ويَفْرِرْنَ)، وأمَّا الأمرُ والمضارعُ المجزومُ بالسكونِ؛ فيجوزُ فيهما الفكُّ والإدغامُ، تقولُ: (اشْدُدْ ولا تَشْدُدْ)، وإنْ شئتَ قُلْتَ: (شُدَّ ولا تَشُدَّ).

---

(١) (م) ستجد في هَذَا الفصل تكريرًا لما ذكر فِي الفصول الثمانية من الباب الثاني، إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إِلَى جوار بعض (م).

(٢) (م) انظر مباحث المهموز (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

حكم حذف فاء المثال الثلاثي (مضارعه وأمره)

ثالثًا: تَجِبُ حَذْفُ فاءُ المثالِ الثلاثيِّ مِنْ مضارِعِه وأمرِه؛ بشرطينِ:

الأوَّلِ: أنْ تكونَ الفاءُ واوًا.

والثاني: أنْ يكونَ المضارعُ مكسورَ العينِ؛ تَخَلُّصًا مِنْ وقوعِ الواوِ بينَ عدوتيها: الياءِ المفتوحةِ[1] والكسرةِ، تقولُ في مضارعِ (وَعَدَ، ووَرِثَ) ـ وأمرِهما: (يَعِدُ ويَرِثُ، وعِدْ ورِثْ).

حكم عين الأجوف المجزوم بالسكون

رابعًا: تُحْذَفُ عينُ الأجوفِ مِنْ مُضَارِعِه المجزومِ بالسكونِ، ومِنْ أمرِه المبنيِّ على السكونِ، تقولُ في (قَالَ، وبَاعَ، وخَافَ): (لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، ولم يَخَفْ، وقُلْ، وبِعْ، وخَفْ)؛ فإنْ كانَ المضارعُ مجزومًا بحذفِ النونِ، أو كانَ الأمرُ مبنيًّا على حذفِ النونِ ـ لم تُحْذَفْ عينُ الأجوفِ، تقولُ: (لم يَقُولُوا، ولم يَبِيعُوا، ولم يَخَافُوا)، وتقول: (قُولُوا، وقُولَا وقُولِي، وبِيعُوا وبِيعَا وبِيعِي، وخَافُوا وخَافَا وخَافِي).

وكذلك تُحْذَفُ عينُ الأجوفِ مِنَ الماضي والمضارعِ والأمرِ ـ إذا اتَّصَلَ بأحدِهما الضميرُ المتحرِّكُ نحو: (الفاطماتُ قُلْنَ وبِعْنَ وخِفْنَ ويَقُلْنَ ويَبِعْنَ ويَخِفْنَ)، وتقول: (يَا فاطماتُ قُلْنَ خيرًا، وبِعْنَ الدنيا، وخِفْنَ اللهَ)[2].

حكم لام الناقص واللفيف (مضارعه وأمره) المجزوم

خامسًا: تُحْذَفُ لامُ الناقصِ واللفيفِ المقرونِ مِنْ مضارعِه المجزومِ وأمرِه، تقولُ في مضارع (خَشِيَ ورَضِيَ وسَرُوَ ورَمَى وطَوَى): (لم يَخْشَ، ولم يَرْضَ، ولم يَسْرُ، ولم يَرْمِ، ولم يَطْوِ)، وكذا (اخْشَ، وارْضَ، واسْرُ، واغْزُ، وارْمِ، واطْوِ).

---

(١) (م) هذا ظاهر فِي المضارع المبدوء بالياء، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر عَلَى سننه؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء عَلَى نظيره، كَمَا قد يحملونه على ضده (م).

(٢) (م) أنت ترى أن صيغة ماضي الأجوف المسند إِلَى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها، والفرق بينهما يتبين بالقرائن، فأنت خبير بأن الماضي خبر، وأن الأمر إنشاء (م).

سادسًا: يعامَلُ اللفيفُ المفروقُ من جهةِ فائِه معاملةَ المِثَالِ، ومِنْ جهةِ لامِه معاملةَ الناقصِ؛ فيبقَى أمرُه على حرفٍ واحدٍ، فيجِبُ إلحاقُ هاءِ السكتِ بهِ، تقولُ في الأمرِ مِنْ (وَقَى، ووَفَى، ووَنَى، ووَدَى، ووَلِيَ، ووَعَى): (قِهْ، وفِهْ، ونِهْ، ودِهْ، ولِهْ، وعِهْ).

سابعًا: تُحْذَفُ الهمزةُ الزائدةُ مِنْ مضارعِ الفعلِ الذي على زنةِ (أَفْعَلَ)، نحوَ: (أَكْرَمَ، وأَبْقَى، وأَوْعَدَ)، ومِنْ أَمْرِهِ، ومِنْ اسمي الفاعلِ والمفعولِ منه، تقولُ: (يُكْرِمُ، ويُبْقِي، ويُوعِدُ، وتقولُ): (أَكْرِمْ، وَأَبْقِ، وأَوْعِدْ، وتقولُ): (هو مُكرِمٌ ومُبْقٍ ومُوعِدٌ)، وهو (مُكْرَمٌ ومُبْقًى ومُوعَدٌ).

والأصلُ في هذا الحذفِ: المضارعُ المبدوءُ بهمزةِ المضارعةِ، ثم حُمِلَ عليه بقيَّةُ صيغِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ.

وإنما كانَ الأصلُ ـ هو الفعلُ المضارعُ المبدوءُ بهمزةِ المضارعةِ؛ لأنه يجتمعُ فيه لو بَقِيَ على الأصلِ همزتانِ متحرِّكَتَانِ في أوَّلِ الكلمةِ، فكانَ يقالُ: (أُأَكْرِمْ). وقياسُ نظائرِ ذلك: أن تُقْلَبُ ثانيةُ الهمزتينِ واوًا؛ طلبًا للتخفيفِ، ولكنَّهُم حذَفُوا في هذا الموضعِ وحدَه ثانيةَ الهمزتينِ، وقد ورَدَ شاذًّا[1] قولُ الشاعرِ[2]:

---

(١) (م) شذوذه من جهة الاستعمال لا من جهة القياس (م).

(٢) قال الشيخ محيي الدين في حاشية «الإنصاف» لابن الأنباري (١/١٢) ـ ما نصه: «هذا البيت من الرجز المشطور، وهو لأبي حيّان الفقعسي، ومع كثرة ترديد النحاة وأهل اللغة لهذا الشاهد فإني لم أقف له على سوابق أو لواحق، وقد استشهد به ابن هشام في أوضحه (رقم ٥٨٠)، والأشموني (رقم ١٢٥٢)، وانظره في «اللسان» ـ أيضًا: (ك ر م) وقوله: (أهل) معناه مستحق وذو أهلية، و(يؤكرم) بالبناء للمجهول، وأراد يكرم. والشاهد فيه قوله: (يؤكرم) فإن هذه الكلمة قد جاءت على الأصل الأصيل، لكنها مخالفة للاستعمال المُثْلَئِب؛ لأنهم يحذفون الهمزة من مضارع أفعل كأكرم وأورد وأوفى وذلك لأنهم استثقلوا وجود همزتين متواليتين في أول الكلمة في قولهم: (أأكرم) وحملوا (نؤكرم) و(تؤكرم) و(يؤكرم) على المبدوء بهمزة المضارعة قصدًا إلى التجانس ومعاملة للأشباه معاملة واحدة، =

فــإنَّــه أَهْـلٌ لِأَنْ يُــؤَكْــرَمَــا

وقولُ الراجزِ[١]:

وَصَـالِـيَـاتٍ كَـكَـمَـا يُـؤَثْـفَـيْـنْ

= وإن لم يكن في المبدوء بالنون والياء والتاء من الثقل مثل ما في المبدوء بالهمزة، وقد عاود هذا الراجز الأصل المهجور حين اضطر لإقامة الوزن».

(١) هو: خِطامٌ المُجاشِعيّ، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٢)، (١/ ٤٠٨)، (٤/ ٢٧٩)، قال السيرافي (١/ ٢٥٦): «جعل الكاف الثانية بمنزلة (مثل)، وأدخل عليها الكاف الأولى. وأما قوله: (يؤثفين)؛ أي: يجعلن أثافيّ.
وقد اختلف النحويون في وزن (يؤثفين): فقال قائلون: إنه يؤفعلن، والهمزة زائدة، والثاء فاء الفعل، وكان ينبغي أن يقول: (يثفين) كما تقول: (يبلين) و(يرضين) ـ غير أنه ردّ الهمزة الزائدة، التي هي في الماضي للضرورة، كما يضطر الشاعر فيقول: (يؤكرم)». انتهى.

Black plate (1404,1)

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

البابُ الرابعُ

في تصريفِ الفعلِ بأنواعِه الثلاثةِ
معَ الضمائرِ

في تصريف الفعلِ بأنواعِه الثلاثةِ معَ الضمائرِ

يتصرَّفُ الماضي باعتبارِ اتصالِ ضمائرِ الرفعِ إلى ثلاثةَ عشرَ وجهًا: اثنانِ للمتكلِّمِ وهما: (نَصَرْتُ، ونَصَرْنَا)[١]، وخمسةٌ للمخاطَبِ؛ وهي: (نَصَرْتَ، نَصَرتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ)[٢]، وستَّةٌ للغائبِ، وهي: (نَصَرَ، نَصَرَتْ، نَصَرَا، نَصَرُوا، نَصَرْنَ)[٣].

وللمضارعِ في تصاريفِه ثلاثةَ عشرَ وجهًا أيضًا: اثنانِ للمتكلِّمِ، وهما: (أَنْصُرُ، ونَنْصُرُ). وخمسةٌ للمخاطَبِ، وهي: (تَنْصُرُ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ، وتَنْصُرْنَ). وستَّةٌ للغائِبِ، وهي: (يَنْصُرُ محمدٌ، تَنْصُرُ هندٌ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، يَنْصُرْنَ)[٤].

وللأمرِ مِنْ هذه التصاريفِ خمسةُ أوجهٍ ـ لا غيرَ، وهي: (انْصُرْ، انْصُرِي، انْصُرَا، انْصُرُوا، انْصُرْنَ)، وذلك لأنه لا يكونُ إلا للمخَاطَبِ[٥].

---

(١) (م) أولهما: للمتكلم وحده، وثانيهما: له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره (م).

(٢) (م) الأول: للمخاطب المذكر، والثاني: للمخاطبة المؤنثة، والثالث: للاثنين المخاطبين مطلقًا؛ أي: مذكرين كانا أو مؤنثين، والرابع: لجمع الذكور المخاطبين، والخامس: لجمع الإناث المخاطبات (م).

(٣) (م) الأول: للغائب المذكر، والثاني: للغائبة المؤنثة، والثالث: للاثنين الغائبين، والرابع: للاثنتين الغائبتين، والخامس: لجمع الذكور الغائبين، والسادس: لجمع الإناث الغائبات (م).

(٤) (م) وتفصيل المراد بها ـ كما ذكرناه في الماضي (م).

(٥) (م) وتفصل المراد بها ـ كما في المخاطب بالمضارع والماضي (م).

البابُ الخامسُ

في تقسيمِ الفعلِ إلى مؤكَّدٍ وغيرِ مؤكَّدٍ

وفيه فصلانِ:

الفصل الأول: في بيان ما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع.

الفصل الثاني: في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفصلُ الأوَّلُ

في بيانِ ما يجوزُ تأكيدُه، وما يجِبُ، وما يمتنِعُ

قاعدة عامة في الباب

والأصلُ: أنك تُوَجِّهُ كلامَكَ إلى المخاطَبِ؛ لتبيِّنَ له ما في نفسِكَ خبرًا كانَ أو طلبًا، وقد تعرِضُ لكَ حالٌ تستدعِي أنْ تبرزَ ما يَتَلَجْلَجُ في صدرِكَ على صورةِ التأكيدِ؛ لتفيدَ الكلامَ قوةً لا تكونُ له إذا ذكَرْتَه على غيرِ صورةِ التوكيدِ، وقد تكفَّلَ علمُ المعاني ببيانِ هذه الحالاتِ، فليسَ مِنْ شأنِنا أن نتعرَّضَ لبيانِها ـ كما أنَّنا لا نتعرَّضُ هنا لمَا تُؤَكَّدُ به الجملُ الاسميَّةُ.

أنواع النون المؤكدة

وفي اللغةِ العربيةِ لتوكيدِ الفعلِ **نونانِ**[1]:

إحداهما: نونٌ مشدَّدةٌ؛ كالواقعةِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَاۚ﴾ [إبراهيم: ١٢].

والثانيةُ: نونٌ ساكنةٌ مثلَ الواقعةِ في قولِ النابغةِ الجَعْدِيِّ[2]:

---

(١) (م) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل، وتأثير فِي معناه: أما **تأثيرهما في لفظه**: فلأنهم يخرجانه من الإعراب إِلَى البناء إذا اتصلا بِهِ لفظًا وتقديرًا. وأما **تأثيرهما في معناه**: فلأن كلًّا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ويمحضه له، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال ـ كما يحتمل الحال، وبين النونين فرق، فإن الشديدة أقوى دلالة عَلَى التأكيد من الخفيفة؛ لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيد، فإن قلت: (اضربن) بضم الباء وبنون خفيفة؛ فكأنك قد قلت: (اضربوا كلكم). فإذا قلت: (اضربن) بضم الباء وتشديد النون؛ فكأنك قد قلت: (اضربوا كلكم أجمعون).

وقد اختلف العلماء في هذين النونين عَلَى ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أن الخفيفة أصل لبساطتها، والشديدة فرع عنها، **الثاني**: عكس هَذَا الرأي، **الثالث**: أن كلًّا منهما أصل قائم بنفسه، وإليه نذهب (م).

(٢) هو: من شواهد سيبويه (٣/ ٥١٢)، قال السيرافي في «شرح الأبيات» (٢/ ٢٢٧): =

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي وَرَبِّ الراقِصَاتِ لِأَثْأَرًا

وقدِ اجتمعَتا في قولِه تَعالَتْ كلمتُه: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [يوسف: ٣٢].

وليس كلُّ فعلٍ يجوزُ تأكيدُه؛ بل الأفعالُ في جوازِ التأكيدِ وعدمِه - على ثلاثةِ أنواعٍ:

النوعُ الأَوَّلُ: **ما لا يَجوزُ تأكيدُه أصْلًا**؛ وهو الماضي؛ لأنَّ معناه لا يتَّفِقُ مع ما تدُلُّ عليه النونُ مِنَ الاستقبالِ.

النوعُ الثاني: **ما يجوزُ تأكيدُه دائمًا**؛ وهو الأمرُ، وذلك لأنَّهُ للاستقبالِ ألبتةَ.

النوعُ الثالثُ: **ما يجوزُ تأكيدُه أحيانًا**، ولا يجوزُ تأكيدُه أحيانًا أخرى؛ وهو المضارعُ والأحيانُ التي يجوزُ فيها تأكيدُه هي(1):

أولًا: أن يقعَ شرطًا بعدَ (إن) الشرطيةِ المُدْغَمَةِ في (ما) الزائدةُ المؤكدةُ، نحوَ: (إما تَجْتَهِدَنَّ فأبشِر بحُسْنِ النتيجةِ)، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٧]، وقال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ثانيًا: أنْ يكونَ واقعًا بعدَ أداةِ طلبٍ، نحوَ: (لَتَجْتَهِدَنَّ، ولا تَغْفُلَنَّ، وهَلْ تَفْعَلَنَّ الخيرَ؟).

= «الشاهد فيه إدخال النون الخفيفة في (لأثأرا) أراد لأثأرنْ، وأبدل من النون الألف، وهي تبدل ألفًا في الوقف.

يقول: من كان من الشعراء لم يهجُ الذين هجَوْا قومه، فإني أنا أهجو من هجا قومي. والذين يهجوهم النابغة في هذا الشعر: بنو سعد بن زيد مناة بن تميم. وثار بأعراضهم: هجا من هجاهم، والراقصات: الإبل التي تسير رقصًا، والرقص: ضرب من الخَبَب. وعنى الإبلَ التي تحمل الحاجَّ وترقص نحو الحرم».

(١) (م) الجامع لهذه المسائل كلها: دلالته عَلَى الاستقبال فيها، وإنما يقصد العلماء ببيانها: تفصيل مواضع دلالته على الاستقبال؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد (م).

و(ليتك تُبْصِرَنَّ العواقبَ، وازرعِ المعروفَ لعلك تَجْنِيَنَّ ثوابَه، وألا تُقْبِلَنَّ على ما ينفعُك، وهلَّا تُعَوِّدَنَّ صديقَكَ المريضَ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢].

ثالثًا: أن يكونَ منفيًّا بلا، نحوَ: (لا يلعبَنَّ الكسولُ وهو يظُنُّ في اللعب خيرًا)، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وتوكيدُه في الحالةِ الأُولَى - أكثرُ مِنْ توكيدِه فيما بعدَها، وتوكيدُه في الثانيةِ أكثرُ مِنْ توكيدِه في الثالثةِ.

موضع وجوب تأكيد المضارع بالنون

وقد تعرِضُ له حالةٌ تُوجِبُ تأكيدَه؛ بحيثُ لا يسوغُ المجيءُ به غيرَ مؤكَّدٍ، وذلك بعد كونِه مستقبَلًا إذا كانَ مثبَتًا جوابًا لقسم غيرِ مفصولٍ مِنْ لامِه بفاصلٍ، نحوَ: (واللهِ لَيَنْجَحَنَّ المجتهدُ، ولَيَنْدَمَنَّ الكسولُ)، وقَالَ اللهُ تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

فإذا لم يكُنْ مستقبَلًا، أو لم يكنْ مُثْبَتًا، أو كانَ مفصولًا من اللامِ بفاصلٍ - امتنعَ توكيدُه؛ قال اللهُ تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، وقالَ جلَّ شأنُه: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، وقال: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾ [آل عمران: ١٥٨].

Black plate (1411,1)

أحوال الفعل المراد تأكيده

الفصلُ الثاني

في أحكام آخِرِ الفعلِ المؤكَّدِ

الفعلُ الذي تريدُ تأكيدَه: **إما أنْ يكونَ صحيحَ الآخِرِ**، وذلكَ يشملُ السالمَ والمهموزَ والمضعَّفَ، والمِثَالَ، والأجوفَ، وإما أنْ يكونَ معتلَّ الآخِرِ، وهو يشملُ الناقصَ واللفيفَ بنوعيهِ. **ثم المعتلُّ**: إما أن يكونَ معتلًا بالألفِ أو بالواوِ أو بالياءِ.

وعلى أيَّةِ حالٍ: فإما أن يكونَ مسندًا إلى الواحدِ ظاهرًا أو مستترًا، أو إلى ياءِ الواحدةِ، أو ألفِ الاثنينِ أو الاثنتينِ، أو واوِ جمعِ الذكورِ، أو نونِ جمعِ النسوةِ.

فإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى الواحدِ ظاهرًا كانَ أو مستترًا ـ بُنِيَ آخِرُه على الفتحِ؛ صحيحًا كانَ آخرُ الفعلِ أو معتلًا، ولَزِمَكَ أنْ تَرُدَّ إليه لامَه، إن كانَتْ قد حُذِفَتْ ـ كما في الأمرِ مِنَ الناقصِ واللفيفِ والمضارعِ المجزومِ منهما، وأنْ تَرُدَّ إليه عينَه إنْ كانَتْ قد حُذِفَتْ ـ أيضًا ـ كما في الأمرِ مِنَ الأجوفِ والمضارعِ المجزومِ منه. وإذا كانَتْ لامُهُ ألفًا: لزِمَكَ أنْ تقلِبَها ياءً مطلقًا؛ لتقبلَ الفتحةَ تقولُ: (لَتَجْتَهِدَنَّ يا عليُّ)، و(لَتَدْعُوَنَّ إلى الخيرِ)، و(لَتَطْوِيَنَّ ذِكْرَ الشرِّ)، و(لَتَرْضَيَنَّ بما قَسَمَ اللهُ لكَ)، و(لَتَقُولَنَّ الحقَّ وإنْ كانَ مُرًّا). وتقولُ: (اجْتَهِدَنَّ، وادْعُوَنَّ، واطْوِيَنَّ، وارْضَيَنَّ، وقُولَنَّ).

وإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى الألفِ[1]: حُذِفَتْ نونُ الرفعِ ـ إنْ كانَ

---

(١) (م) لا تنس أن المسند إِلَى ألف الاثنين إن كان مضعفًا ـ وجب فيه الإدغام، فتقول فيه مؤكدًا: (غضان). وإن كان أجوف لم تحذف عينه، وإن كان ناقصًا أو لفيفًا ـ لم تحذف لامه، وإنما تنقلب ـ إذا كانت ألفًا ـ ياء، في المضارع والأمر مطلقًا (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

مرفوعًا[١]، وكُسِرَتْ نونُ التوكيدِ تقول: (لَتَجْتَهِدَانِّ، ولتَدْعُوَانِّ، ولتَطْوِيَانِّ، ولتَرْضَيَانِّ، ولتَقُولَانِّ، واجْتَهِدَانِّ، وادْعُوَانِّ، واطْوِيَانِّ، وارْضَيَانِّ، وقُولَانِّ).

وإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى الواوِ ـ حُذِفَتْ نونُ الرفعِ[٢] ـ أيضًا ـ إنْ كانَ مرفوعًا، ثمَّ إنْ كانَ الفعلُ صحيحَ الآخرِ حُذِفَتْ واوُ الجماعةِ[٣]، وأبقيْتَ ضَمَّ ما قبلَها[٤]: (لَتجْتَهِدُنَّ واجْتَهِدُنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخرِ ـ حَذَفْتَ آخِرَ الفعلِ مطلقًا، ثم إنْ كانَ اعتلالُه بالألفِ أبقيْتَ واوَ الجماعةِ مفتوحًا ما قبلَها وضَمَمْتَ الواوَ، تقولُ: (لَتَرْضَوُنَّ وارْضَوُنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخرِ بالواوِ أو الياءِ ـ حَذَفْتَ معَ حذفِ آخرِه واوَ الجماعةِ، وضممْتَ ما قبلَها، تقولُ: (لَتَدْعُنَّ، ولتَطْوُنَّ، وادْعُنَّ، واطْوُنَّ).

وإنْ كانَ الفعلُ مسندًا إلى ياءِ المخاطَبَةِ ـ حُذِفَتْ نونُ الرفعِ أيضًا، إنْ كانَ مرفوعًا.

---

(١) (م) العلة فِي حذف نون الرفع؛ كراهة اجتماع الأمثال، إذ أصل (لتجتهدان) مثلًا (لتجتهدانن)؛ بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا (م).

(٢) (م) بعد حذف نون الرفع ـ كانت نون التوكيد مفتوحة؛ لأن أصلها كذلك، فكسروها؛ مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إِلَى الواحد والفعل المسند إِلَى الاثنين؛ لأن الألف ليس لها فِي النطق ـ سوى مَا قد يظن مدًّا للصوت، وتشبيهًا لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة.

واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة؛ لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين. أما مع الثقيلة ـ فلما كان أول الساكنين حرف مد، مع أن الثاني حرف مدغم في مثله ـ اغتفر فيه التقاء الساكنين (م).

(٣) (م) إنما حذفت واو الجماعة؛ للتخلص من التقاء الساكنين: واو الجماعة، ونون التوكيد ـ مع أنَّهُ لا التباس بالحذف لضم مَا قبل الواو، بخلاف المسند للاثنين، فإنه لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إِلَى الواحد للفتحة (م).

(٤) (م) فرقًا بين المسند إِلَى الواحد والمسند إِلَى الجمع، وللدلالة على المحذوف وهو الواو (م).

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

Black plate (1413,1)

ثم إنْ كانَ الفعلُ صحيحَ الآخرِ ـ حَذَفْتَ ياءَ المخاطبةِ، وأَبْقَيْتَ كَسْرَ ما قبلَها[١]؛ تقولُ: (لَتَجْتَهِدِنَّ يا فاطمةُ وَاجْتَهِدِنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخِرَ ـ حَذَفْتَ آخِرَ الفعلِ مطلقًا، ثم إنْ كانَ اعتلالُه بالألفِ ـ أبقيتَ ياءَ المخاطبةِ مفتوحًا ما قبلَها، وكَسَرْتَ الياءَ[٢]، تقولُ: (لَتَرْضَيِنَّ وارْضَيِنَّ). وإنْ كانَ الفعلُ معتلَّ الآخرِ بالواوِ أو الياءِ ـ حَذَفْتَ معَ آخِرِه ياءَ المخاطَبةِ وكَسَرْتَ ما قبلها، تقولُ: (لِتَدْعِنَّ، ولْتَطْوِنَّ، وادْعِنَّ، واطْوِنَّ).

وإنْ كانَ الفعلُ[٣] مسندًا إلى نونِ جماعةِ الإناثِ ـ جِئْتَ بألفٍ فارقةٍ[٤] بينَ النونينِ: نونِ النسوةِ، ونونِ التوكيدِ الثقيلةِ، وكَسَرْتَ نونَ التوكيدِ، تقولُ: (لِتَكْتُبْنَانِّ واكْتُبْنَانِّ، ولْتَرْضَيْنَانِّ وارْضَيْنَانِّ، ولْتَدْعُونَانِّ وادْعُونَانِّ، ولْتَطْوِينَانِّ واطْوِينَانِّ).

واللهُ سبحانَه وتعالى أعلى وأعلَمُ وأعزُّ وأكرَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) (م) التعليل لهذا لا يعسر عليك ـ بعد مَا ذكرناه فِي واو الجماعة (م).

(٢) (م) تعرف علة ذلك بالقياس ـ عَلَى مَا قدمناه فِي الإسناد للواو (م).

(٣) (م) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث، إن كان مضعفًا: وجب فيه الفك، وإن كان أجوف: حذفت عينه، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها (م).

(٤) (م) كراهية توالي الأمثال، ولم تحذف نون النسوة؛ لأنها اسم: بخلاف نون الرفع، ولأنها لو حذفت لما بقي فِي الكلمة مَا يدل عليها، وأيضًا يلتبس الفعل مع حذفها بغيره عَلَى أية صورة جعلت آخر الفعل؛ إذ لو فتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إِلَى الواحد، ولو كسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو ضممته لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور، وتسكينه غير ممكن؛ لسكون نون التوكيد.

والله ﷻ أعلى وأعلم، وأعز وأكرم.

والحمد لله أولًا وآخرًا.

وصلاته وسلامه عَلَى ختام المرسلين؛ سيِّدنا محمد وَعَلَى آله وصحبه (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل